سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البنّاء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة). مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

مجلة قراءات إفريقية

بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Grreen
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-7364255 فاكس: 0044-207-4718261

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 00966149442980 فاكس: 00966149449449
جوال (التسويق): 00966502210920
جوال (التحرير): 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 0020222874277
فاكس: 0020222874279

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 0024918826666
فاكس: 0024918328583

كلمة التحرير

الشباب.. وتوظيف التقنية

- هل جريمة «بيع الشباب الإفريقي المهاجر» هي الأولى؟

- بالطبع: لا.

- إذاً ما الذي جعل هذه الحالة تظهر على السطح، ويتفاعل معها العالم، ويُفتح بسببها هذا الملف الشائك؟!

- إنه «مقطع فيديو» صوّره أحدُ الحضور- وهو ليس رجل أمن ولا إعلام-، ثم جرى تناقله عبر الأجهزة الذكية، حتى وصل إلى منصّات الإعلام العالمية.

إنّ هذه الحادثة ومثيلاتها- التي كان للفرد، مهما كانت مؤهلاته، وبإمكانياته البسيطة، الدور الأكبر في بروزها، وتسليط الضوء عليها والاهتمام بها- هذه الحادثة.. تُبرز الدَوْر المتعاظم للتقنية الحديثة، وشبكات الإعلام الجديدة، والفضاءات المفتوحة، وما تيّسره من مجالات للتأثير؛ وما تُتيحه من وسائل للعمل الإيجابي والمساهمة المجتمعية.

إنها تفتح أبواباً لكلّ مخلص راغب في خدمة وطنه، وتقطع حُجّة كلّ قاعدٍ عاجز.. يُسوّغ كسله وسلبيّته بعدم القدرة أو قلّة الإمكانات.

إنّ مجالات التوظيف الإيجابي لـ«التقنية الحديثة» لا حصر لها:

- فمعها لا تحتاج إلى كتاب أو منبر أو قناة أو جريدة، لتنشر العلم والوعي والثقافة، بل قناتك وصحيفتك بيدك، بل تستطيع أن تُنشئ جامعةً؛ فضلاً عن مدرسة أو معهد.

- ولا تحتاج إلى حزب أو جمعية أو نقابة؛ لتحشد الرأي، أو تؤثر في الرأي العام، أو الرسمي، بل مجموعة من رُواد الإعلام الجديد تستطيع أن توصل الرسالة لجمهور أكثر من جمهور الأحزاب والنقابات، بل إلى كثير من الجهات في العالم.

- ومن خلالها؛ يمكنك مراقبة أداء الأجهزة الخدمية، وموظفي القطاع العام، والتجار، وتعزيز الجوانب الحسنة، ورصد الظواهر السلبية، والتجاوزات، والانتهاكات، دون جهد إضافيٍّ منك، وسيصل رصدُك إلى الأجهزة الرسمية، ووسائل الإعلام- أيضاً-، دون جهد...

مجالاتٌ مفتوحة، وغير مكلفة- مالاً أو وقتاً أو جهداً-، ولكن أين المستثمرون لها؟!!

وبما أنّ الشباب هم أعرف الناس بهذه التقنية، وأكثرهم خبرةً فيها، وتعاملاً معها، فالمسؤولية عليهم أكبر من غيرهم، والأمل معقودٌ عليهم في توظيفها في خدمة مجتمعاتهم، والرقيّ بها، وهم أهلٌ لذلك إن شاء الله.

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
Chief@qiraatafrican.com

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
Editor@qiraatafrican.com

المشاركات
info@qiraatafrican.com

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place، Parsons Green
Fulham، London SW6 4HW، UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraatafrican.com

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

الافتتاحية ٤

الشباب الإفريقي.. والعبودية من جديد

قراءات دينية ٦

الثقافة الإسلامية في السودان الغربي

د. عبدالفتاح سيسي – مالي

قراءات تاريخية ١٦

من كانم إلى صوكوتو: موجز التاريخ السياسي للسودان الأوسط

أ. مصطفى أنجاي – مالي

قراءات سياسية ٢٦

مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة

أ.د. حمدي عبدالرحمن – مصر

العولمة وثمن الاستقرار في افريقيا ٣٨

أ. عربي بو مدين – الجزائر

قراءات تنموية ٥٠

النفايات الخطرة في إفريقيا: المخاطر وتحديات الحماية البيئية

د. رمضان صبحي فرج – مصر

إفريقيا بين اشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية ٦٤

أ. لحسن الحسناوي – المغرب

قراءات اجتماعية ٧٤

تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في إفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات

أ. حفيظة طالب – الجزائر

قراءات ثقافية ٨٦

البحوث الجامعية باللغات الإفريقية.. رصد ومتابعة

محمد تفسير بالدي – غينيا كوناكري

المشهد الإفريقي ٩٦

تحرير المجلة

تقارير ١٠٨

جيل جديدٌ من القادة في إفريقيا.. ما هي التحديات؟

البروفيسور «جون إيغو»

ترجمة: محمد بشير جوب – السنغال

قراءة في مجزرتي «كيمبي و بنقاسو» في إفريقيا الوسطى.. تقرير ميداني ١١٨

د. محمد البشير – تشاد

الصين والتماسيح والألماس.. صراع السلطة في زيمبابوي ١٢٦

إعداد: محمد الزواوي – مصر

العدد ٣٥ السنة الرابعة عشر

يناير ٢٠١٨م – ربيع الثاني ١٤٣٩هـ

الشباب الإفريقي.. والعبودية من جديد!

مشـهدٌ مؤلم.. ذلـك الـذي عرضته فضائيـة ((CNN الأمريكية، لمزاد علني يُباع فيه «الإنسـان» بسـوق «نخاسة»، عن طريق النخّاسـين الجُدد تجّار البشـر.. نعم! فـي القرن الحادي والعشرين يعود بنا هؤلاء إلى القرون الماضية، يعودون بنا إلى هوّة سـحيقة، تُنتهك فيها كرامة الإنسان المعاصر، بل تُنتهك الإنسانية كلها، بأفظع مهانة، وهي التجارة بالبشر.

وكان تقرير شبكة CNN، الذي فضح جريمة بيع المهاجرين في ليبيا، قد نشـر «مشـهد فيديو» قصير، التُقطَ بكاميرا هاتف جوال، يظهر فيه شابان يُعرضَان للبيع في «مزاد علني»، لاقتيادهم للعمل في مزرعـة، أحدهما من نيجيريا يبلغ من العمر عشـرين عاماً، وقد أوضح معدُّ التقرير أنّ الشابَيْن بِيعَا بمبلغ (١٢٠٠) دينار ليبي، أي ما يعادل (٤٠٠) دولار لكلٍّ منهما.

على إثر ذلك؛ قرّرت شـبكة CNN إرسـالَ فريقٍ خاصٍّ إلى ليبيا للتأكّد من صحّة الفيديو، ولإجراء مزيدٍ من التحقيقات، وكانت الطامّة الكبرى، ليس فقط في تأكّد الشـبكةً من صحّة الفيديو، لكن في انتشـار مزادات بيع الأفراد، من أجل العمـل في مهنٍ مختلفة، حيث يتجمّع التجار لاختيار الشخص الذي يرغبون في اقتنائه، مقابل مبلغ من المال يختلف من شـابٍ لآخر؛ حسب بنيانه ومؤهّله وقدرته على العمل ومهنته.. وقد حصلت الشـبكة على أدلة وشهادات تؤكّد أنّ «مزادات النخاسة» هذه تتم في ثماني مدن ليبية- على الأقل-.

ولم تكن شـبكة CNN أول وسـيلة إعلامية تتطرق إلى ما حـدث للمهاجرين في ليبيا، ففي أبريـل ٢٠١٧م؛ أوردت صحيفة الجارديان خبر بيع مهاجرين أفارقة في «أسواق الرقيق» في ليبيا، استناداً إلى معلومات من المنظّمة الدولية للهجرة، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة، كذلك أشـارت رويترز في شهر مايو المنصرم إلى أنّ ليبيا صارت مسرحاً لـ«تجارة الرقيق».

ليبيا.. البلد المنكوب، الذي مزّقته الصراعات، سيطرت عليه الميليشيات، وغاب عنه القانون، بل غابت عنه الدولة نفسها!

تلـك الفيديوهات والتقارير، التي وثّقت بيع شـباب إفريقي في ليبيا، وبثّها ونشـرتها كثيرٌ من الفضائيات نقلاً عن ((CNN الأمريكية مؤخّراً.. أعادت علينـا حكايات عبودية القهر القديمة، والمظالم التي كانت تُمارس في حقّ النّاس، وسـرقة البشر للعمل عبيداً في مزارع أوروبا وأمريكا.

وبالرغم من شـعارات العصر الحديث، وحصول الاستقلال، لم تتخلص إفريقيا المسـكينة الفتيـة من ظلم الماضي، فما تزال تتعرّض لأنواع شـتّى من الجرائم والانتهاكات للإنسان، والطبيعة والموارد، والحُقوق والكرامة.

تعرّضـت القارة على مدار تاريخها إلى الاسـتغلال بأبشـع صُوره، لكنه هذه المرّة تخطّى حواجز الثروات والجمادات، ليصيبَ الإنسان نفسه، ونحن في بدايات «الألفية الثالثة»، حيث تُعاد علينا مشاهد عبودية القهر المقيتة، المتمثلة في خطف الإنسان وبيعه.. «وأيُّ إنسـان؟!».. إنهم الشباب، روح الأوطان، ووقودها، وطاقاتها، وثروتها الحقيقية!

شبابٌ هجَرَ وطنه وأهله وأسرته، وباعَ ما يملكه، واستدان هو وأسرته، من أجل المجهول الذي لا يعرف كنهه!.. هجرة إلى أوروبا لا يعلـم مصيره فيها، فإنّ هو نجا من الموت غرقاً فقد يقع في يد عصابات لا ترحم، هجرة يقصدها معتقداً أنّ «جهنم أوروبا» أفضل من «جنّة إفريقيا».. لكنّ النخاسـين الجُدد قطعوا عليه حتى حُلْمه قبل أن يبدأ، فاختطفوه، ثم باعوه..!

«الهجرة غير الشرعية» تعدّ في حدّ ذاتها جريمة، لكننا عندما نتحدّث عنها ننسـى السـبب الرئيس لها، وهو الغرب وسياساته، الغرب الذي ما يزال ينظر للقارة بأرضها وشعوبها على أساس أنها مِلْكٌ وَرِثَه عن أجداده، وأنهم يقدّمون خدمةً لأبنائها بتعليمهم أُسس الحضارة والمدنية؛ مقابل الالتزام التامّ بالاستغلال والانتهاكات!

كذلك لا يغيب عنّا: فشـل الأنظمة السياسـية الإفريقية في توفير حياة كريمة للشـعوب، حيث طال الفسـادُ كلَّ شيء.. حتى التربة والهواء، وأصبح يشـكّل منظومات متكاملة؛ لها دولٌ تحميها وتدافع عنها.

عندما تُنهب ثـروات البلاد، ويذهب خيرهـا إلى دول الغرب المحتل، والذي ما تزال سـطوته تطال كلّ مسـتعمراته السـابقة، عندها.. لا يجد الشـبابُ أمامَهم فرصـاً للحياة الكريمة، أو العمل، أو حتى توفير قوت يومه وقوت أسـرته، هنا يتّخذ أصعبَ قرار، وهو الهجرة إلى المجهول، الهجرة إلى ما لا يعلمه ولا يدرك عواقبه، وهو يعلم يقيناً أنّ فرص نجاته تقترب من الصفر، هذا فضلاً عن الإذلال، أو الاغتصـاب، أو التجويع، أو المهانة التي يتعـرّض لها، وأخيراً.. الخطف على يد عصابات التجارة بالبشر؛ ليباع عبداً مهيناً.

يخرج الشـــباب وَهُم لا يجدون أمامَهم مستقبلاً يشعرون فيه بالأمـــان والحرية، ولا يملكون حتى القدرة على الأحلام، فضلاً عن تحقيقهـــا، عندها يتّخذ قرار الهجرة، ولا يعلم مصيره، حتى إنه إن نجا من الغرق، ومن تجّار البشر، فلا يعلم مصيره في بلدان أوروبا، أو بلاد العمّ ســـام، التي تنظر لدولنا وشـــبابنا بوصفهم سلعاً تُباع وتُشترى وتُستغل..

خيارات صعبة وخطيرة:

بحســـب التقارير الأخيرة، التي أعلنتها الأمم المتحدة، هناك الكثير مـــن الانتهاكات التي تحدث لهـــؤلاء المهاجرين في مراكز الاحتجاز، منها: العمل القســـري، والاعتداء الجنســـي، والتعذيب الذي قالت الأمم المتحدة إنه منتشـــرٌ على نطاقٍ واســـعٍ في هذه المراكز.

وذكرت المنظّمة الدولية للهجرة: أنّ هناك ما بين (٧٠٠ ألف - إلى مليـــون) مهاجر في ليبيا، لقي أكثر مـــن (٢٠٠) ألف منهم مصرعهم غرقاً في البحر المتوسط.

إنّ جريمة «الهجرة غير الشرعية» هي مسؤولية أنظمة محلية وعالمية، جعلت الدول والشعوب والشباب كلأً مستباحاً.

وحقيقة الأمر: أنّ القضية لا تحوي تلك المشـــاهد الصادمة فقط، فالصورة أكبر من ذلك، فإن كانت هذه نخاسةً ظاهرة، فهناك النخاســـة المستترة: حيث تُباع الأوطان والشعوب بأكملها، بأبخس الأثمان حيناً، وبلا ثمن أحياناً كثيرة.

فهناك الاســـتغلال الجشع لإفريقيا، دولاً وشعوباً، لخيراتها.. لثرواتها.. لشبابها، من قِبَل الدول الغربية ووكلائهم في تلك الدول، فإفريقيا من أغنى القـــارات بالرغم من الفقر البادي للعيان، فهي تملك أعظم الثروات الزراعية، والموارد المادية، والثروات المعدنية والنفطية، والمعادن النفيســـة، والعناصر النادرة، وفوق ذلك موارد بشرية فوق الحصر.

لكن الغرب لا ينظر إلى إفريقيا إلا بوصفها منجماً أو مغارة، ينهبها ليُشـــبعَ نهمَه وطمعَه، وظلّ على ذلك طوال فترات احتلاله لدول القارة، وعندما حمـــل عصاه ورحَل لم يترك الأمر لأصحاب الحـــق، بل وكّل عنه مَن يحمل إليه خيرات بلاده، فما تزال خيرات إفريقيـــا تصل إلـــى خزائن دول الاحتلال الغربـــي، وما بقي يُوزع على المحتلين الجُدد الذين أتـــوا إلى القارة تحت مظلة «التّعاون» و«المساعدة» و«الاستثمار»؛ حتى يُجهزوا على البقية الباقية.

ومـــا بقي من فتات؛ فهـــو يصل إلى جيـــوب الوكيل المحلّي الجشـــع، الذي قدّم مصالحه ومصالـــح عُصبته الخاصّة والضيّقة على مصالح أمّته وشـــعبه، فصارت المحصلـــة أنّ ثروات إفريقيا بقيت لقمةً سائغةً- كما كانت- للمحتل السابق.

وما ذكرناه هنا عرَضاً؛ سيجد القارئ تفصيلاً لصور منه في هذا العدد، من خلال مقالَيْن، هما: «النُّفايات الخطرة في إفريقيا: المخاطر وتحدّيات الحماية البيئية»، ومقال: «إفريقيا: بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية».

ردود أفعال.. ولكن:

لا يفوتنـــا أن ننـــوّه إلـــى ردود الأفعال العالميـــة والإقليمية الغاضبـــة من هذه الظاهرة المقيتة، حيث خرج النّاسُ للتظاهر في دولٍ عدّة، كفرنسا وغيرها.

وقد تداعت المنظمات الدولية والإقليمية- كالعادة- للتنديد بعـــد وقوع الجرائـــم، مثل منظمة الهجرة الدوليـــة، وعبّرت الأمم المتحدة عن «صدمتها».

كما أصدر رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي «موســـى محمد» بياناً؛ نـــدّد فيه بعملية طرح المهاجرين في مزادات علنيـــة، ووصف الأمر بـ«الحقير»، كما طالب الرئيس الغيني ورئيـــس الاتحـــاد الإفريقي «ألفـــا كونـــدي» بـ«ملاحقات قضائية».

وتمّت مناقشـــة الموضوع على جدول أعمال القمّة الإفريقية الأوروبية، التي انعقدت في كوت ديفوار يومي ٢٩ و٣٠ من نوفمبر، بناءً على طلب النيجر.

كما عبّـــر الكثيرون من مشـــاهير الأدب والفـــنّ والرياضة الأفارقة عن «استيائهم».

وعلى صعيدٍ آخـــر؛ صرّحت حكومة الوفـــاق الليبية بإجراء «تحقيق» في انتشارٍ هذه التجارة..

لكن هذا يبقى صوتٌ بلا فعل، ومُســـكّن للألم، وليس علاجاً يداوي ويمنع تفاقم الظاهرة.

أمـــام هذه الجرائم التي لا تنتهي، يُقضى على أمل الشـــباب بإفريقيا في بناء مســـتقبلٍ مشرق، إذ لا يجد أمامه غير المجازفة بالتفكير في الهجرة غير الشـــرعية، حتى إن كانت ســـتنتهي بهم إلى الضياع.. يتمّ اســـتغلاله، أو يُباع ويُشـــترى، أو يموت غرقاً أو جوعـــاً، فالمهم عنده فقط الهروب من الظلم أو الحرمان المحيط به في وطنه!

فلماذا تفرّط إفريقيا في رأس مالها (الشباب)؟!

ومن المسؤول عن وضع الشباب الإفريقي أمام هذه الخيارات الصعبة؟! ■

الثقافة الإسلامية في السودان الغربي

د. عبد الفتاح سعيد سيسي
جامعة الآداب والعلوم الإنسانية - بماكو/ مالي

كان للإسلام الفضل الأكبر في نقل اللغة العربية إلى أماكن كثيرة في إفريقيا، وبخاصّةٍ في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتبط ظهور اللغة العربية وانتشارها بدخول الإسلام تلك المنطقة[1] على أيدي فقهاء تجار العرب.

(١) انظر: اللغة العربية في مدينة تمبكتو بمالي، عبد الفتاح سيسي، ص٦١، أطروحة ماجستير، كلية الدعوة، طرابلس ليبيا، ٢٠٠٤م.

لقد حمل هؤلاء التجار لواء الإسلام على عاتقهم لتعليم المجتمع السوداني معالم الدّين الإسلامي ومبادئه، وتعريفهم الآداب الإسلامية وقواعد الدّين، وتعليم اللغة العربية بوصفها الأداة الضرورية لمعرفة كلّ ذلك، وتنظيمهم على أُسسٍ جديدة من شأنها ترسيخ العقيدة الصحيحة في مجتمع السودان الغربي.

وكانت الممالك الإسلامية التي قامت في السودان الغربي منفتحةً على العالم الإسلامي، ووصل هذا الانفتاح أوْجَه في عصر مملكة سُنغاي الإسلامية، وبخاصّة في عهد ملوك أسرة الأساكي، الذين فتحوا الباب على مصراعيه في وجه العالم الخارجي، الأمر الذي ساعد كثيراً على الانفتاح على الثقافة العربية الإسلامية، والاحتكاك بها بشكلٍ كبير، فذاعت شهرة المنطقة، فشدّ إليها العلماء والفقهاء رحالهم، وقصدوها من كلّ حدبٍ وصوب، وبخاصّة المراكز الثقافية كـ: تمبكتو، وجني، وكانم.. وغيرها، التي عُدّت مأوى العلماء[1]، فتلقتهم على الرّحب والسّعة، على اختلاف مواطنهم، وعملوا بانسجام مع العلماء المحلّيين على تنشيط الحركة العلمية؛ التي صهرت بوتقتها أخيراً جميع الطاقات.

أهم الروافد التي أسهمت في تنشيط الحركة العلمية بالمنطقة:

أهمّ هذه العناصر الثقافية التي أسهمت في تنشيط الحركة العلمية بالمنطقة؛ ما يأتي:

١- الرافد المحلّي (الإفريقي):

الرافد المحلّي السوداني يمثّل العنصر الأساسي المتين للحركة العلمية في السودان الغربي، وقد يكون أغلبه تكوّن تكويناً محليّاً،

كانت الممالك الإسلامية التي قامت في السودان الغربي منفتحة على العالم الإسلامي، الأمر الذي ساعد كثيراً على الانفتاح على الثقافة العربية الإسلامية

وبخاصّة في تمبكتو وجني وكانم وغيرها، مع ملاحظة أنّ بعضهم رحل إلى الشمال الإفريقي والمشرق العربي، وتتلمذوا على أيدي علمائها الأجلاء، ثم رجعوا إلى أرض الوطن حاملين راية العلم وشعلته، كما يعود النحل مُحمّلاً بالعسل الشهي، فتوسّعوا في نشره بين أبناء جلدتهم بحماسةٍ قوية ومتوقدة، وفي إشارة إلى تأكيد ذلك يقول الدكتور محمد الغربي: «ظهر مؤرخون سودانيون ندين لهم بكلّ الفضل في أغلب ما نعرفه اليوم عن تاريخ السودان، من أمثال أصحاب تاريخ السودان، وتاريخ الفتاش، وتذكرة النسيان. وبرز كُتّاب التراجم، وعلى رأسهم: أحمد بابا، ومؤلفون في الأصول والتفسير، والمسائل [الفقهية] وعلوم اللغة، وأدباء وشعراء.. أعطوا للحركة العلمية دفعاً جديداً»[2]، وبذلك غدَا هذا العنصر من الدعائم القوية والثابتة التي ارتكزت عليها الحركة العلمية في السودان الغربي.

٢- الرافد المغاربي من الشمال الإفريقي:

يمثّل أعلام العرب من الشمال الإفريقي الرافد الغالب من جملة الوافدين في الحركة

(١) انظر: تاريخ السودان، عبد الرحمن بن عمران بن عامر السعدي، نشر هوداس وبنوا، باريس ١٩٦٤م.

(٢) بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، ص٥٢١، ط١، مؤسسة الفليج الصفاء الكويت.

العلميـــة بمنطقة الســـودان الغربـــي[١]، وذلك نظراً لقربها من الشـــمال الإفريقي، وللصلات التاريخيـــة القديمة بين الشـــمال ومدن غربي إفريقيا، الأمر الذي عزّز من عمق تلك الروابط ومتانتها، ومنحها دفعاً جديداً وقويّاً، مثلما أتاح لها فرصاً فسيحة للانطلاق والتحليق نحو أبعادٍ شاسعة وآفاقٍ رحبة.

ومنذ هـــذا التاريـــخ؛ فإنّ علماء الشـــمال الإفريقـــي كانوا يقصدون مـــدن إفريقيا جنوب الصحراء للإقامـــة بها، بصورةٍ دائمة أو مؤقتة، وبذلك شـــكّل هذا العنصر أحـــد أهمّ عناصر الحركة العلمية في الســـودان الغربي، وما تزال السلالة المنحدرة من الشمال الإفريقي مقيمة فيها إلـــى يومنا هذا، كآل: الكونتا والأعراف[٢]، الأمر الذي كان له دورٌ كبيرٌ في تنشيط الحركة العلميـــة مـــن خلال تواصـــلٍ ثقافيٍّ حـــيّ بين الطرفَيْن، مما جسّـــد قدراً من ظواهر التفاعل الإيجابي بين سكان المنطقتَين.

٣- الرافد الأندلسي:

الواقـــع هو أنّ هذا الرافد بـــدأ يهاجر إلى مناطق الســـودان الغربي في أزمـــانٍ متباعدة، يتعذّر ضبطها تاريخيّاً، كـ: أبي إسحاق الساحلي الأندلســـي الذي بنى مســـجد الجامـــع الكبير في تمبكتو[٣]، حيث قدم إلى تمبكتو مع مَنْسَـــا موسى بعد حجّته المشـــهورة سنة ١٣٢٥م، كما عملت مجموعةٌ أخرى من الظروف على دفعهم للتوافد إليها؛ أهمّهـــا تلك النكبة التي أدّت إلى ســـقوط الأندلس على أيدي الفرنجة، فقد قدم عددٌ منهم إلى المنطقة، وسكن بعضٌ منهم فيها نهائيّاً، ونظراً لمـــا كان يحظى به هؤلاء العلماء مـــن الاحتـــرام والتقدير، وحرارة الاســـتقبال، وحفاوة الاســـتضافة، فضّلوا البقاء والإخلاص في التدريس ونقل المعرفة، فأحاط بهم الطلاب من كلّ جانـــب، بحفاوةٍ كبيرة وعناية شـــديدة، واستفادوا منهم أيّما استفادة.

٤- الرافد القادم من المشرق الإسلامي:

قام هـــذا الرافد بدورٍ عظيم في تنشـــيط الحركة العلمية في السودان الغربي، انطلاقاً من الصلات الثقافية والتجارية بين المشرق ومنطقة السودان الغربي، منذ عصر المماليك في مصر، مما جعل علماءه يتوافدون إلى المنطقة طواعية، أو بطلبٍ من الســـلاطين؛ الذين لم يتردّدوا في الاعتمـــاد على العلماء في الحكم، وتنصيبهم في مناصب إدارية مرموقة، الأمر الذي جعل المنطقة تحظى بعناية المشـــارقة، كما أنّ عدداً من طلبة الســـودان وعلمائها رحلوا إلى المشرق للدراسة، مما أسهم في تبادل العلماء بين الطرفَيْن.

كما كان لرحلة منســـى موسى إلى الأراضي المقدّسة، ومروره بـمصر، أكبر الأثر في جذب انتباه العديد من النُّخبة المثقفة بالمشـــرق إلى الإقبال على الرحلة إلى القارة الإفريقية، حيث تبع حجّة منسى موســـى رحيل علماء من مصر والحجاز إلى المنطقة كـ: عبدالرحمن التميمي من الحجـــاز، ومن الجـــهـــة الأخـــرى: رحيل علمـــاء أفارقـــة إلـــى مصر[٤]، مـــن أمـــثال:

(١) انظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص١٦، تحقيق عبدالحميد عبدالله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس ٢٠٠٠م؛ إزالة الريب والتفريط في ذكر المؤلفين من أهل التكرور والصحراء وشنجيط؛ السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهية، صفحات متفرقة.

(٢) انظر: البرابيش بنو حسان، بول مارتي، تعريب. محمد محمود ولد ودادي، ص٩، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٨٥م؛ التأثير العربي الإسلامي في السودان الغربي، ص١٦٩، ط١، دار الواد طرابلس، ٩٩٦م.

(٣) انظر: اللغة العربية في مدينة تمبكتو بمالي، عبد الفتاح سيسي، ص٢٣١، مرجع سابق.

(٤) الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، حسن أحمد محمود، ص٢٢٥، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٣م.

أحمد بن عمر أقيت، ومحمد محمود بغيغ، وغيرهما[1]، فأسهمت رحلات العلماء، بين المشرق والغرب السوداني، في تنشيط الحركة العلمية وتطويرها وازدهارها في واقع المشهد الثقافي الإفريقي.

فإذا كان ما تقدّم نماذج عن أهمّ العناصر التي قامت بدورٍ بارز في تنشيط الحركة العلمية في السودان الغربي وتثبيتها، فماذا عن المجالات التي ازدهرت فيها تلك الحركة؟

المجالات التي ازدهرت فيها الحركة العلمية:

منطقة السودان الغربي معروفة بارتباطها بالإسلام منذ دخوله إليها، وتُعدّ مراكزها أهمّ المراكز الثقافية الإسلامية التي أسهمت في استقرار الحركة العلمية والثقافة الإسلامية في غربي القارة الإفريقية، كما كان لأهل هذه المنطقة دَوْرٌ كبير في الإقبال عليها بشغفٍ عظيم، والعمل على تطويرها ونشرها، وبلغت الحركة العلمية مرحلتها الذهبية في القرن العاشر الهجري (١٥ و١٦ الميلادي)[2]، في ميادين عدّة، حيث إنّ المؤلفين الأفارقة ألّفوا كثيراً من الكتب في معظم الفنون، ولهم تقييدات ومختصرات كثيرة، وشروح وتعليقات مفيدة، كما جمعوا غالباً بين المسائل الفقهية والأصولية في كتابٍ واحد، يقول الدكتور علي القاسمي: «إنّ علماء السودان الغربي أثرَوا اللغة العربية، بما ألّفوه من أبحاث ودراساتٍ قيّمة في شتّى مجالات المعرفة»[3].

وأهمّ تلك الجوانب التي أثْرَاها علماء السودان الغربي بالتأليف، وازدهرت فيها الحركة العلمية باللغة العربية، تتضح في الآتي:

أ- علوم الشريعة:

تُعدّ العلوم الشرعية من أهمّ المجالات التي ازدهرت فيها الحركة العلمية في السودان الغربي، وذلك لِمَا يُكنّه الأفارقة من تقديرٍ وافرٍ للإسلام وعلومه المتنوعة، حيث إنّ ذلك الاهتمام الكبير بفنون العلم المختلفة، التي تضلّعوا فيها جاء من منطلقٍ دينيٍّ بحت، فالإسلام- بطبيعة الحال- هو العامل المحرّك الذي دفعهم إلى القيام بذلك الدَّور الريادي في تنشيط الحركة العلمية؛ لذا من الطبيعي أن يكون للعلوم المتصلة بالشريعة الإسلامية نصيبُ الأسد في تلك الحركة، ذلك أنّ الإسلام الذي انساب من المنابت العربية قد توغّل بثقافته المتدفقة في أعماق حياة المجتمع الإفريقي، كغيره من المجتمعات المسلمة، وامتزجت تعاليمه بوجدان أهله ومشاعرهم، ومن ثمَّ أدرك الإنسان الإفريقي لحياته قيمةً حضاريةً غير معهودة، فاندفع بذلك يتلمس السبيل إلى تعميق صلته بتلك العلوم الدينية التي فجّرت في أعماقه وحياته عوامل الإبداع والتألّق.

ومَن تتبع تراجم علماء المنطقة، مثل الذين تحدّث عنهم أحمد بابا التمبكتي في (نيل الابتهاج بتطريز الديباج)، والسعدي في كتابه (تاريخ السودان)، وغيرهما من علماء التراجم، يُدرك تمام الإدراك أنهم علماء متضلّعون في الفقه، وبخاصّة الفقه المالكي، والعقيدة والحديث وعلومه، والتصوف[4].. وغيرها من

(١) الثقافة العربية الإسلامية وانتشارها في غربي إفريقيا، نعيم قداد، مجلة المعرفة، العدد ١١، ص٤٩، السنة الثانية.

(٢) انظر: اللغة العربية أعلامها وثقافتها في مال حتى نهاية القرن العاشر الهجري، ص٢٣٠، رسالة ماجستير، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا ١٩٩٨م.

(٣) العلاقة بين اللغة العربية وشقيقاتها اللغات الإفريقية، ص٥٤، ط١، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ١٩٨٧م.

(٤) لشدة ولعهم بالصوفية؛ كانوا يتناولون بعض الموضوعات النحوية، ويشرحونها بالطريقة الصوفية، إلى جانب الصيغة النحوية، مثال ذلك في باب (التنازع في العمل) يقول ابن مالك:

العلوم الشـــرعية، حتى إنّ درجتهم العلمية في هذا المجال قد تقدّمت إلى مراحل متطورة في النشاط العلمي والميدان المعرفي، فلم يقتصر ذلـــك النتاج العلمي كلّه على التركيز في شـــرح كتاب، أو حاشـــية لمصنـــف[1]، مقلّدين أعمال علماء آخرين، دون الخوض في دراســـة صميم الموضوعات، كما روّج بعض الباحثين الغربيّين أمثال المستشـــرق ألفونس غيي الذي أشار إلى ذلك قائـــلاً: «كانت أعمالهم تـــدور في صورة مخطوطـــات، وكانت أعمالهم هـــذه تمثّل بعض الدراسات النحوية والفلسفية [التفسير]، ووضع شـــروح لبعض الكتب الدينية، وإعداد الخطب، ومناقشة بعض المسائل الفقهية»[2]!

ويكفي للـــردّ على هذا وأمثالـــه: ما تذخر به مكتبات المنطقة مـــن الثقافة المكتوبة التي عرفهـــا الســـودان الغربي منذ قـــرون طويلة، فآتت ثمراتها يانعة، فـــي الوقت الذي كان فيه الأوروبيون يشـــنّ بعضهم الحـــرب على بعض، وهذا ما ذهب إليـــه المنصف للأعمال العلمية لعلماء الأفارقة: عبد الفتاح مقلد الغنيمي، حين قال: «وقد ظهرت حركة العلم واسعةً وقويةً في الســـودان الغربي، في وقتٍ لـــم يكن العالم قد بدأ يسمع عن أوكســـفورد وكامبريدج وباريس، وغيرها من جامعات أوروبـــا، وظهرت حضارةٌ إســـلامية متطورة ونامية، آخذةً بأسباب الرقي والتحضّر؛ في وقتٍ كانت أوروبا تخوض حروباً فيما بينها»[3].

ومما يؤســـف له أنّ هذه الجهـــود لا يزال أغلبهـــا مخطوطاً، عرضـــةً للتلـــف وعاديات الزمن، ولو اهتمت الـــدول والمنظمات العلمية، ذات القدرات الاقتصادية والإمكانيات المادية، بهذه المخطوطات[4]؛ لأفادت العالم أجمع بتلك الكنوز، التي لا تزال مغمورةً لم تر النور بعد!

ب- علوم اللغة:

تُعدّ العلوم اللغوية، وبخاصّة النحو والصرف والعروض منهـــا، أهمّ المجـــالات العلمية التي حظيت بازدهارٍ فائقٍ في الســـودان الغربي، فقد أورد أحمد باباً، والسعدي، ومولاي أحمد بابير، وأحمد بلعراف التكني، مجموعةً كبيرة من علماء اللغة، من خلال تراجمهم، ووصفوهم بعُلو الكعب، وبلوغ القمّة في علوم اللغة وأسرار البيان.

إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْـلُ؛ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُمَـــا الْعَمَـــلْ

فالمراد بالعاملَيْن- على الطريقة الصوفية-: هو العامل للدنيا والعامل للآخرة، وإذا اشترك هذان العاملان في صفة العمل: فإنّ أهل البصيرة اختاروا عمل الآخرة، واختار غيرهم عمل الدنيا.

أما عن الصيغة النحوية: فهي عبارة عن توجّه عاملَيْن إلى معمول واحد، نحو: (كتب وبعث صاحبك صحيفته)، فأحد العاملَيْن يعمل في ذلك الاسم الظاهر باتفاق الجميع، فذهب البصريون إلى عمل الأول لقربه، وذهب الكوفيون إلى الثاني لتقدّمه. انظر: (تنبيه المادح المقلّد على ما كان عليه سلف تنبكتو)، محمود محمد ددبّ، ص٤٧، غير منشور، مخطوط بخزانة المؤلف، الألفية في النحو، محمد بن مالك الأندلسي، ص٢٧، ط٢، منشورات دار الإيمان، دمشق ١٤٢١هـ؛ تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، إعداد فئة من المدرسين، قدّم له: محمد علي السلطاني، (٢/٢١١)، ط١، دار العصماء، دمشق١٩٩٧م.

(١) انظر: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين (١٤٩٣-١٥٩١م)، عبد القادر زبادية، ط١، ص (٥٢٢، ٥٢٣)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٤م.

(٢) L'islam dans L'Afrique Occidental Française, Alphonse gouille, p.224, Edition La rose, Paris 1952.

(٣) الحركة الفكرية والثقافية في سنغاي، عبد الفتاح مقلد الغنيمي، مجلة الفيصل، العدد٨٩، ص٨١، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.

(٤) وذلك نظراً إلى أنّ الثقافة السائدة اليوم في البلد ثقافة فرنسية استعمارية، فلا تُعير اهتماماً للثقافة والعلم المكتوب باللغة العربية، بل معظم مثقفي مالي اليوم ينظر إليها على أنها تراث لا يستحق الاهتمام، لدرجة أنهم لا يكادون يعرفون شيئاً عن العلّامة أحمد بابا، ولا عن أعماله العلمية، في وقتٍ تكاد تكون لديهم دراية شبه شاملة بالفلاسفة الغربيين العلمانيين الملحدين.. للأسف الشديد!

وربما يرجع هذا الاهتمام البالغ بالعلوم اللغوية إلى اعتبارها الأداة الأساسية في فَهْم العلوم الشرعية ومقاصدها، لذا انكبّوا على دراستها بحماسة شديدة؛ لمعرفتها تمام المعرفة، فأثرَوها بمؤلفاتٍ قيّمة، غايةً في السهولة والمرونة، وإن كانت آثار التقليد في بعض الأحيان باديةً عليها[١].

ولا عجب في هذا الاهتمام الكبير بالعلوم اللغوية؛ لأنها- كما بيّنا سالفاً- المفتاح الأساسي للوقوف على فَهْم مصادر الشريعة، ومعرفة مقاصدها، والغوص في عمقها، واكتشاف دُررها، وفي تأكيد هذا يقول ابن فارس: «العلم بلُغة العرب واجبٌ على كلّ متعلّق من العلم بالقرآن والسنّة والفُتيا... وذلك أنّ القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله r عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله- عز وجل- وما في سنّة رسول الله r؛ من كلّ كلمة غريبة، أو نَظْم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بُدّاً»[٢].

ج- الأدب:

تعدّ الدراسات الأدبية إحدى أهمّ الوسائل التي تساعد على فَهْم العلوم الدينية، وأسرار العربية، ولمّا كان الأمر كذلك؛ فإنّ علماء السودان الغربي اعتنوا بها اعتناءً كبيراً، وبخاصّة المنظوم والمنثور منها، وخصوصاً عندما بدأت شخصيات أدبية كبيرة في التوافد عليها من المشرق الإسلامي وشمال إفريقيا، ممن اختاروا السكنى[٣] في السودان الغربي، أمثال: عبد الرحمن التميمي، سيدي يحيى التادلسي، فياض الغدامسي، إسحاق التواتي، ومنصور الفزاني، وسالم بن عبيدة المصراتي[٤]، وغيرهم من الشخصيات الأدبية، الأمر الذي يؤكد أنّ السودان الغربي قد شهدت نشاطا أدبيّاً، واكب مسيرتها العلمية، وكان لصولته فيها صدًى قويٌّ أفضى إلى تطوّره في العصور اللاحقة، لدرجةٍ أصبح الكثير من العلماء والطلبة يحفظون دواوين الشعراء، ويستشهدون بأشعار وكتابات شعراء العرب، فحاولوا بهذا أن يقلدوا الأدباء القدامى في نَظْم الشعر وكتابة النثر، فتركوا جملة من القصائد الأدبية.

وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنّ النشاط الأدبي في السودان الغربي «بلغ نموّاً كبيراً، وإشراقاً لامعاً، نبغ فيه رجالٌ لا ينازع في مقدرتهم أحد... متناولين مختلف المعاني البيانية والمحسنات البديعية وغيرها»[٥]، وذلك بالرغم من أنّ معظم مَن نَظَم تلك القصائد فقهاء؛ عُرفوا في مجال الفقه أكثر من ميدان الأدب[٦].

---

(١) ربما يرجع سبب هذا التقليد إلى حرصهم الشديد على المحافظة على اللغة كما جاءت من منابتها الأصلية، والخوف من التحريف.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ص٨، ط١، مطبعة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م.

(٣) الأدب العربي في تنبكت من خلال خزائنه النصية إلى نهاية القرن العاشر الهجري (السادس عشر إفرنجي)، سمبي خليل ماغاسوبا، ص١٤٣، رسالة ماجستير غير منشور كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ٢٠٠١م.

(٤) انظر: تاريخ الفتاش، محمود كعت، ص٥٢؛ نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص٦٠١، مصدر سابق؛ تاريخ السودان، ص (٢٢-٢٣، ٥٨-٦٠)، مصدر سابق.

(٥) الأدب العربي في تنبكت، ص١٥٣، المرجع السابق.

(٦) بما فيها القصائد التي درسها الباحث سمبي ماغاسوبا في رسالته كقصائد: سيدي محمد المختار الكنتي، وسيدي يحي الكنتي، وإبراهيم أحمد بغيغ، وغيرهم، التي هي عبارة عن قصائد مبثوثة هنا وهناك، لم تجمع في دواوين متكاملة، انظر: المرجع نفسه، ص١٤٥، فما بعده.

ومن تلك القصائد قصيدة أحمد بابا التمبكتي الذي كان لتلك النكبة التي مرّت بها نفسه أعمق الآثار فيها، فعبّر عن الحنين إلى وطنه تمبكتو، حينما كان منفيّاً في العاصمة السعدية مراكش، وجاء في مستهلّها:

أَيَا قاصداً كَاغَوْ فَعُجْ نَحْوَ بَلْدَتي
وَزَمْزِمْ لهم باسْمي وَبَلِّغْ أَحِبَّتي
سَلاماً عَطِيراً مِنْ غَرِيبٍ وشَائِقٍ
إلى وطن الأَحْبَابِ رَهْطي وجيرَتي
وعندي أقارب هناكَ أعِزَّةٌ
على السَّادة الأُلى دُفِنَتْ بغُرْبَتي
أبي زيد هم شَيْخُ الفضائل والهُدى
وصِنْوُ بني عَمِّي وأَقْرَبُ سادتي
وسيْفي فسَيْفُ البَيْن سُلَّ لفَقْدِهمُ
عليَّ وهَدَّ المَوْتُ رُكْني وعِمْرتي
ولا تنس عبدَ الله ذا المجد والنَّدَى
فقد مدَّ حُزْنَي فَقْدُ قُوتي وعشرتي
وشبَّانُ بَيتي سارَعُوا عن أخيرهم
إلى مَلِكِ الأملاكِ في وقتِ غربتي
فوَا أسفاً منهُم وحُزني عليهُم
فيا ربِّ! فارحَمهُم بواسعِ رحمة[1]

وقصيدة سيدي يحيى التادلسي وهو يرثي شيخه: محمد مودب محمد الكابري، في اثنين وعشرين بيتاً، وصَفَ فيها مكانة هذا العالم، وذكر أنه من العلماء البارزين المشهورين، بما كان يسلكه من طريقة الشرح وتوضيح المعاني، والأسلوب المبسّط، والتعمّق في الدروس، ومن تلك الأبيات:

أَطُلابَ علم الفقه؛ تدْرون ما الذي
يُثيرُ هُمومَ القلبِ فَقْدُ سميدعِ[2]
فَقيهٍ حَليمٍ حامِلٍ للفرائدِ
وفتّاقِ تهذيبٍ بِحُسنِ الفوائدِ
بِحُسنِ تعليمٍ مُقَرِّبٍ فَهْمَه
رباطاً طباراً أمْرُه في التزايدِ
محمد الأستاذ مؤدِّبُ ذي النُّهَى
فيَا عجباً! فهل بعدَه من معين
ويا عرباً فهل بعده من مجالد[3]

فهذه الأبيات توضّح لنا الطريقة التي يتّبعها هذا العالم الجليل في التدريس، وصبره على المناقشة في المسائل المختلفة مع طلابه؛ حتى يتمكّنوا من بلوغ أهدافهم من التحصيل.

وقصيدة محمد بابا بن محمد الأمين في مدح يحيى الولاتي، وهي:

نيل الرِّباح أو النَّجاح السَّرْمدي
والسَّيْرُ في النَّهج القويم السَّرمدي
فازت به (تمبكتو) دون مَغاربَ
ومشارق من كلِّ قُطْرٍ أبعدِ
فتباشرت أيامُها وتشامخت
أعلامُها من راسياتٍ رُكَّدِ
وبحبِّها من فضْلِه أرجاؤها
محمولُ سرِّ الوحي نورُ المهتدي[4]

وأمثال هذه القصائد موجودة بشكلٍ غير منظّم في أثناء الكتب والمخطوطات بالمئات؛ إن لم نقل بالآلاف. هذا وإضافة إلى تلك،

(١) انظر: نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي، ص٩٨، مصدر سابق، مملكة سنغاي في عهد الأسقيين، ص١٥٨، مرجع سابق.

(٢) سميدع: بفتح السين والميم: السيد الكريم، الشريف السخي، الموطأ الأكناف، والشجاع والذئب، والرجل الخفيف، والسيف. تطلق على كلّ هذه المعاني لغةً، انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، فصل/ السين، باب/ العين، (٣/ ٤٠)، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م.

(٣) تاريخ السودان، ص٤٩، مصدر سابق، مملكة سنغاي، ص١٤٩، مرجع سابق.

(٤) بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، ص٥٤٥، مرجع سابق.

هناك روايات من قبل بعض الباحثين[1] تشـــير إلى وجود إنتاجٍ أدبيٍّ رفيع المســـتوى في شكل قصصٍ كُتبت على شاكلة (مقامات الحريري).

د- التاريخ:

لمّـــا كان علم التّاريخ أهمّ العلوم التي يعرف الخلف بها أخبار أسلافهم وأجدادهم؛ فإنه قد حظي بإقبالٍ منقطـــع النظير من طرف النُّخبة الإفريقية المثقفة، مما أدّى إلى إثرائه بمؤلفاتٍ خاصّة في تغطية أحداث المنطقة بشـــكلٍ عامٍ، الشـــيء الذي كان له دورٌ كبير في تفعيل ظاهرة نشـــاط الحركة العلمية العربية وازدهارها؛ من خلال جهـــود هؤلاء العلماء في هـــذا المجال. وقد عُدّت المصنفات في هذا الميدان من أهمّ المصـــادر المعتمدة والأساســـية- التي لا غنى عنها لأي باحثٍ- في معرفة تاريخ بلاد السودان الغربي كلّه، ومن أهمّ تلك المصنفات:

- تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر النّاس، لمحمود كعت التنبكي.
- تاريخ السودان، للشـــيخ عبد الرحمن بن عبد الله السعدي التمبكتي...

وغيرهما.

وهكذا يتبيّن لنـــا ازدهار الحركة العلمية في الســـودان الغربي في هـــذا المجال، إذ لولا ذلك النضج العلمي في تناول التّاريخ الإفريقي؛ لأصبح جزءٌ كبير من تاريخ الإنسانية مغموراً، وفي تأكيد ذلـــك يقول محمد الغربي: «وقـــد ظهر مؤرخون ســـودانيون ندين لهم بـــكلّ الفضل، في أغلب ما نعرفه اليوم عن تاريخ السودان، من أمثال: تاريخ السودان، تاريخ الفتاش، وتذكرة النسيان»[2].

ه- التراجم:

حظيت التراجم هي الأخرى باهتمام الفقهاء والعلماء، نظراً لعنايتهم الكبيرة بتســـجيل تاريخ العلمـــاء والفقهاء والقضاة والملوك والرؤســـاء والتعريف بهم[3]، وقد برع علماء السودان الغربي وغيره في هذا المجال، وابتكروا فيه أيّما ابتكار، وبخاصّـــة تراجم العلماء، فأنتجـــوا فيه إنتاجاً رائعـــاً رائقاً؛ تمثّل في مصنفاتٍ نفيســـة، عُدّت من أهمّ المصادر الأساســـية في معرفة علماء السودان وتاريخهم.

ومن أنفس ما كُتب في هذا المجال:

- نيـــل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التمبكتي، وهو ذيلٌ على كتاب:
- الديباج في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المدني.
- ومنح الربّ الغفور فيما أهمل صاحب فتح الشكور، لأبي بكر بن أحمد المصطفي الولاتي.
- وإزالة الريب والشـــك والتفريط في ذكر المؤلفين من أهل التكـــرور والصحراء، لأحمد بلعراف التكني.
- والســـعادة الأبدية في التعريـــف بعلماء تمبكتو البهية، لمولاي أحمد بابير.

ومما لا يدع مجالاً للشك: أنّ هناك مجالات أخرى غير ما ذكرنا، ازدهرت فيها الحركة العلمية في الســـودان الغربي كـ: علم الطب، وعلم الفلك مثلاً[4]، خاصّةً إذا أدركنا مدى اهتمام المجتمع الإفريقي بهما لحاجته الملحة إليهما في شؤون العلاج، وظروف السفر، وغيرهما كثير.

---

(١) محمد محمود ددبّ: باحث ومؤرخ وأديب تمبكتي في مقابلة معه ببيته، مساء يوم الأربعاء الموافق: ٢٠١٣/٠٦/٠٤م.

(٢) بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، ص٥٢١، مرجع سابق.

(٣) انظر: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين، ص (١٥٩، ١٦٣)، مرجع سابق، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، ص (٥٣٧، ٥٣٩)، مرجع سابق.

(٤) انظر: التعليم الإسلامي في غرب إفريقيا، علي عبد الله الاخاتم، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الثالث، ص٣٤، سنة ١٩٨٧م.

أسلوب الكتابة:

تميّز أسلوب الكتابة في السودان الغربي- في جانبٍ منها- بالتعبير عن المراد بألفاظٍ واضحة، بعيدةٍ عن اللّبس والغموض، لغرض توصيل الفكرة وتوضيحها بدقّة، دون مراعاة البناء الهيكلي المؤثّر الجذّاب، الأمر الذي جعل معظم الكتاب لا يتحرّجون في استعمال بعض الكلمات المحلية (الدارجة)؛ ليفهمها المتلقّي، أو جملٍ ملتوية[1].

غير أنّ معظم المؤلفين وصل إلى درجة التناسق والتآلف في أداء المعاني التي يتطلبها الموقف الذي سيق الأسلوب للتعبير عنه، ويمكن أن نلمس ذلك بوضوحٍ في معظم مؤلفات علماء الأفارقة كـ: (تاريخ السودان) للسعدي، و(مرآة التعريف بفضل العلم الشريف) لأحمد بابا التمبكتي، و(الأجوبة المهمة في المسائل الملمة) لسيدي المختار الكنتي، و(وقاية المتكلم من الخطأ المثلِّم) لمحمد بن باد الوافي، وغيرها من الكتب والمخطوطات التي يمكن أن نلمس فيها ذلك الأسلوب العربي البديع بشكلٍ عام.

وهذا نموذج من ذلك، يبيّن فيه صاحبه دوافع ترجمته لعلماء المنطقة وأعيانها، فيقول:

«... ولمّا رأيت انقراض ذلك العلم ودروسه، وذهاب ديناره وفلوسه، وأنه كبير الفوائد، كثير الفرائد، لما فيه معرفة المرء أخبار وطنه، وأسلافه، وطبقاتهم وتواريخهم ووفياتهم، فاستعنت بالله- سبحانه- في كَتْبِ ما رأيت من ذكر ملوك السودان أهل سنغي، وقصصهم وأخبارهم وسيرهم وغزواتهم، وذكر تمبكتو ونشأتها، ومَن ملكها من الملوك، وذكر بعض العلماء والصالحين الذين توطّنوا فيها، وغير ذلك إلى آخر الدولة الأحمدية العباسية، سلطان مدينة الحمراء مراكش...»[2].

فمما لا شك فيه؛ أنّ هذا النموذج يجسّد حقيقة مدى روعة الأسلوب السوداني في الكتابة، خاصّةً إذا أخذنا في الاعتبار أنّ صاحبه ليس بعربي، وإنما هو إفريقي تمبكتي، اجتهد في دراسة اللغة العربية حتى تمكّن منها.

وقد بلغ فنُّ الكتابة في السودان الغربي أَوْجَه مع العلّامة أحمد بابا، الذي امتاز أسلوبه بالمتانة والجزالة والموضوعية العلمية، وغزارة ثروته اللغوية، يقول في مقدّمة كتابه (نيل الابتهاج)، الذي أشرف على تحقيقه ونشره الباحث الليبي الدكتور عبد الحميد الهرامة- في إشارة إلى الدوافع التي حدت به إلى التأليف في هذا الموضوع حالة إقامته منفيّاً في مراكش بالمغرب-: «فما زالت نفسي تحدّثني من قديم الزمان، وفي كثيرٍ من ساعات الأوان، باستدراكي عليه [ابن فرحون المدني، في كتابه: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب] ببعض ما فاته، أو جاء بعده من أئمة الأعيان، فقيّدتُ فيه بحسب الإمكان، حين كنتُ ببلد بعيدة عن نيل المقصد من ذلك، لبُعدها عن مدن العلم، وكُتب هذا الشأن، فقصر بي الحال مع عدم مساعدة الزمان، لما بُلينا به من حوادث الوقت، وفتنة تشغل عن كلّ فرض، وترمي بشرر كالقصر في الطول والعرض»[3].

وبذا يتجلّى لنا مدى جزالة الأسلوب الإفريقي التمبكتي، وقدرة علماء السودان الغربي على صياغة الأفكار في قالبٍ فنيٍّ جميل.

هذا، ولقد بارك الدكتور محمد الغربي منهج أحمد بابا وأسلوبه في جزالته ورقيّه العلمي

(١) يكفي في الإشارة إلى أمثلة من هذا النوع بعض النصوص المقتبسة من المصادر السودانية؛ المبثوثة في هذا البحث.

(٢) تاريخ السودان، ص٢، مصدر سابق.

(٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص٢٨، مصدر سابق.

قائـــلاً: «وأهمّ ما امتازت بـــه أعمال أحمد بابا في هذا المجال: عمق النظـــر، وغزارة المادّة، مع تجنّب الإسفاف أو الاستطراد، وقدرة كبيرة على الترتيب»[١].

ويُدلي علي عبد الله الخاتم بتقييمه لجملة الأساليب الســـودانية قائلاً: «... وكان لبعضهم أساليب مميزة، أعطت مؤلفات قيِّمة ومشهورة، وبين أيدينا أربعون مخطوطة من مؤلفات أحمد بابا إمام تمبكتو»[٢].

وهـــذا مع الاعتراف بـــأنّ بعضها- أحياناً- يعانـــي من الرّكاكة في إيصال الفكرة بالشـــكل الذي نـــراه في بعض النصوص المقتبســـة من بعض المصادر المهمّة كتاريخ الفتاش مثلاً.

وهكـــذا يتبيّن لنا، من خـــلال هذا العرض المتواضـــع، أنّ الحركة العلمية في الســـودان الغربي ازدهـــرت في معظم العلوم الشـــرعية واللغويـــة، وبخاصّة النحـــو والصرف، والآداب، ومجال التاريـــخ، والتراجم، وأســـلوب الكتابة، وذلك نتيجة الاهتمام البالـــغ بها، كما بيّنا أنها في أغلب الأحيان قد تحرّرت من ربقة التقليد، حيث ألّف العلماء الأجلاء مصنفاتٍ مهمّة، عُدّت من المصادر المهمّة التي لا غنى عنها لأي باحثٍ يدرس اللغة العربية في غرب القارة الإفريقية.

الخلاصة:

أنّ هذه الدائرة (الســـودان الغربي)، منذ أنّ دخلتها الثقافة العربية الإسلامية، أقبل علماؤها عليهـــا إقبال الصِّـــداء على المـــاء ينهلون من معينهـــا، فازدهرت الحركة العلمية أيّما ازدهار، نتيجة استتباب الأمن والعدل والرخاء، فانتشرت المكتبات الخاصّة التي اقتناها العلماء والأثرياء،

أثرى علماء السودان الغربي مجالات عدة بالتأليف باللغة العربية، وهي: النحو والصرف والعروض والعلوم الشرعية والأدب والتاريخ والتراجم

مما جعلت الســـودان الغربي منـــارةً وفَدَ إليها طـــلاب وعلماء من أماكن مختلفـــة، عملوا معاً في تنشـــيط حركة الثقافة العربية، ونَسْج شبكة حضارة الإســـلام في تلك المنطقة، صهرت في بوتقتها أخيراً جميع الطاقات.

وهـــذا يوضّح لنـــا من جرّاء هـــذه الثورة العلمية: أنّ للغة العربية دَوْراً مميزاً لا يُستغنى عنه في اســـتيعاب تلك الثقافة وامتصاصها، ومن ثمّ لزم الاهتمام بها والتعمّق فيها بوصفها أداةً لنقل المعرفة الإســـلامية؛ ليتجاوز نطاق الاهتمام بها تلك المجالات العلمية التقليدية، كي تفرض بذلك نفســـها على واقـــع الحياة الاجتماعيـــة بمبادلاتها العلميـــة، وتفاعلاتها اليومية، ولتصبح اللغـــة العربية كذلك إحدى أهمّ اللغات الإفريقية وأعمّها على الصعيدَين الاجتماعي والثقافي ■

(١) بدية الحكم المغربي في السودان الغربي، ص٥٤٢، مرجع سابق.

(٢) التعليم الإسلامي في غرب إفريقيا، ص٣٤، مرجع سابق.

من كانم إلى صوكوتو: موجز التاريخ السياسي للسودان الأوسط

أ. مصطفى أنجاي

باحث مالي- مدير مركز البحوث والدراسات الإفريقية (مبدأ)، وأستاذ سابق بجامعة الساحل

أولاً: السودان الأوسط: التسمية وإشكالات الضبط:

راج استعمال مصطلح «السودان» أو «بلاد السودان» في الأدبيات التاريخية والجغرافية الإسلامية- بعد احتكاك المسلمين بالشعوب الإفريقية القاطنة في جنوب الصحراء الكبرى-، تمييزاً لهم عن الشعوب البيضاء القاطنة في الصحراء الكبرى أو «بلاد البيضان».

وعلى الرغم من الإشكالات الواردة على المصطلح؛ فإنّه قد ساد وانتشر في الكتابات العربية، ومنها انتقل إلى كتابات علماء المنطقة، حيث وردت لفظة «السودان» في عناوين كثيرٍ من مؤلفاتهم[1]،

(١) مثل: كتاب (الدرر الحسان في أخبار ملوك السودان) لبابا كور بن الحاج محمد، وكتاب (معراج الصعود إلى نيل حكم مجلوب السودان) لأحمد بابا التنبكتي، وكتاب (تاريخ السودان) لعبد الرحمن السعدي، وكتاب (تذكرة النسيان

وقد احتفظت الأدبيات الكلونيالية بالمفهوم التاريخي للمصطلح في الكتابات العربية والمحلّية.

لقد أدرك الجغرافيون والمؤرّخون العرب- منذ فترة قديمة- أنّ المجال السوداني متعدّد الخصائص، ولعلّ هذا هو السرّ في انتشار مصطلح «بلاد السودان» بصيغة الجمع عندهم؛ بدلاً من «بلد» بصيغة الإفراد، وعليه؛ فقد حاولوا تقسيم المجال السوداني إلى أقسام مختلفة، والاعتبار الذي اعتمدوه في التقسيم ليس جهويّاً؛ بل سوسيو- سياسي؛ لأنّهم لم يتعاملوا مع الفضاء الجغرافي مجرّداً عمّا يتجسّد فيه من تشكيلات بشرية وسياسية[1]، ولذلك تجدهم في الغالب يقسمون المنطقة إلى ممالك، فيتحدّثون عن غَانَة وتكرور وملي وكوكو والزغاوة والبجة والحبشة والزنج... حتى إنّ الرحالة الحسن الوزان أوصل هذه الممالك إلى خمس عشرة مملكة[2].

لا يعني هذا أنّ البعد الجهوي لم يكن حاضراً عند الكُتّاب العرب؛ ولكن المقصود أنّ التقسيم الجهوي (الغربي، والأوسط، والشرقي) للمنطقة بدأ يتبلور ويأخذ الصبغة الاصطلاحية في الأدبيات الكلونيالية، ومنها توغّل إلى البحث التاريخي المعاصر، فحسب الدراسات التاريخة المعاصرة؛ يقع «السودان الأوسط» في المناطق المحيطة بحوض بحيرة تشاد، وقامت فيها ممالك: (كانم - برنو، وإمارات الهوسا، ومملكة باغرم، ووداي، وصوكوتو)، وتشمل حاليّاً أجزاء من دول: تشاد والنيجر ونيجيريا والكاميرون وإفريقيا الوسطى.

ثانياً: السودان الأوسط: الأرض والسكان:

إنّ وقوع السودان الأوسط بين جزأي القارة: «الشمالي» الذي يقطنه العرب والبربر، و«الجنوبي» الذي يقطنه السودان.. بالإضافة إلى وقوعه بين الجزأين «الغربي» و«الشرقي»، أهّله لأن يؤدي دوراً كبيراً في التجارة الإقليمية والعالمية في العصر الوسيط.

وعلى الرغم من عدم توفّر السودان الأوسط على مناجم الذهب، كالسودان الغربي، فإنّ موقعه الاستراتيجي، وفضاءه الطبيعي، سمحَا له بأن يشهد قيام دولٍ مركزية قوية، بسطت سيطرتها على آلاف الكيلومترات، ووفّرت لسكّانها الرفاهية الاقتصادية والحياة الكريمة، كممالك: كانم وبرنو، ووداي، وباغرم، وإمارات الهوسا المختلفة... هذا على مستوى الفضاء الطبيعي.

أمّا على مستوى الشعوب التي سكنت السودان الأوسط؛ فإنّ المصادر التاريخية لا تمدّنا بمعلوماتٍ كافية عن تاريخ الاستيطان ومساره في المنطقة، وبرغم ذلك؛ فإنّ المعطيات الأركيولوجية تتضافر لتأكيد أنّ السودان الأوسط من أقدم المناطق الحضارية بالقارة الإفريقية، وقد أهّله لذلك ما يتمتّع به من مزايا طبيعية ومناخية جعلته صالحاً للاستيطان والتحضّر، ويعتبر توفّره على «الواحات الصحراوية» في الشمال، و«بحيرة تشاد» في الجنوب، بما تقدّمه من أسباب البقاء والاستقرار، على رأس هذه المزايا.

في أخبار ملوك السودان) لمجهول، وكتاب (كفاية ضعفاء السودان في بيان تفسير القرآن) لعبد الله بن فودي، وكتاب (زهور البساتين في تاريخ السوادين) للشيخ موسى كمر.

(١) ولعلّ في اختيار العرب مصطلح: «المسالك والممالك» عنواناً لعلم الجغرافيا، بدلاً من «الجغرافيا» الذي يعني «وصف الأرض» في اللغة اللاتينية، دعماً لما أشرنا إليه من أنّ العرب لم يتعاملوا مع الفضاء الجغرافي بوصفه معطى واقعيّاً فقط، بل بوصفه معطى بشريّاً وسوسيو- سياسي أيضاً، لأنّ كلمة (المسالك) التي تعني الطرق والمفاوز توحي بالبعد الواقعي المجرّد، وكلمة (الممالك) توحي بالبعد السوسيو- سياسي.

(٢) وصف إفريقيا، الحسن الوزان، المعروف بـ«ليون الإفريقي»، دار الغرب الإسلامي، ط٢، بيروت - لبنان، ١٩٨٣م، جـ٢، ص١٦١. انظر: المسالك والممالك، للبكري، (١/ ٢٧٠).

وسنكتفي هنا بعرض موجز لأهمّ الشعوب التي كان لها دورٌ محوريٌّ في التاريخ السياسي للمنطقة:

شعب الساو:

شعب «الساو أو الصو» من أهمّ وأقدم الشعوب التي سكنت بالسودان الأوسط.

وهناك اختلافٌ كبير في أصوله، ويُعتقد أنّ شعب «الساو» هم أسلاف شعب «كوتوكو» الموجودين حاليّاً في تشاد، حيث إنّ «كوتوكو» يستخدمون لفظة «ساو» للدّلالة على أسلافهم، وحسب الروايات المحلّية؛ فإنّ «ساو» كانوا منذ ق١هـ/ ق٧م مستقرّين في منطقة كوار، ومنها بسطوا سيطرتهم ابتداءً من ق٤هـ/ ق١٠م على كلّ الأقاليم الواقعة بين بحيرة فتري (جنوب دولة تشاد) وبلاد الماسا (شمال دولة كاميرون).

ويُعتقد أنّه تمّ طرد «الساو» إلى الجنوب زمن تأسيس مملكة كانم، وأنّ سلاطين برنو عملوا على القضاء عليهم، الأمر الذي تمكّنوا منه زمن السلطان إدريس ألوما (ق١١هـ/ ق١٧م)، وهذه الفترة توافق زمن اختفاء «الساو» كشعبٍ واحدٍ منظّم من تاريخ المنطقة، حيث لم يعد لهم وجود.

شعب الزغاوة:

على خلاف شعب الساو؛ لا يزال للزغاوة وجودٌ مستمّر للآن بدولتَي تشاد وغرب السودان.

اختلف المؤرخون اختلافاً كبيراً في تحديد أصل «الزغاوة»، حيث يُرجع بعضهم «الزغاوة» إلى الحميريّين عرب الجنوب، ويعود بهم البعض إلى البربر، ويرى آخرون أنّهم زحفوا من هضبة دارفور غربي دولة السودان، واستقرّوا في حوض بحيرة تشاد، وأسّسوا مملكة عُرفت باسمهم، امتدّت من تخوم الواحات الليبية إلى الحدود الغربية لدارفور.

كان العرب على اتصالٍ كبيرٍ بشعب «الزغاوة»؛ لاستيطانهم في طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء من ليبيا ومنطقة وادي النيل، إلى منطقة بحيرة تشاد والسودان الغربي، ولذلك ورد اسمهم عند كثيرٍ من مؤرّخي وجغرافيي العالم الإسلامي، من أمثال ابن حوقل، واليعقوبي، والبكري، والإدريسي، وابن سعيد، وابن خلدون، وغيرهم.

على الرغم من أنّ مؤسّسي مدينة «كانم» المشهورة بالسودان الأوسط غير معروفين على سبيل التحديد؛ فإنّ من المؤكّد أنّ «الزغاوة» من أوائل سكّان هذه المدينة، فحسب المعلومات التي أوردها اليعقوبي وغيره: فإنّ «الزغاوة» كانوا حكّام كانم في ق٢هـ/ ق٩م، حيث يقول في حديثه عن ممالك بلاد السودان: «وأمّا السودان الذين غرّبوا وسلكوا نحو المغرب، فإنّهم قطعوا البلاد، فصارت لهم عدة ممالك، فأول ممالكهم: الزغاوة، وهم النازلون بالموضع الذي يُقال له: كانم...».

وقد استمرّ حكم «الزغاوة» لمملكة كانم إلى فترة سيطرة السيفيين (أو السيفاويين) عليها سنة ١٠٧٥م، فلجؤوا تحت ضغط الحكّام الجدد إلى الشرق[١].

شعب الكانمبو:

لفظة «كانمبو» تتضمّن معنى جغرافيّاً، لأنّها تعني: «أهل الغرب»، فهي مؤلّفة من كلمتين، Anem، وتعني: (الغرب)، و bou، وتعني: (أهل)، تجمع السابقة K بينهما[٢]، ويسمّي الهوسا هذا الشعب: «بري بري»: Beriberi، وتعني في لغتهم (المغاربة)[٣].

---

(١) تاريخ إفريقيا العام، مجلد٣، إفريقيا من ق٧- ق١١، اليونسكو، ط٢، لبنان- ١٩٩٧م، ص٤٩١.

(٢) les populations du Tchad, Page 33.

(٣) التحولات التي أحدثها الإسلام في المجتمع الإفريقي من القرن ٥-٩هـ/١١-١٥م، بشار الملاح، دار المنهل ٢٠١٣م، ص٦٤.

وهناك روايات مختلفة عن أصول «كانمبو»، من أشهرها تلك التي تعتبرهم من سلالة الملك اليمني سيف بن ذي يزن، فقد ورد في خطابٍ أرسله الملك عثمان بن إدريس الكانمي إلى السلطان برقوق المملوكي في مصر: «نحن بنو سيف بن ذي يزن»[(١)]، وينفي كثيرٌ من المؤرّخين هذه النسبة، ويعتبرون الشعب «الكانمبي» خليطاً من المجموعات الإثنيّة ذات الأصول النيلية والنيلو- تشادية، كما يعتبرهم آخرون من أصولٍ بربرية.

وقد حكمت مملكة كانم بعد قضائها على الزغاوة عام ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م، وفي فترة حكم السيفيين، في نهايات ق٥هـ/ ق١١م، اعتنق ملوك كانم الإسلام، واجتهدوا في نشره في المملكة، وخاضوا في سبيل ذلك معارك كثيرة ضدّ القبائل الوثنية.

في القرن ٨ الهجري/١٤ الميلادي؛ بدأ الضعف والهوان يدبّ في المملكة بسبب الاضطرابات الداخلية والخارجية، فاضطر بعض السيفيين إلى اللجوء لبرنو غربي بحيرة تشاد، وأسّسوا هناك مملكة برنو، التي قويت حتى بسطت سيطرتها على كانم، وأصبحت المملكة بعد استيعابها لكانم تُعرف باسم «مملكة برنو»، وقد استمرّت «مملكة برنو» في الوجود إلى نهايات ق١٣ه/ ق١٩م؛ حين اقتسمتها فرنسا وبريطانيا وألمانيا فيما بينها.

شعب الهوسا:

شعب «الهوسا» من أهمّ شعوب السودان الأوسط، وهم الآن- على مستوى الكثرة- ثاني أكبر شعب إفريقي بعد الشعب السواحلي، وتسكن قبائل «الهوسا» في مجالٍ جغرافيٍّ واسع، يمتدّ من الحوض الأوسط لنهر النيجر غرباً إلى برنو شرقاً.

واستخدام لفظة «الهوسا» بالمفهوم العِرقي- بوصفه اسماً لمجموعة إثنية معيّنة- حديثٌ نسبيّاً؛ لأنّ هذه اللفظة كانت تحيل إلى معنى لغوي وثقافي وجغرافي؛ أكثر من كونه عرقيّاً، حيث كانت تُطلق على الشعوب التي تتكلّم لغة الهوسا، أو الشعوب القاطنة في الممالك القديمة لبلاد الهوسا، وهي: (زمفرة وكبي وغوبر)[(٢)].

وحول أصل شعب «الهوسا»؛ توجد نظريات متعدّدة، أوصلها الباحث مهدي آدمو إلى أربع، منها: أنّهم من أصول عربية قادمة من بغداد بالعراق، أو أنّهم كانوا من سكّان الصحراء الكبرى قبل تصحّرها، ولمّا جفّت الأرض زحفوا إلى الجنوب واستقرّ بهم المقام في هضبة بوشي، ومنها بسطوا سيطرتهم على ما عُرف فيما بعد ببلاد الهوسا. ويرى آخرون أنّهم كانوا يقطنون الضفّة الغربية لبحيرة تشاد، وكانوا يمتهنون الصيد، ولمّا بدأت البحيرة في التقلّص قرّروا البقاء واعتماد مهنة الزراعة، وحسب هذه النظرية؛ فإنّ الموطن الأصلي للهوسا هو: كانو ودورا ورانو... ومنها امتدّوا نحو الغرب والشمال[(٣)].

مارس الهوسا دوراً كبيراً في التاريخ السياسي للسودان الأوسط، حيث أسّسوا وسطَ إمبراطورية السنغاي في الغرب، وإمبراطورية كانم - برنو في الشرق، سبع إمارات قويّة، استطاعت- في الغالب- المحافظة على استقلاليتها وسيادتها برغم وقوعها بين قوّتين إقليميتين عظيمتين، وهذه الإمارات هي: (كانو، وكتسينا، وزمفرا، وزاريا، وغوبر، وبيرام، ودورا)، وقد بقيت في الوجود- على الرغم مما تعرّضت له من محاولات السيطرة- إلى ق١٣ه/ ق١٩م، عندما ألحقها المجاهد الفلاني عثمان دن فودي في إطار دولةٍ موحّدة وقوية عُرفت بإمبراطورية صوكوتو.

(١) المسلمون في غرب إفريقيا: تاريخ وحضارة، ص١٣٤.

(٢) تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع، ص٢٧٦.

(٣) السابق، ص (٢٧٤-٢٧٦).

شعب الفلاني:

الشعب «الفلاّني» أحد أهمّ الشعوب الإفريقية التي أدت دوراً محوريّاً في التاريخ السياسي والحضاري لبلاد السودان، غرباً ووسطاً وشرقاً، وليس من المبالغة القول بأنّهم- على مستوى الانتشار- يحتلّون المرتبة الأولى في بلاد السودان؛ لأنّ لهم وجوداً جغرافيّاً يمتدّ من سواحل المحيط الأطلسي غرباً إلى بلاد النوبة شرقاً.

اختلفت أقوال علماء الأجناس والآثار والمؤرخين واللغويين وآراؤهم حول مسألة (أصل الفلانيّين)و قديماً وحديثاً، ولم يتوصلوا إلى قولٍ مقنعٍ علميّاً يُعتمد عليه (حسب علمنا)، فهناك مَن يرجعهم إلى طائفة من بني إسرائيل (اليهود)، وهناك مَن يرى بأنّهم من الروم، والبعض ينسبهم للفراعنة والنوبة أو الحبشة، وهناك مَن ينسبهم إلى الحِمْيَريّين، بينما يرى آخرون أنهم من سلالة التابعي الجليل: عقبة بن نافع الفهري (أي من العرب)، والبعض يعتبرهم من الأصل البربري[1].

يُعتقد أنّ الشعب الفلاني إنّما استقرّ في البداية بالسودان الغربي بمنطقة فوتا تورو، ومنها تدفّقت هجراتهم إلى السودان الأوسط فالسودان الشرقي، ولا يُعرف على وجه الدقّة تاريخ وصول الفلاّن إلى السودان الأوسط، ولكن يُعتقد أنّ وجودهم بدأ يتعزّز في بلاد الهوسا في فترة الهيمنة المراكشية على مملكة السنغاي في السودان الغربي، حيث أخذوا يزحفون نحو الشرق، وانتشروا كرعاة بين القرى الزراعية، ونشطت مجموعةٌ أخرى منهم في التجارة، وما شارف ق١٠هـ/ ق١٦م على النهاية حتى قويت شوكتهم، وأصبحوا نشطين في كلّ ميادين الحياة اقتصاديّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً وفكريّاً...[2].

ولقد تمكّن الشعب «الفلاني» في ق١٣هـ/ ق١٩م من تأسيس خلافة قويّة، استطاعت أن تبسط نفوذها في معظم مناطق السودان الأوسط، حيث تمكّنت من توحيد إمارات الهوسا المختلفة تحت ظلّ دولة مركزية موحّدة، عاصمتها صوكوتو، وقد ظلّت الخلافة الصوكوتية في الوجود إلى أن وقعت على يد الاحتلال البريطاني في بداية القرن العشرين.

ثالثاً: دخول الإسلام وانتشاره في السودان الأوسط:

تؤكّد المُعطيات التاريخية أنّ أوّل اتّصال للإسلام بالسودان الأوسط كان في القرن الأوّل الهجري، حيث يذكر ابن عبد الحكم (ق٣هـ) والبكري (ق٥هـ): أنّ عقبة بن نافع في سياق فتوحاته المغربية؛ سار سنة ٤٦هـ/٦٦٦م حتى افتتح ودّان، ثمّ واصل سيره إلى فزّان وافتتحها، وواصل السير باتجاه الجنوب، حتى وصل إلى قصبة كوار (في الشمال الشرقي لجمهورية النيجر)، فحاصرها شهراً ولم يفلح في اختراقها، فمضى إلى قصور كوار فافتتحها، حتى انتهى إلى أقصاها[3].

وبالرغم من أهمية هذه الحملة، بوصفها أول اتصال بين الإسلام والسودان الأوسط، فمن المحتمل أنّ مفعولها كان عابراً جدّاً؛ لأنّها لم ينتج عنها انتشارٌ كبير للإسلام، لا على المستوى الشعبي ولا النخبوي.

(١) الفلانيون الشعب واللغة، د. علي يعقوب، مجلة قراءات إفريقية، العدد٢٤، ربيع الآخر ١٤٣٦ه، أبريل ٢٠١٥م.

(٢) دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء: مرحلة انتشار الإسلام، د عطية مخزوم الفيتوري، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٨.

(٣) فتوح مصر وأخبارها، ابن عبد الحكم، دار الفكر، ط١، بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٢١١.

ويُعتقد أنّ الإسلام بدأ يزحف إلى الجنوب في ق٥هـ بعد استقرار بربر فزّان وكوار على الإسلام؛ لأنّ هؤلاء كانوا على علاقات تجارية ودبلوماسية جيّدة مع الحواضر الكبرى للسودان الأوسط[١]، وبدأ التحوُّل إلى الإسلام في المنطقة الجنوبية للسودان الأوسط فرديّاً، عن طريق الاتصال مع التجار المسلمين القادمين من الصحراء، مع بقاء المجتمع في عمومه غير مسلم، وحسب الشهادات التي أدلى بها البكري (ق٥هـ/ ق١١م): فإنّ المجتمع الكانمي، الذي كان يسيطر على منطقة بحيرة تشاد، كان وثنيّاً؛ إذْ يقول: «وبلد كانم أربعون مرحلة، وهم وراء صحراء بلاد زويلة، لا يكاد أحدٌ يصل إليهم، وهُم سودان مشركون»[٢]، ولا ينفي ذلك وجود أفراد معتنقين للإسلام، وقد أشار البكري نفسه إلى أنّ قوماً من الأمويين استوطنوا كانم عند محنتهم مع العبّاسيين، وهم «على زيّ العرب وأحوالها»[٣].

وقد بدأ الإسلام ينتشر ويتوسع، وتزداد سرعة انتشاره في المنطقة، مع تحوّل عرش مملكة كانم من الزغاوة إلى السيفيين، ويعدّ محمد بن جبل بن عبد الله (١٠٨٥-١٠٩٧م) أوّل ملك مسلم اعتلى عرش كانم، وكان معروفاً قبل إسلامه باسم «حُمى» أو «هومه جيلمه»، وخلفه ابنه «دوناما بن هومه» على السلطة، وهو أوّل مَن حجّ من ملوك كانم، وقد اجتهد السيفيون في نشر الإسلام وتوطيد دعائمه والتمكين له في منطقة بحيرة تشاد اجتهاداً كبيراً، وإليهم يرجع الفضل في تعميمه على شرائح المجتمع الكانمي كافّة.

أمّا في بلاد الهوسا: فإنّ دخول الإسلام إليها كان متأخراً نسبيّاً، فأولى الشهادات التاريخية عن دخول الإسلام لهذه البلاد تؤرخه بمنتصف ق٨هـ/ ق١٤م، وذلك في عهد ياجي سركين كانو (١٣٤٩-١٣٨٥م)، عن طريق التجار الونغريين القادمين من مالي، وعلى الرغم من أنّ هذه أقدم إشارة لحضورٍ إسلاميّ في بلاد الهوسا؛ فإنّ بعض الباحثين يرون أنّ الإسلام وصل إليها قبل ق٨هـ/ ق١٤م؛ لأنّ الأسرة الحاكمة لكانم اعتنقت الإسلام- كما سبقت الإشارة- منذ أواخر ق٤هـ/ ق١١م، وقد كانت علاقة الهوسا مع كانم اقتصاديّاً وسياسيّاً وطيدة، يستحيل معها أن تبقى بلاد الهوسا بمعزلٍ عن الإسلام إلى غاية ق٨هـ/ ق١٤م[٤].

وقد تعزّز الوجود الإسلامي في بلاد الهوسا بعد خضوع كثيرٍ من إماراتها لسيطرة السنغاي في عهد الملك أسكيا محمّد في ق١٠هـ/ ق١٦م[٥]، كما أنّ كثيراً من علماء تنبكتو وجنّى، وغيرها من الحواضر الغربية، هاجروا إلى بلاد الهوسا بعد تعرّضهم للأذى والاضطّهاد والتضييق، سواء في فترة محنتهم مع سني علي بير، أو بعد السيطرة المراكشية على السنغاي، ومن أهمّ هؤلاء العلماء الذين كان لهم دورٌ كبيرٌ في نشر الإسلام في بلاد الهوسا: أحمد بن عمر أقيت؛ جدّ العلامة أحمد بابا التنبكتي المشهور[٦].

وبالرغم من وصول الإسلام إلى كثيرٍ من إمارات الهوسا، بشكلٍ أو بآخر في ق٨هـ/ ق١٤م، فإنّ تأثيره بقي سطحيّاً ومحصوراً على نخبة معيّنة من التجّار والسياسيين، وعليه؛

(١) تاريخ إفريقيا العام، المجلد الثالث، ص٤٩٨.

(٢) المسالك والممالك، البكري، (٦٥٨/٢)، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.

(٣) المرجع السابق.

(٤) تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع، ص٢٩٤.

(٥) وصف إفريقيا، الحسن الوزان، (١٧٠/٢).

(٦) تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع، ص٢٩٦.

يمكن القول بأنّ انتشار الإسلام في كلّ ربوع بلاد الهوسا، وعلى مستوى الشرائح الاجتماعية كافّة، إنّما كان في ق١٣هـ/ ق١٩م على يد الخلافة الصوكوتية بقيادة المجاهد عثمان دن فوديو وأخيه عبد الله ومَن خلَفهما في الحكم، إلى سقوط الخلافة على يد الاستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين.

رابعاً: الممالك الإسلامية في السودان الأوسط:

سنقتصر هنا- بسبب كثرة هذه الممالك- على ما يأتي[1]:

مملكة كانم - برنو:

تُعدّ مملكة «كانم - برنو» أولى بنية سياسية ذات مرجعية إسلامية في السودان الأوسط، تأسّست في منطقة بحيرة تشاد، وامتدّت في أوج عظمتها من حوض النيجر غرباً إلى دارفور شرقاً، ووصلت في الشمال إلى فزّان بجنوب ليبيا، وبالإضافة إلى أنّها تغطّي معظم أراضي تشاد المعاصرة؛ فإنّها تضمّ أجزاء من كاميرون وليبيا ونيجيريا وإفريقيا الوسطى.

يُرجِع كثيرٌ من المؤرخين تاريخ تأسيس مملكة «كانم - برنو» إلى ق١هـ/ ق٨م، وإذا أخذنا بالاعتبار تاريخ سقوطها على يد الاستعمار، في نهايات ق١٣هـ/ ق١٩م، فيمكن القول بكلّ اطمئنان بأنّها عمّرت قرابة اثني عشر قرناً، وعليه؛ فليس من المغالاة القول بأنّها: من أطول الممالك التي عرفتها بلاد السودان- في العموم-.

ويمكن التمييز في تاريخ مملكة «كانم - برنو» بين عهدين:

- العهد الكانمي: من التأسيس في ق١هـ/ ق٨م؛ إلى الربع الأخير من ق٨هـ/ ق١٤م.

- العهد البرنوي: من نهاية العهد الأوّل؛ إلى سقوط المملكة على يد القوى الاستعمارية في ق١٣هـ/ ق١٩م (١٨٩٣م).

ويمكن التمييز بين فترتين للحكم أيضاً:

- فترة حكم الزغاوة: من التأسيس إلى سنة ١٠٧٥م.

- فترة حكم السيفيين: من التاريخ السابق إلى سقوط المملكة.

وقد كانت المملكة في الفترة الأولى- حسب الإفادات المصدرية- وثنيةً، غالبيةُ سكّانها مشركون، وفي الفترة الثانية أصبح الإسلام دين الدولة، وأساس الحكم والسياسة.

سبقت الإشارة إلى أنّ محمد بن جبل بن عبد الله- المعروف بـ«حُمى»- هو أوّل سلطان كانمي اعتنق الإسلام وحوّله إلى دينٍ رسميّ للمملكة، ومنذ ذلك الحين أخذت المملكة في الصعود والتوسّع في كلّ الجهات، خصوصاً في عهد دوناما دباليمي (١٢٢١-١٢٥٩م) الذي استطاع أن يؤسّس جيشاً قويّاً قوامه أربعون ألف فارس، خاض به حركات فتح وتوسّع كبيرة، حيث ضمّ إلى مملكته منطقة فزّان في جنوب ليبيا، ومنطقة كانو في بلاد الهوسا في الغرب، ومنطقة ودّاي في الشرق، ومنطقة أدماوا في الجنوب.

وبسبب المعارك التي خاضها «دوناما دباليمي» ضدّ القبائل الوثنية؛ فقد اجتمعت هذه الأخيرة تحت قيادة قبيلة «البولالا» من أجل إسقاط كانم، وبعد وفاة دوناما وضعف السلاطين بعده، ونشوب الصراعات الداخلية، تمكنت «البولالا» في ١٣٨٧م من السيطرة على العاصمة «انجيمي»، وتأسيس دولة واسعة الأطراف، تمتدّ من «بحيرة فتري» إلى «بحيرة تشاد»، ليكون هذا الحدث مشكّلاً لنهاية العهد الكانمي.

لم يستسلم السيفيون لسيطرة قبائل البولالا على مملكتهم، بل لجؤوا بعد الهزيمة النكراء إلى

(١) أمّا مملكة باغرم ومملكة ودّاي: فإنّنا اضطررنا إلى تجاوزهما برغم أهمّيتهما؛ لأنّ تأثيرهما كان محدوداً.

«برنو»، وحاولوا من هناك أن ينظموا صفوفهم لاستعادة «كانم»، الأمر الذي نجحوا فيه في عهد الماي إدريس بن عائشة (١٥٠٢-١٥٢٦م)، وبرغم ذلك؛ فإنّ السيفيين فضّلوا البقاء بمركز حكمهم ببرنو؛ لأنّ أرضها كانت أصلح للزراعة والرعي.

يُعدّ السلطان إدريس ألوما (١٥٧٠-١٦٠٢م) أكبر ملك لكانم - برنو، وقد وصلت المملكة في عهده لأوج عظمتها، وقد أدّت الإصلاحات القانونية والاقتصادية والتربوية، التي قام بها السلطان إدريس ألوما، إلى تحقيق نهضة شاملة للمملكة اقتصاديّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً وعمرانيّاً.

بعد السلطان إدريس ألوما؛ بدأت مملكة كانم - برنو في التدهور في ق١٣هـ/ ق١٨م، وقد تزامن ضعفها مع قيام قوّة إسلامية جديدة في بلاد الهوسا على يد القبائل الفلانية بقيادة عثمان دن فوديو، الذي استطاع سنة ١٨٠٨م من السيطرة على عاصمة كانم، اضطّر معها سلطان كانم الماي أحمد بن علي (١٧٩١-١٨٠٨م) من الاستعانة بالعالم الكانمي الجليل محمد الأمين الكانمي لقيادة المقاومة ضدّ الخلافة الصوكوتية.

ومنذ هذا الوقت؛ أصبح محمّد الأمين الكانمي، على الرغم من عدم انتمائه إلى الأسرة السيفية، هو الحاكم الحقيقي لأجزاء كانم التي لم تقع في سيطرة الفوديين، وبعد وفاة محمّد الأمين الكانمي تقلّد ابنه عمر مقاليد الحكم، وبرغم محاولة السيفيين استعادة الحكم من يد عمر؛ فإنّهم لم يفلحوا في ذلك؛ حتى سقوط المملكة في يد القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) التي اقتسمت الأراضي التابعة لكانم - برنو فيما بينها.

إمارات الهوسا:

إمارات الهوسا من أهمّ البنى السياسية للسودان الأوسط؛ لما مارسته من أدوارٍ محورية، خصوصاً في المجال الاقتصادي والثقافي، قامت هذه الإمارات في المنطقة الكائنة بين الحوض الأوسط لنهر النيجر غرباً، وبحيرة تشاد شرقاً، وهي تاريخيّاً منطقة وسطى بين مجال نفوذ مملكة السنغاي في الغرب ومملكة برنو في الشرق، الأمر الذي حدَّ من فرص توسّع هذه الإمارات، وجعلها دائماً مطمعاً لهاتَين القوّتين العظيمتَين[1].

الحدود التاريخية لإمارات الهوسا تضمّ أجزاء واسعة من دولتَي النيجر ونيجيريا المعاصرتين، وبالرغم من أنّ شعب الهوسا كان هو الشعب الغالب- تاريخيّاً- في المنطقة المشار إليها؛ فإنّ عدداً كبيراً من الشعوب غيرهم استوطنت فيها لأغراضٍ كثيرة، اقتصادية وسياسية وثقافية، كالفلان والكانمبو، والطوارق، والزرما...

وبسبب شحّ الشهادات المصدرية لا يُعرف على وجه الدقّة تاريخ تأسيس إمارات الهوسا، ويحتمل أنّها لم تقم معاً في نفس الوقت؛ على الرغم من أنّ أسطورة التأسيس تجعل قيامها متزامناً، لأنّها تزعم بأنّ الأمير «بياجدّة» قدم من بغداد، واستقر بكانم - برنو، حيث زوّجه الماي ابنته، وعلى إثر خلاف بينه وبين الماي نزح إلى الغرب في بلاد الهوسا، وعندما وصل مدينة «دورا» قتل أفعى كبيرة، كانت تمنع السكّان من الوصول إلى مصادر الماء، ما دفع ملكة «دورا» إلى التزوّج به، ويعود الفضل إلى أولادهما السبعة في تأسيس إمارات الهوسا.

وبالرغم من أنّ هذه الأسطورة من أشهر أساطير التأسيس؛ فإنّ بعض الباحثين ينطلق منها للقول بأسبقية إمارات الهوسا على قدوم الأمير بياجدة؛ بدليل أنّه تزوّج بملكة «دورا»؛ ما يدلّ على وجود كيان سياسي منظّم قبله.

(١) المسلمون في غرب إفريقيا: تاريخ وحضارة، ص١٤٦.

حـــدّد الباحث هـــ. ر. بلمـــر تاريخ وصول «باغودة بن بياجدة» إلى كانو بســـنة ٩٩٩م، وإن كان هذا التاريخ تقريبيّـــاً؛ فإنّه يمكن الانطلاق منـــه للقول بأنّ إمارات الهوســـا أو بعضها على الأقل كانت قائمة في نهايات ق٤هـ/ ق١٠م[١].

بسبب شـــحّ المصادر؛ لا نعرف كثيراً اليوم عن تطوّرات المسار السياسي داخل إمارات الهوسا، كلّ مـــا يمكن قوله هو: أنّها كانت مســـتقلّة بعضها عن بعـــض، وأنّ كلّ واحدةٍ كانت تحاول الســـيطرة على الأخرى، وهذا ما كان يدفعهم- أحياناً- إلى الدخول في تحالفات مختلفة مع القوى السياسية المجاورة، خصوصاً برنو في الشرق، والسنغاي في الغرب.

ســـبقت الإشارة إلى: أنّ الإسلام تسرّب إلى بلاد الهوســـا من الشرق عن طريق البرنو، ومن الغرب عن طريق الســـنغاي، وأنّ أقدم شـــهادة مكتوبـــة تَعدّ منتصف ق٩هـــ/ ق١٤م هي فترة وصول الإســـلام للمنطقـــة، وبالتحديد لإمارة كانـــو، وتعزّز الوجود الإســـلامي بهجرة العلماء مـــن حواضر الســـودان الغربي بعد الســـيطرة المراكشية عليها- كما سبق-.

أثارت إمارات الهوســـا، لمـــا تتمتّع به من موقعٍ استراتيجيٍّ، أطماع القوى المجاورة، ونحن نعرفُ، بناءً على المعلومات التي أدلى بها الرحالة المغربي الحسن الوزان، أنّ بلاد الهوسا سقطت في ســـيطرة الســـنغاي في عهد الملك أسكيا محمّد[٢]، كما أنّ من المعلوم أنّ مملكة برنو في عهـــد الماي إدريس ألوما ســـيطرت على بعض بلاد الهوســـا، إلاّ أنّ هذه المحاولات الخارجية لاحتلال الهوســـا لم تصمد كثيراً بفضل جهود «محمّد كانتا» ســـلطان «كبّي»، الذي استطاع أن يُجهض مشروعات القوى الخارجية، وأن يوحّد كلّ إمارات الهوسا تحت رايةٍ واحدة، ولكن هذه الوحدة لم تطـــل هي الأخرى؛ لأنّ إمارات غوبر وزمفرة وأهير تحالفت- في حدود سنة ١٦٠٠م- ضدّ إمـــارة «كبّي»، واســـتطاعت القضاء على احتلال الكَنتيين لأراضيها[٣].

بدأت إمارات الهوســـا في الضعف ابتداءً من ق١٣هـ/ ق١٨م، وقد تزامن ذلك مع بداية صعود قوّةٍ إســـلامية جديدة في المنطقة بقيادة العالم المجاهد عثمان دن فودي، وأمام تنامي نفوذ هذه القوّة الجديدة حـــاول ملك غوبير القضاء عليها، ما تسبّب في انفجار ثورةٍ إسلامية عارمة، قضت على إمارات الهوسا كلّها في بداية ق١٣هـ/ ق١٩م.

خلافة صوكوتو:

تُعدّ خلافة صوكوتو أهمّ بنية سياســـية ذات مرجعية إسلامية قامت في ق١٣هـ/ ق١٩م في منطقة السودان الأوسط، تأسّست في المناطق التي كانـــت تغطّي بلاد الهوســـا، بين الحوض الأوسط لنهر النيجر غرباً وبحيرة تشاد شرقاً، وضمّـــت أراضيها أجـــزاء مـــن دول (نيجيريا والنيجر وتشاد وكاميرون) المعاصرة.

ســـبقت الإشـــارة إلى: أنّه بالرغـــم من دخول الإســـلام في بـــلاد الهوســـا؛ فإنّه بقي ســـطحيّاً غير متجذّر، حيث ظلّت القاعدة العامّة متمسّـــكة بدياناتها التقليدية، كما ظلّ بعض السلاطين برغم كونهم مســـلمين ملتزمين بالتقاليد الوثنية، بل كان بعضهـــم- على غـــرار ملك غوبير نافاتـــا- كارهاً للإســـلام ومضطهداً للمســـلمين، حيث إنه اتّخذ تدابير للحدّ من التأثير الإسلامي في مملكته، كمنعه دخول الإســـلام لمَن لم يُولد مسلماً، ومنعه ارتداء الحجاب للنساء، وارتداء العمامة للرجال...[٤].

(١) تاريخ إفريقيا العام، ص (٢٧٦-٢٧٨).

(٢) وصف إفريقيا، الحسن الوزان، (١٦١/٢).

(٣) Maurice Delafosse, Les noirs de l'Afrique, Edition Payot, Paris 1941, p.97-98.

(٤) انظر: تاريخ إفريقيا السوداء، جوزيف كيزربو، منشورات

كان الشيخ عثمان دن فودي- على الرغم من هذه الاعتداءات على المسلمين- ينتهج أسلوب الدعوة والإرشاد والتعليم والنصح، من أجل بناء الوعي الاجتماعي، وتوفير أسباب النهضة والتغيير، وبرغم حملات الاستفزاز والتضييق التي تعرّض لها هو وأتباعه؛ فإنّه حافظ على هدوئه، واستمرّ في خطّ الإصلاح الاجتماعي السلمي الذي اتخذه لنفسه سبيلاً.

وبعد وفاة «نافاتا» خلَفه ابنه «يونفا»، وبالرغم من أنّه كان من تلاميذ الشيخ عثمان دن فودي؛ فإنّه خوفاً من تنامي تأثير حركة الشيخ قرّر اغتياله واستئصال حركته، وقد حاول عبثاً القيام بذلك، إلاّ أنّه أخفق في كلّ مرّة، وفي المقابل كانت شعبية الشيخ بوصفه رمزاً للمقاومة تزداد يوماً بعد يوم، فقرّر «يونفا» إثر ذلك استخدام القوّة، فسار مع مجموعة من جنده إلى مقرّ إقامة الشيخ بقرية «دغل»، ولكن الشيخ نجح في الإفلات والهجرة إلى «غودو» سنة ١٨٠٤م.

ومن مهجره في «غودو»؛ قرّر الشيخ الصمود ضدّ وجه القوى الطاغية، والتحق به من شتّى بلاد الهوسا مجموعاتٌ من المسلمين المستضعفين الذين كانوا يتعرّضون للأذى والاضطّهاد، وتعاهدوا معه على الجهاد في سبيل الله، ونصبوه أميراً للمؤمنين.

أمّا ملك غوبير؛ فقد راح يجمع القوى المتحالفة من أجل التصدّي لهذه الثورة الإسلامية العارمة، حيث اتّجه مع هذه القوى المتحزّبة سنة ١٨٠٤م نحو «غودو»، ولمّا علم عثمان دن فودي بمسيرهم نحوه، أرسل أخاه عبد الله دن فودي على رأس جيشه لصدّ ملك غوبير وأحلافه، والتقى الجمعان على ضفاف بحيرة «تابكين كوتو»، وكان النصر للمسلمين، وقد حاول يونفا في السنة الموالية ١٨٠٥م الانتقام من المسلمين، ولكن محاولته باءت بالفشل.

وأمام تقلّب موازين القوى؛ حاولت قوّات الشيخ عثمان فتح غوبير عدّة مرّات، ولكنّها فشلت في اختراق الحصون القويّة للعاصمة ألكالاوا؛ إلاّ في سنة ١٨٠٨م بقيادة محمد بللو بن الشيخ عثمان، وكانت (زاريا وكاتسينا وكانو) قد سقطت قبل ذلك في سيطرة الشيخ عثمان.

في عام ١٨٠٩م أسّس الشيخ عثمان مدينة «صوكوتو» لتكون مركز حُكمه وعاصمةً جديدة لمملكته، وبعد أن استقرّ نفوذه على إمارات الهوسا، وضمَّ أنصارُه إلى مملكته أجزاء واسعة من مملكة برنو، اعتزل الشيخ السياسة ليتفرغ للتأليف والتعليم والبناء الفكري، حيث قسّم المملكة إلى: قسم شرقيّ تحت إدارة ابنه محمد بللو، وقسم غربيّ تحت إدارة أخيه عبد الله بللو، واكتفى هو بالزعامة الروحية والدينية للمملكة الجديدة[1].

بعد الشيخ عثمان دن فودي؛ اعتلى عرش الدولة الفودية ثمانية خلفاء، أولهم: محمّد بللو بن الشيخ عثمان (١٨١٥-١٨٣٧م)، وآخرهم: مايسو (١٨٧٧-١٩٠٤م)، وقد امتازت فترة حكمهم بالاضطرابات السياسية الناتجة عن الثورات غير المنقطعة للهوسا؛ مدعومين من قبل سلاطين برنو وباغرم وطوارق أهير...؛ ما أدّى إلى إضعاف الدولة المركزية، واستقلال الكثير من الولايات البعيدة.

لقد تزامن تأسيس خلافة صوكوتو مع بداية الاحتلال الأوروبي لإفريقيا، ولذا لم يُكتب للدولة الفودية أن تعمّر كثيراً، حيث سقطت سنة ١٩٠٣م على يد القوّات البريطانية، التي لم تجد صعوبةً كبيرة في ذلك؛ لأنّ الثورات والاضطرابات الداخلية كانت قد أنهكت الخلافة أصلاً ■

وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٤م، جـ٢/ ص (٢٢٦-٢٢٧).

(١) المسلمون في غرب إفريقيا: تاريخ وحضارة، ص١٩٤.

مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سدّ النهضة

أ. د. حمدي عبدالرحمن
أستاذ العلوم السياسية والعميد المشارك، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة زايد.

يمتد نهر النيل- الذي يبلغ طوله أكثر من ٧٠٠ كم، عابراً ثلاث مناطق مناخية متنوعة، من إفريقيا الاستوائية إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث يقطن بالدول المشاطئة له أكثر من ٣٩٦ مليون نسمة، يعتمد نصفهم- تقريباً- على المياه العذبة الواردة من النهر من أجل بقائهم.

بيد أنّ الجزء الأكبر من السكان يتركز في المنطقة الشمالية، الأكثر جفافاً، حيث توجد مصر بوصفها المستخدم الرئيس لمياه النيل. ويعكس تاريخ المنطقة الحديث مركّباً بالغ

التعقيد، حيث يبدو صراعيّاً تارةً، وتعاونيّاً تارةً أخرى، نظراً لسعي البلدان النيلية إلى مواجهة تحدّيات الاستخدام الأمثل لمواردها المائية المحدودة وفقاً لأجندتها الوطنية الضيقة.. ولا يخفى أنّ كيفية إدارة مياه النيل في العقود القادمة سيكون لها آثارٌ بعيدة المدى، تتجاوز محيطها الإقليمي لتصل إلى منظومة الاستقرار والأمن الدولي.

وقد تمّ التوصل إلى التوزيع الحالي لمياه النيل بمقتضى «اتفاقية ١٩٥٩م» بين مصر والسودان، حيث تمّ تحديد إجمالي التدفق السنوي لنهر النيل عند سدّ أسوان بنحو (٨٤ مليار متر مكعب)، خُصّص منها (٦٦٪) لمصر، و(٢٢٪) للسودان، و(١٢٪) لخسائر التبخّر السطحية في الخزان الكبير تحت جسد السد.

وكما هو معروف؛ فقد رفضت دول المنبع، بقيادة إثيوبيا، الاعتراف بالاتفاق، وأكدت «حقها السيادي» في استخدام مياه النيل، بيد أنّ مصر- من ناحية أخرى- رفضت اعتراضات دول المنبع؛ من خلال الاستشهاد بمبدأ «الحق التاريخي المكتسب» في استخدام مياه النيل.

وبحلول التسعينيات؛ أضيفت تحدّيات جديدة كبرى لمركّب العلاقات المتوترة بين دول الحوض، نتيجةً لزيادة النمو السكاني، وندرة المياه، إلى جانب عدم المساواة في استخدام موارد المياه العذبة بين العديد من الدول النهرية.

وقد قاد هذا بعض الباحثين، مثل «هومير- ديكسون»، إلى التنبؤ باشتعال فتيل «حروب المياه» في الحوض[١]، على أنّ مقولة «حروب المياه»- التي تعكس انحيازاً فكريّاً ومعرفيّاً واضحاً في أدبيات العلاقات الدولية- لم تُختبر «تاريخيّاً».. بل تمّ دحض هذه التنبؤات التشاؤمية عندما التزمت دول حوض النيل مجتمعة- عام ١٩٩٩م- بتدشين «مبادرة حوض النيل»، من أجل تبنّي رؤية مشتركة «لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛ من خلال الاستخدام المنصف للموارد المائية المشتركة في حوض المياه والاستفادة منها» (تقرير مبادرة حوض النيل، ٢٠٠٩م).

فما الذي حدث خطأً في حوض نهر النيل؟ فقد وصف الفيلسوف القديم «سينيكا» ذات مرة نهر النيل بقوله: إنه «أكثر الأنهار نبلاً»، بيد أنه تحوّل اليوم ليصبح «نهر السخط»؛ وفقاً لوصف كلٍّ من «ميشيل دنّ» و «كاثرين بولوك»[٢]!

وما المسارات التي يمكن التنبؤ بها لطبيعة التفاعلات الإقليمية، في منطقة حوض النيل، خلال المستقبل المنظور؟.. هذا ما تحاول هذه المقالة الإجابة عنه.

أولاً: تحدي الهيمنة المائية المصرية والاتجاه التعاوني في حوض النيل:

على الرغم من إعلان الحكومة الإثيوبية عن بناء «سدّ النهضة العظيم» عام ٢٠١١م، والاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية لتقويم تأثيرات السد على دولتي المصبّ (مصر والسودان) في سبتمبر من العام نفسه، فإنّ مصر لم تدرك أبعاد هذا الخطر القادم من الجنوب إلا في ٢٨ مايو ٢٠١٣م؛ عندما قامت إثيوبيا بتحويل مجرى النيل الأزرق إيذاناً ببدء مرحلة التنفيذ الفعلي.

(١) Homer-Dixon. Thomas F. "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases." International Security. vol. 19. no. 1. 1994. pp.5–40.

(٢) ميشيل دنّ وكاثرين بولوك: نهر السخط: السدّ الإثيوبي قد يقلّص تدفق نهر النيل، ويجعل مصر جافة وتفتقد الماء، مركز كارنيغي، ٢٣ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٧م. http://carnegie-mec.org/diwan/73500 - October ٢٨. ٢٠١٧. تاريخ الاسترداد

وتُظهر المتابعة الفاحصة لتطورات الأوضاع في دول أعالي النيل، خلال السنوات العشر الماضية، أنّ الفكر الاستراتيجي المصري عجز عن فَهْم متغيرات المحيط الإقليمي لمصر، وظلّ حبيس الأوهام القديمة التي تنظر إلى مصر بحسبانها قوة إقليمية مهيمنة؛ مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في دول حوض النيل.

ونشير هنا إلى ثلاثة تحولات كبرى، أثرت في التفاعلات المائية بدول حوض النيل، وأفضت إلى أزمة «سدّ النهضة» الحالية[1]:

١- الاتجاه نحو التكتل السياسي والاقتصادي بشرق إفريقيا: وقد اتخذ طابعاً مؤسسيّاً عام ١٩٩٩م؛ بالتوقيع على اتفاقية تجمع شرق إفريقيا (كينيا وأوغندة وتنزانيا ورواندا وبوروندي)، ولا شك بأنّ هذه الحركة الإقليمية بدأت تطالب بإعادة النظر في الاتفاقيات الدولية الخاصّة بنهر النيل، وهو ما يعني رفض «النظام القانوني» الحاكم لحوض النيل والموروث عن العهد الاستعماري.

٢- استراتيجية السدود والمياه الإثيوبية: تبنّاها رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميلس زيناوي، وتهدف إلى بناء أكثر من عشرين سدّاً، على رأسها «سدّ النهضة العظيم»، بما يحقّق هدف تحويل إثيوبيا إلى دولة إقليمية كبرى مصدّرة للطاقة الكهرومائية.

٣- التوقيع على مبادرة حوض النيل ١٩٩٩م: حيث تبنّت جميع الدول النهرية- بما فيها مصر- رؤية جديدة، تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة، من خلال الاستخدام المنصف والعادل لمياه النيل، وقد استمرت العملية التفاوضية إلى أن تمّ التوصل إلى اتفاقية «التعاون الإطاري» عام ٢٠١٠م، التي وقّعت عليها: (إثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي)، وتستهدف «تعزيز الإدارة التكاملية، والتنمية المستدامة، والاستخدام المنسّق لموارد مياه الحوض»، بيد أنّ كلاً من مصر والسودان رفضتا هذه الاتفاقية؛ لأنها لم تنصّ على الحقوق الطبيعية والتاريخية لدولتَي المصبّ، كما أنها سحبت «حقّ النقض» الذي تمتعت به مصر- تاريخيّاً- فيما يتعلق بالمشروعات المائية التي تقوم بها دول أعالي النيل.

وعلى الرغم من استمرار مأزق «المسار التعاوني» في حوض النيل؛ فقد صدّقت ثلاث دول (إثيوبيا وتنزانيا ورواندا)- حتى الآن- على «اتفاقية عنتيبي»، والمعروف أنها تحتاج إلى تصديق ستّ دولٍ لبدء نفاذها، ولا تزال مصر والسودان ترفضان بشدة هذا الاتفاق.

ثانياً: حالة التعاون الإقليمي منذ الاتفاق الإطاري:

لقد أظهر الخطاب السياسي والإعلامي المرتبط بسدّ النهضة حالةً من الاستقطاب والانقسام الشديد بين دول أعالي النيل ودولتَي المصب، فقد أضحى السد تحدّياً كبيراً، ومصدراً لصراع مرير بين إثيوبيا من جهة، وكلٍّ من مصر والسودان من جهة أخرى (انظر: الجدول ١).

على أنّ حكومة الرئيس السوداني عمر البشير، ابتداءً من ديسمبر ٢٠١٣م، أعلنت دعمها لسدّ النهضة، وقد رأى السودان أنّ سدّ النهضة قد يزيد من إمكاناته الزراعية، من خلال استثمارات خليجية كبيرة، بالإضافة إلى حصوله على الكهرباء من إثيوبيا.

(١) انظر وراجع:
Hamdy A. Hassan. Egypt and Controlling the Nile - From Mythologies to Real Politics. All Africa. 7 Septemper 2017. At: http://allafrica.com/stories/201709080301.html Accessed October 5. 2017.

جدول (١)

مقارنة بين سدّ النهضة والسدود القائمة على نهر النيل

الوصف	السد العالي	مروي	جبل الأولياء	سنار	الروصيرص (بعدالتعلية)	خشم القربة	سد النهضة
روافد النيل	المجرى الرئيسي	المجرى الرئيسي	النيل الأبيض	النيل الأزرق	النيل الأزرق	عطبرة	النيل الأزرق
الدولة	مصر	السودان	السودان	السودان	السودان	السودان	إثيوبيا
تاريخ اكتمال البناء	١٩٧٠م	٢٠٠٩م	١٩٣٧م	١٩٢٥م	١٩٩٦م- ٢٠١١م	١٩٦٤م	٢٠١٨م (تقديراً)
سعة التخزين الكاملة	١٦٣ مليار م٣	١٢,١ مليار م٣	٣,٣ مليارات م٣	-	٥,٥ مليارات م٣	١,٣ مليار م٣	٦٨ مليار م٣
التخزين الأولى	١٣٧ مليار م٣	٥,٧ مليارات م٣	٢,٨ مليار م٣	٠,٩ مليار م٣	٥,٤ مليارات م٣	١,٢ مليار م٣	٣١ مليار م٣
الطاقة الكهرومائية	٢١٠٠ ميجاوات	١٢٥٠ ميجاوات	١٧ ميجاوات	٦٥ ميجاوات	٤٠٠ ميجاوات	١٠ ميجاوات	٥٢٥٠ ميجاوات

المصدر: Whittington. Dale et.al.. The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation on the Eastern Nile.. Water Policy; Oxford Vol. 16. Iss. 4. (Aug 2014): 595-608.

ويتمثل مكمن الخطورة في بناء سدّ النهضة الإثيوبي: في كونه ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل، أو اتفاقية التعاون الإطاري، أو أي اتفاقٍ ثنائي بين إثيوبيا ومصر.. إنه مجرد مشروع إثيوبي.

ومن المعلوم أنّ عدم التنسيق بين دول حوض النيل، ولا سيما إثيوبيا ومصر، فيما يتعلق باستخدام المياه، سوف يُلحق ضرراً بالغاً بدولتَي المصبّ.

وبعد سلسلة من الأزمات الداخلية؛ اضطرت مصر، في مارس ٢٠١٥م، إلى توقيع اتفاق «إعلان المبادئ» المتعلق بالمرحلة النهائية، مع كلٍّ من السودان وإثيوبيا.

وقد أعطت مصر والسودان، بشكلٍ أساسي، من خلال هذا الاتفاق، «شهادة ميلادٍ» شرعية لسدّ النهضة، حيث تمّ الاعتراف ولأول مرّة «بأهمية نهر النيل بحسبانه مصدراً للرزق، ومورداً كبيراً لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان»[١].

وقد نصَّ الاتفاق- صراحةً- على أنّ «الغرض من مشروع سدّ النهضة هو توليد الطاقة؛ للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي».

كما تضمّن أحكاماً صريحةً بشأن «سدّ النهضة»، بما في ذلك التعاون على «ملء خزانه»، فضلاً عن إجراءات «ضمان سلامته»[٢].

(١) لفهم وجهة النظر الإثيوبية عن هذا الاتفاق، انظر:
Negash M. Hassan S. Muchie M. Girma A (2015) Perspectives on the declaration of principles regarding the grand Ethiopian renaissance dam. http://nazret.com/blog/index.ethiopia-perspectives-on-the-/05/04/php/2015 declaration Accessed on 2 November 2017.

(٢) انظر تفصيلات ذلك في:
Salman M.A. Salman. The Nile Basin

ويرى البعض أنّ الأســـاس الذي تعتمد عليه مصر والســـودان في اســـتخدام «حق النقض»، في حالـــة «الإخطار المســـبق»، والذي يرتبط بالمعاهدات التي أُبرمت في الفترة الاستعمارية، لم يعد مطروحاً بعد قبولهما بمبدأ المساواة بين جميع الدول النهرية والاستخدام المنصف لمياه النهـــر.. ويمكن أن يتم «الإخطار المســـبق» من خلال اللجنة التي ستنشأ بموجب اتفاق «التعاون الإطـــاري»، أو من خلال المجلس الوزاري لدول حوض النيل.

ومن شـــأن هذا «الحـــلّ التوفيقي» أن يلبّي مطالب مصر والسودان من ناحية، ودول أعالي النيـــل من جهة أخرى، ويمكـــن تحقيق ذلك من خلال المفاوضات المباشرة إذا توافرت «الإرادة السياســـية» بين دول حوض النيـــل، والواقع أنّ هناك حاجةً ماسّـــة إلى هذه الإرادة السياسية؛ لحلّ الخلافات والمشـــكلات العالقة أمام تنفيذ اتفاق التعاون الإطاري.

ثالثاً: اتجاهات وملامح التعاون المستقبلي:

نســـتطيع أن نحدّد ثلاثة محركات عامّة، تشـــكّل دوافع لرسم معالم مســـتقبل التعاون الإقليمي فـــي مرحلة ما بعد ســـد النهضة، وهي:

سلوك العقرب في مواجهة سلوك النعامة؟

من المعروف أنّ المياه التي تُستهلك في دول المنبع لا تتدفق إلـــى دول المصب.. وبناءً على ذلك؛ فإنّ العلاقات بيـــن دول المنبع والمصب تسير عادةً وفقاً لقاعدة الاستخدام «التنافسي» أو حتـــى «الصراعي» للمـــوارد المائية، وعليه؛ تبرز أهمية التواصل والحوار المباشـــر لتجنّب هذا السلوك الصراعي.

وتُعدّ دراســـة «سايمون مايســـون» من أبرز الدراســـات التي تناولت هذه المسألة؛ استناداً إلى الدروس المســـتفادة من ثلاث حلقات عمل وحـــوار أُجريت عامَـــي (٢٠٠٢م و ٢٠٠٤م) في حوض النيل الشرقي، بمشاركة ممثلين عن مصر وإثيوبيا والسودان، وتشـــير هذه الخبرة إلى أنّ خطر العلاقات بيـــن دول المنبع ودول المصب لا يرجع فـــي المقام الأول لـ«ســـلوك العقرب» (أي الإضرار البالغ بالخصم)، بل إلى «ســـلوك النعامة» (أي دفن الـــرأس في الرمال، وتجاهل التطورات التي تحدث من حولنا).

ويتبين من أســـلوب «الحوار المباشـــر» أنه عاملٌ محدّد رئيس في تصحيح هذا الوضع؛ لأنه أســـاس لبناء الثقة، وتبـــادل المعلومات، ووضع خيارات إدارية مقبولة لدى الطرفين.

ومن العوامل الرئيســـة الأخرى- التي ينبغي مراعاتهـــا-: «تـــوازن القوى» بيـــن دول المنبع ودول المصـــب، بالإضافة إلى «الإطار القانوني والمؤسّسي» الذي يحكم هذا التفاعل.

لقد خلص ســـايمون إلى القـــول بأنه: من الصعوبة بمكانٍ تقييم أثر ورش العمل واللقاءات المباشـــرة، بين ممثلي الدول النيلية، في البيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع.

ويمكن اســـتخلاص بعض المؤشـــرات من تقييمات المشاركين- التي كانت إيجابيةً للغاية-، ولم يكن من الممكـــن تحقيق الانفتاح والتقدّم- الذي أحرزه المشاركون خلال ورش العمل- دون اتخاذ خطوات إيجابية نحـــو التعاون الإقليمي على مستوى مبادرة حوض النيل، ولكن على هذا المســـتوى أيضاً- من الحوارات المباشرة- كان «التواصل» حاسماً في خلق الثقة ودعم التعاون

Cooperative Framework Agreement: The impasse is breakable!. Sudan Tribune. THURSDAY 22 JUNE 2017. At http://www.sudantribune.com/spip.php?article62804 .Accessed at November 1. 2017

(انظر: الشـــكل ١؛ لمعرفة مســـتويات الحوار المباشر في إدارة الصراع).

فمـــا الذي يمكن أن يحققه «الحوار» لتجنّب ســـلوكَي (العقرب، والنعامة) فـــي أطر التعاون المستقبلية لدول حوض النيل؟

نستطيع الإشارة إلى أربع نقاط محورية:

١- إنّ التشـــجيع على إجراء حوار هادف- بين دول حوض النيل- يمثّل جانباً رئيساً في منع التصعيد، حيث تســـير الدول باتجاه التصعيد؛ عندما تُخفق في فتح قنوات الاتصال المباشر.

٢- ولكي تكون هذه اللقاءات المباشرة فعالة؛ يجب أن تنفّذ ورش العمل لسنوات، كما في مشروع إكونيـــل (البيئة والتعاون فـــي حوض النيل) الذي دام ثلاث ســـنوات، فمن خلال الاستمرارية، من المشاركين، وكذلك المشرفين والرعاة الإقليميين والدوليين، يمكن تطوير عمليات بناء الثقة.

٣- يجب أن يبدأ الحوار على مستوى ورش العمل الصغيرة، ثمّ يتم توسيع دائرة المشاركين بعد ذلك، وهو الأمر الذي يجعل بالإمكان القيام بعمل متعمّق بالغ الأثر.

مكمن الخطورة في بناء سدّ النهضة الإثيوبي: في كونه ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل، أو اتفاقية التعاون الإطاري، أو أي اتفاقٍ ثنائي بين إثيوبيا ومصر.. إنه مجرد مشروع إثيوبي

٤- ليس منطقيّاً الاعتقـــاد بأنّ الاتصالات المباشرة يمكنها حلّ جميع المشكلات، بيد أنه إذا تحقّق قدرٌ معيّن من توازن القوى؛ فإنّ هناك فوائد محتملة لجميع الجهات المشـــاركة، وقد يكون الحوار حاســـماً في اكتشاف هذه المنافع المتبادلـــة وتطبيقهـــا، ومن ثمّ تغيير الســـلوك المسيطر، سواء كان أشبه بالعقرب أو بالنعامة، سواءً بسواء.

شكل (١)

المصدر: Mason. Simon A. Mountain Research and Development; Boulder Vol. 25. Iss. 2. (May 2005): 115-120.

الإدارة المشتركة لسد النهضة:

يطـــرح «تشـــانغ» وزملاؤه بعض المســـائل الحاســـمة المتعلقة بالإدارة الأولية للسد، التي سوف تؤثر في مســـتقبل التعاون الإقليمي بين دول المنبع والمصب، فالجانب المهمّ هنا يتعلق باستراتيجيات «تعبئة خزان السد» وتأثيرها على التدفق الطبيعي للمياه.

لقـــد اســـتخدم الباحثـــون نمـــوذج تحليل (تدفـــق الماء في مجرى النهـــر، يقاس- مثلاً- بالمتـــر المكعب/ ثانيـــة) أثناء مـــلء الخزان، لفَهم التأثيرات المحتملة اســـتناداً إلى الأحوال المناخية- مثل الرطوبة أو الجفاف- خلال هذه المرحلة الحرجة[١].

وللأســـف! لم تتفق البلدان الثلاثة (إثيوبيا ومصر والســـودان) حتى الآن على استراتيجية التعبئة الخاصّة بخزان الســـد، إذ من مصلحة إثيوبيـــا ملء الخزان بســـرعة؛ بغيـــة البدء في توليد الطاقة الكهرومائية، في حين تفضّل دولتا المصب تباطؤ معدلات التعبئة؛ بغية تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حدٍّ ممكن.

ويمكن النظر في ثلاث اســـتراتيجيات لملء خزان سد النهضة:

١- احتجاز كمية محدّدة سلفاً من المياه كلّ شهر (١٠٪ أو ٢٥٪).

٢- أو التخزيـــن فقط عندما تكون الظروف المناخية أكثر رطوبة من المعتاد.

٣- أو ملء الخزان ضمن عدد محدّد ســـلفاً من السنوات (مثل ٤ أو ٦ أو ٨ سنوات).

وتُظهـــر مقارنـــة النتائـــج- وفقـــاً لنموذج المحاكاة طبقاً لاســـتراتيجيات تعبئة الخزان- تبايناً واضحـــاً؛ مما يؤثر في مســـيرة التعاون الإقليمي في حوض النيل، وعلى ســـبيل المثال: تؤدي اســـتراتيجية التعبئة لمدة ٤ ســـنوات إلى ملء الخزان بسرعة، ولكن من المرجّح أن تقلل بشـــكلٍ حادٍّ كمية تدفق المياه الـــواردة إلى كلٍّ من الســـودان ومصر خلال تلك الفترة، وطبقاً لدراسة «أجرتها الجمعية الجيولوجية الأمريكية؛ فإنه مع زمن ملء يبلغ ٥-٧ ســـنوات؛ سينخفض تدفق مياه النيل العذبة إلى مصر بنسبة صادمة تبلغ ٢٥٪، وهو ما يقلّص- ليس فقط الاستهلاك المتوافـــر للمياه- بل أيضاً ثلـــث الكهرباء التي يولّدها السد العالي»[٢].

وعلى العكـــس من ذلك؛ فإنّ اســـتراتيجية احتجـــاز ١٠٪ تتطلب في المتوســـط أكثر من ١٠ ســـنوات لملء الخزان، مما يحدّ من القدرة الإثيوبية على توليد الطاقة المائية.

ويبدو أنّ اســـتراتيجيات (٢٥٪ و ٨ سنوات) تمثّل حلولاً وســـطاً، مع إمكانيـــة توليد الطاقة الكهرومائية بمعدلاتٍ معقولة.

(١) Zhang. Y.. Erkyihum. S. T.. & Block. P. (2016). Filling the GERD: Evaluating hydroclimatic variability and impoundment strategies for Blue Nile riparian countries. Water International. 41(4). 593–610.

(٢) ميشيل دن، مرجع سابق.

ومع ذلك؛ لا تزال جميع الاستراتيجيات الثلاثة تعاني من عدم اليقين؛ بحسبانها اجتهادات تقوم على حسابات رياضية ونماذج محاكاة تحليلية؛ في ظلّ صعوبة التكهن بالتغيّرات المناخية، ولعل ذلك كله يدعو إلى توثيق التعاون والتنسيق فيما بين البلدان النهرية الرئيسية الثلاثة، ليس فقط فيما يتعلق بملء خزان سد النهضة فحسب؛ بل أيضاً فيما يتعلق بالإدارة طويلة الأجل لأغراض تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي.

وعلى أية حال؛ يمكن أن يؤثر سد النهضة على مصر بشكلٍ سلبي في حالاتٍ ثلاث:

أ- إذا كان ملء الخزان يتمّ خلال السنوات التي يكون فيها تدفق النيل الأزرق منخفضاً، وخزان السد العالي نفسه منخفضاً، فإنّ مصر قد لا تكون قادرة على توفير المياه الكافية لاحتياجاتها الزراعية.

ب- يمكن أن يحدث التأثير السلبي الثاني، بعد اكتمال بناء سد النهضة، خلال سنوات الجفاف، حيث ينخفض مستوى تدفق المياه لمصر؛ إذا لم يتم تنسيق عملية ملء سد النهضة بعناية؛ مع عملية التخزين في السد العالي[1].

إنّ التشجيع على إجراء حوار هادف- بين دول حوض النيل- يمثّل جانباً رئيساً في منع التصعيد

ج - يمكن أيضاً أن تتأثر مصر سلباً بعمليات سحب المياه واستخدامها من أجل الريّ في الدول النيلية الأخرى، على سبيل المثال: يمكن للسودان أن يتجه إلى زيادة استخدام مياه الريّ؛ لأنّ سد النهضة سيوفر زيادة في التدفقات المائية الصيفية.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإنّ مصالح مصر الطويلة الأجل بالنسبة لإثيوبيا لا تقتصر على بناء سد النهضة، فهناك أيضاً استراتيجية إثيوبية لبناء سدود أخرى للطاقة الكهرومائية على النيل الأزرق، ويرجع ذلك إلى أنّ إثيوبيا لديها خيارٌ استراتيجي بين مسارين كبيرين لتنمية استخدام مواردها المائية، هما:

(١) مسار إنتاج الطاقة الكهرومائية: حيث يتمّ توظيف تدفقات مياه النيل الأزرق لإقامة سلسلة من مرافق الطاقة المائية.

(٢) مسار تنمية مشروعات الريّ: حيث يتمّ استخدام المزيد من موارد المياه في الأغراض الزراعية.

بيد أنه كلما زادت مرافق الطاقة الكهرومائية على النيل الأزرق في إثيوبيا؛ زاد الحافز الداخلي لديها لتوجيه المياه إلى منشآت الطاقة الكهرومائية بدلاً من استخدامها في الريّ.

---

(١) تُعدّ «عملية ملء خزان سد النهضة الأولى» موضوعاً لدراسات يجريها خبراء دوليون؛ لتحديد سبل القيام بذلك بطريقة مجدية دون انقطاع التدفق المستدام للمياه إلى دولتي المصب. ومع ذلك؛ تهدّد إثيوبيا بأنه إذا لم يتم الانتهاء من الدراسة في الوقت المحدد، أو إذا لم يتحقق توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة الثلاثية (مصر والسودان وإثيوبيا)، فإن الحكومة الإثيوبية سوف تبدأ بعملية ملء الخزان من تلقاء نفسها دون أدنى اعتبار لمطالب الدول الأخرى! ولا شك بأن هذا التوجه الإثيوبي قد يؤدي إلى زعزعة أسس الأمن والاستقرار في منطقة حوض النيل. انظر وجهة النظر الإثيوبية في:

Homa Mulisa. Ethiopia: Cooperation On the Nile - Cornerstone of Win-Win Approach. The Ethiopian Tribune. 2 APRIL 2017. At http://allafrica.com/stories/201704020178.html .Accessed on November 1. 2017

ويعتبر «سد النهضة» أول خطوة كبيرة لإثيوبيا على مسار تنمية الطاقة الكهرومائية للنيل الأزرق، وينبغي لمصر أن تشجّع إثيوبيا على تبنّي هذا الخيار.

الأدوار الدولية والإقليمية:

تمارس الجهات الخارجية دوراً بارزاً في رسم معالم اتجاهات التعاون- أو الصراع المستقبلي- في حوض النيل.

لقد كانت دول أعالي النيل مقيّدة في القيام بتطوير شبكات المياه؛ إمّا بسبب عدم توافر القدرة المالية والتكنولوجية اللازمة، وإمّا بسبب التأثير المصري على القوى المانحة الدولية، ولكنها اليوم أضحت قادرةً على القيام بهذه المشروعات؛ بفضل وجود الصين بوصفها شريكاً دولياً جديداً.

ومن جهة أخرى؛ أضحى للدول العربية الخليجية، مثل السعودية والكويت والإمارات، وجودٌ بارزٌ في منطقة حوض النيل، فالقاسم المشترك بينها أنها مستورد رئيس للمنتجات الزراعية، وقدرتها محدودة على الإنتاج الزراعي المحلي، ما يجعل أمنها الغذائي على المحك، وفي المقابل؛ فإنّ لهذه الدول علاقات ودية ومستقرة مع مصر، ولعلّ ذلك يعزز من قيامها بالوساطة لنزع فتيل الأزمة الراهنة في حوض النيل، خصوصاً بين مصر وإثيوبيا.

ومع ذلك؛ تظلّ الاستثمارات الخليجية في كلٍّ من السودان وإثيوبيا- تحديداً- في مجالات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية «مصدر قلق» شديد لمصر، حيث إنها تؤدي إلى التوسع في استخدام مياه النيل لأغراض الريّ والاستهلاك المحلي في هاتَين الدولتَين.

وتشير كلّ الدلائل إلى أنّ التطورات المتسارعة، الخاصّة بمشروعات استغلال موارد مياه النيل، تجري على قدم وساق في دول أعالي النيل؛ بصرف النظر عن المخاوف المصرية المتزايدة.

ويعبّر مشروع سد النهضة- بشكلٍ رمزي- عن تغيّر موازين القوة النسبية داخل منطقة الحوض لصالح دول المنبع، حيث تمكنت من الحصول على وسائل جديدة للتمويل.. ولعل هذا التحوّل يشكّل تحدّياً استراتيجيّاً أمام النفوذ السياسي الذي مارسته دولتا المصب- تاريخيّاً- على مؤسسات التمويل التقليدية.

رابعاً: سيناريوهات المستقبل:

يمكن تصوّر أربعة سيناريوهات تحدّد مستقبل التعاون الإقليمي في حوض النيل، في مرحلة ما بعد سد النهضة، كما يأتي[1]:

١- السيناريو دون الإقليمي:

يمكن أن يُطلق عليه سيناريو «نهوض دول المنبع»، حيث ينقسم حوض النيل إلى عددٍ من المناطق والبرامج الإقليمية الفرعية المنسَّقة تنسيقاً جيداً، وفي الوقت نفسه يتراجع التنسيق على نطاق دول الحوض ككل، وهذا يقوّض من الفوائد المحتملة للتعاون المشترك في تطوير مياه النيل، ولعلّ غياب الترتيبات التعاونية الفعالة- على نطاق الحوض- سوف تظهر آثاره السلبية بشكلٍ خاص على المدى الطويل؛ مع اشتداد حدّة التغيّرات المناخية، وزيادة عدد السكان.

---

(١) اعتمدنا في هذا الجزء على الدراسة المستقبلية التي أعدها- في سبتمبر ٢٠١٤م- هيلهورست، مع لجنة مؤلفة من الأطراف الفاعلة، ضمت أعضاء من اللجنة الاستشارية الفنية لنهر النيل، بالاضافة إلى ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، انظر:
Bart Hilhorst. Scenario Construction: The Future of Nile Cooperation Ten Years from Now. Nile Basin Initiative (NBI). 9 November 2014.

٢- السيناريو الشعبوي:

مع اشتداد حدّة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وارتفاع نسبة البطالة، تتجه بعض دول حوض النيل نحو تبنّي سياسات أكثر وطنية، وفي هذا الحالة لا صوت يعلو فوق صوت الخطاب الشعبوي الذي يتبناه السياسيون، بينما يتوارى صوت العلماء والمتخصّصين في إدارة الموارد المائية.. ولا يخفى أنّ غاية الخطاب الشعبوي هي الدعوة إلى تحقيق تنمية اقتصادية على الصعيد الوطني أولاً، وعادةً ما يتلاعب القائد الشعبوي هنا بالمشاعر- بعيداً عن الحقائق-، ولعلّ المثال الأبرز هنا هو القول بامتلاك مياه النهر دون الآخرين، وتدعم وسائل الإعلام المتحيزة والموجهة هذه الحالة الشعبوية؛ من خلال الدعوة لتبنّي تكتيكات «المباراة الصفرية»، وهو ما يعني تجاهل مصالح دول الحوض الأخرى[١].

٣- سيناريو وحدة حوض النيل:

في هذا السيناريو؛ يدرك القادة- الذين يمتلكون رؤية وبصيرة واضحة- الفوائد المرتبطة بالتنمية المستدامة لموارد مياه النيل، ويطرحون أسلوب «التوفيق» الذي يعتمد على مفاهيم «المباراة غير الصفرية»؛ من خلال التوصل لاتفاقٍ شامل لإدارة المياه وتقاسم المنافع. ومع وجود إطار مؤسسي تعاوني جماعي منبثق عن مبادرة حوض النيل؛ يصبح ممكناً توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية الثنائية، والمتعددة الأطراف، المتوسطة والكبيرة، التي أعدتها بالفعل هيئة برامج العمل الفرعية كجزء من خططها الاستثمارية المعدّة إعداداً جيداً. وبالإضافة إلى ذلك؛ يمكن للحكومات مواصلة تنفيذ جدول أعمالها الإنمائي الوطني من خلال طرح مشروعات وطنية كبرى.

٤- سيناريو «مجموعة عنتيبي»:

إذا تمكّنت دول المنبع بقيادة إثيوبيا من تأمين الحصول على التصديقات الكافية على «اتفاقية عنتيبي» الخاصة بالتعاون الإطاري؛ فسوف يتم إنشاء لجنة دائمة لحوض النيل، عندئذ سوف يحدث انقسامٌ شديد بين دول المنبع والمصب، يترتب عليه انسحاب شركاء التنمية التقليديين الذين يركزون على مفهوم التعاون الإقليمي بمعناه الشامل..

ربما يتم التحوّل إلى مجموعة من المانحين الجدد غير الغربيين، مثل الصين، وبعض الدول الخليجية التي ينصبّ اهتمامها في المقام الأول في عقود تأجير الأراضي ومشاريع الاستثمار الزراعي، ولا يعتبر دعم مؤسسات التعاون الإقليمي دون وجود عائد استثماري مباشر من أولويات هذه الدول، ويصبح البديل في هذه الحالة هو الاعتماد على التمويل الوطني، ومساهمات الدول الأعضاء التي تمتلك أولويات مختلفة.

ولا شك في أنّ هذا السيناريو محفوفٌ بالمخاطر؛ لأنه يُعرّض وحدة حوض النيل للخطر.

---

(١) يلاحظ المتأمل للحوار المصري الإثيوبي- على مدى قرون- أنه يزخر بالرسائل ذات الطابع الديني، والتهديدات المتبادلة التي كانت تعكس أجواء الشك وعدم الثقة؛ إذ يرى الإثيوبيون أن النيل الأزرق، أو «أبباي» باللغة الأمهرية (أبو الأنهار جميعاً)، هو نهر إثيوبي خالص! وقد ادعى البعض أن نهر «جيحون»، الوارد ذكره في الكتاب المقدس، إنما هو ذلك النهر المحيط بأرض كوش في النوبة وإثيوبيا، يعني ذلك أنّ ثمة توظيفاً للمسيحية؛ للادعاء بالحقوق الإثيوبية التاريخية في نهر النيل!
T. Oestigaard1 & A. F. Gedef. Gish Abay: the source of the Blue Nile. " WIT Transactions on Ecology and the Environment. vol. 153. 2011. p.27.

شكل (٢)
السيناريوهات المستقبلية للتعاون بين دول حوض النيل

في الوقت الحالي؛ لا يزال شكل التعاون وديناميكياته في حوض النيل أمراً يكتنفه الغموض، ويخضع لعددٍ من أوجه عدم اليقين، ولعل ذلك يطرح العديد من التساؤلات؛ أبرزها:

– هل سيواصل مجتمع المانحين الدوليين مستوى دعمه الحالي لمراكز مبادرة حوض النيل الإقليمية؟

– هل يمكن توفير التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية الكبرى، في البنية التحتية، التي تهدف إلى زيادة الفوائد المتحققة من مياه النيل؟

– متى يمكن لمبادرة حوض النيل التحول من وضعها الحالي؛ إلى الوضع الدائم الذي يحظى بدعم جميع دول الحوض؟

– هل ستعود مصر إلى الانخراط في مناقشات التعاون الإقليمي في حوض النيل؛ وفقاً لمتطلبات التحول في موازين القوى الإقليمية؟

وفي ظلّ هذه الأوضاع الديناميكية وغير المؤكدة؛ تبرز أهمية ودراسة السيناريوهات الأربعة السابقة؛ بهدف التوصل إلى أفضل الحلول الممكنة.

خاتمة: المنظور التعاوني بشأن سد النهضة (مبدأ: لا ضرر ولا ضرار):

لا شك بأنّ مصادر الصراع على موارد مياه النيل تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، كما تُظهرها روايات الميثولوجيا والأساطير القديمة، وعليه؛ لا يمكن التعامل معها من خلال اتفاقات قصيرة الأجل ترتبط فقط بسد النهضة.

وربما يرجع الخطاب التصعيدي بين كلٍّ من إثيوبيا ومصر حول بناء سد النهضة، ولو جزئيّاً، إلى سوء فَهْم لطبيعة مخاطر هذا السد على مصر، المسألة برمّتها ترتبط بالتخزين وإدارته، فبعد أن يتمّ ملء خزان السدّ؛ لن يؤثر وجود السدّ نفسه- بشكلٍ كبير- على إجمالي إمدادات المياه المتاحة لمصر والسودان.

ويمكن لكلٍّ من إثيوبيا ومصر نزع فتيل التوترات بينهما من خلال تبنّي استراتيجيات بناء الثقة، وتجنب «سلوك العقرب» القائم على فلسفة المباراة الصفرية، وكذلك «سلوك النعامة» الذي يُفضي إلى التفريط في الحقوق وعدم القيام بالالتزامات، ومن ثمّ:

أولاً: يتعين على إثيوبيا اتخاذ زمام المبادرة والاتفاق، مع كلٍّ من مصر والسودان، على قواعد ملزمة لإدارة عملية ملء خزان سد النهضة، وقواعد التشغيل الخاصّة به خلال سنوات الجفاف.

ثانياً: يجب على مصر أن تعترف بحقّ إثيوبيا في تطوير البنية التحتية لمواردها المائية؛ على أساس مبدأ الاستخدام المنصف والعادل، وعدم إحداث ضرر جسيم للدول النيلية الأخرى، والاتفاق على عدم عرقلة اتفاقيات تجارة الطاقة بين كلٍّ من إثيوبيا والسودان.

ومن الواضح: أنّ السودان سوف يمثّل نقطة ارتكازٍ أساسيّة في منظومة العلاقات المصرية

الإثيوبيـــة، ولا ســـيما ما يتعلق منها بمشـــاريع الطاقة الكهرومائية الإثيوبية.

إنّ وجود إطـــار «تعاوني إقليمي»- أوســـع نطاقاً- لاستخدام موارد مياه النيل؛ قد يتطلّب بعض التنازلات المشـــتركة مـــن كلا الجانبين (مصر وإثيوبيا)، ولكنه يحتاج- وهذا هو الأهم- إلى عـــدم إحداث ضررٍ «ملمـــوس» لأيٍّ منهما، وقد يتطلّب الأمر تضافر جهود أطرافٍ إقليمية ودولية.

وأيّـــاً كان الأمر؛ فإنه في حالة عدم تقديم مصر تنازلات إلى الدول النيلية العشر الأخرى، بما يعني تمســـكها بالنظام القانوني الســـائد لنهـــر النيل، فإنها لا تـــزال بحاجةٍ إلى إجراء تعديلات كبيرة في استخدامها الحالي للمياه، فالاســـتخدام المصري لمياه النيل يعتمد على أمرَيْن اثنَيْن: أولهما: الجزء غير المســـتخدم من حصّة الســـودان (٥ مليارات متر مكعب/ في الســـنة). والثانـــي: أنّ متوســـط التدفق الســـنوي لنهر النيـــل كان أعلى من (٨٤ مليار متر مكعب)، وفقاً لاتفـــاق ١٩٥٩م، ولم يُعدّل منذ ذلك الوقت.. ومن المرجح أن يســـتخدم السودان حصته الكاملة في غضون فترة زمنية محدودة.

ومـــن جهة أخرى؛ فإنّ التغيّـــرات المناخية العالمية سوف تزيد من خسائر التبخر، ولا شك في أنّ ذلك كله ســـوف يدفـــع بمصر إلى حالةٍ من «الفقر المائي» الشديد! وتشير تجربة مصر فـــي العقود القليلة الماضية إلى أنها قادرة على هندســـة كفاءة المياه؛ من خلال تخفيض نسبة الفاقد والهدر في مـــوارد المياه العذبة، وإعادة اســـتخدام مياه الصرف الصحي، واســـتخدام تقنيات الريّ الحديثة.

إنّ على مصر تبنّي رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع ملف ميـــاه النيل، ومواجهة تحديات الأمن المائي، على ضوء التحولات الفارقة التي شهدتها دول أعالي النيل خلال السنوات العشر الماضية.

مكمن الخطورة في بناء سدّ النهضة الإثيوبي: في كونه ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل، أو اتفاقية التعاون الإطاري، أو أي اتفاقٍ ثنائي بين إثيوبيا ومصر.. إنه مجرد مشروع إثيوبي

ولعلّ الخطاب الأمثل هو الذي يركّز على بُعد مياه النيـــل بوصفها مصدراً من مصادر التعاون والتنمية المستدامة لجميع الشعوب القاطنـــة على ضفتي النهـــر، لا اللجوء إلى خطـــاب المصالح التاريخية، ولعلّ الشـــعار الأكثـــر قبولاً اليـــوم هو أنـــه: «لا ضرر ولا ضـــرار»[1] في التفاعـــلات المائية بين دول حوض النيل.

إننا ضدّ الخطاب التصعيدي الذي يساهم فـــي دقّ طبول الحـــرب، وذلك باســـتخدام «فزاعة» مياه النيل، وتهديد الوجود المصري، والقول بأننا أمام حرب وجود.. ونرفض كذلك خطاب الكراهية والتحريض ضدّ مصر، الذي يتبنّاه بعض الكتاب والمسؤولين في دول أعالي النيل..

علينا- جميعـــاً- أن نُعلي مـــن قيم الحوار والتسامح؛ بما يعزّز المصالح والمنافع المشتركة لشعوب حوض النيل ■

(١) أخرجه أحمد (رقم ٢٨٦٧)، وابن ماجه (رقم ٢٣٤١)، وغيرهما.

العولمة وثمن الاستقرار في إفريقيا..
نحو تفعيل ثلاثية: الأمن والتنمية والديمقراطية

أ. عربي بومدين
مدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف/ الجزائر

تظهر القارة الإفريقية، بما تحمله من إخفاقات في الماضي وتحديات مستقبلية، متأثرةً بمظاهر العولمة في مختلف تجلّياتها، وفي صورها المتمثلة في: (مجموعة الظواهر الاقتصادية، هيمنة القيم الأمريكية، ثورة تكنولوجية واجتماعية).

فمع التغيرات الاستراتيجية، على المستوى العالمي، كان الأمل كبيراً في استقرار القارة الإفريقية وخروجها من شبح الحروب الأهلية والنزاعات الإثنيّة والعِرقية، وساد الاعتقاد بأنّه يمكن لهذه القارة الاستفادة من مظاهر العولمة بغية تطوير قدراتها، غير أنّ التحديّات ظلّت المعرقل الأساس لاستفادتها من الفرص

التي تتيحها، لكون هذه القارة مصدراً للتوسع الليبرالي.

وعليه؛ فإنّ هذه الورقة البحثية: ستبحث في الإشكالية الآتية:

كيف تأثرت إفريقيا بالعولمة؟ وما المداخل العمليّة لتتكيّف إيجابيّاً مع آليات العولمة ومظاهرها؟

المحور الأول: مضامين العولمة: محاولة في الفهم:

تُعدّ الاقترابات المختلفة من موضوع العولمة معقدة إلى حدٍّ كبير، حيث سادها أنواعٌ مختلفة من التحيّزات الفكرية، إذ نجد تيارَيْن يسيطر عليهما الانحياز المسبق في تناول مفهوم العولمة[1]:

التيار الأول: يتحيّز للعولمة، ويعتبرها قَدَراً حتميّاً، وضرورةً تاريخية في التقدّم البشري، ويناشد بقبولها كما هي من دون تحفظ.

التيار الثاني: يرفضها بإطلاق؛ لأنّها في حقيقتها إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم (الإمبريالية)، حيث ترتكز أساساً على فكرة الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح؛ على حساب الفقراء وشعوب دول العالم الثالث.

إلى جانب ذلك نجد تياراً ثالثاً: يكتفي بوصفها بأنها ظاهرة.

كما نجد تياراً رابعاً: يُعدّ من أبرز التيارات ضمن الخريطة المعرفية للعولمة، وهو التيار الذي يمارس النقد الموضوعي للظّاهرة، متمسكاً بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة لعلم الاجتماع المعاصر، وهدفه تبيان سلبيات وإيجابيات العولمة بكلّ أمانة علمية، وهو التيّار الذي سيعتمده الباحث في التحليل.

ترجع كلمة «العولمة» - في ترجمتها الحرفية - إلى كلمة Globalization الإنجليزية، التي تعني بالمفهوم الاقتصادي: جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود إلى اللامحدود. وبمفهوم آخر تعني: تعميم نمط من الأنماط الفكرية السياسية والاقتصادية، الذي تختصّ به «جماعة معيّنة»، على العالم كله.

ومن ثم؛ ستتناول هذه الورقة: الكشف عن فرص العولمة وتحديّاتها بالقارة الإفريقية؛ لفهم: لماذا تدفع إفريقيا ثمن استقرارها في سياق العولمة؟

المحور الثاني: العولمة وإفريقيا: حدود العلاقة:

تبرز - بشكلٍ جليٍّ - عددٌ من التصوّرات بشأن العلاقة بين إفريقيا والعولمة، تتوزع على ثلاث مجموعات، نشأت وتطورت من داخل القارة:

الأولى: تسعى للتوصل إلى حالة «حلٍّ وَسَط» بين إفريقيا والعولمة.

والثانية: تطالب بتضامن إفريقي جاد، وعلى أُسس صلبة وموضوعية، كوسيلة تهدف إلى الاستفادة من مزايا العولمة.

والثالثة: تُبرز بشكلٍ نقدي المخاطر التي تمثّل جزءاً لا يتجزأ عن العولمة في طورها الراهن.

وضمن هذه التصورات؛ فإنّ التفاعل بين إفريقيا والعولمة يرتبط - في جزءٍ منه - بدور وموقف ومدخلات المجتمع الدولي، وليس مجرد الإرادات السياسية للدول الإفريقية، منفردةً أو حتى مجتمعة، وذلك نتيجة التراكمات التاريخية التي عاشت فيها دول القارة، والتي كرّست منطق التبعية إلى حدٍّ كبير.

(١) السيد يسين، «نحو خريطة معرفية للعولمة»، في: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨م، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص (٢٤-٣٩).

وعليه؛ سيتم تحليل هذه العلاقة وفق هذه النقاشات؛ بالاعتماد على بعض مظاهر ومؤشرات العولمة- وليس جميعها-، وهي منهجية يراها الباحث مفيدة لتحليل الموضوع من جوانبه المتعددة، وتوضيح هذه العلاقة المركبة والمعقدة.

أولاً: العولمة وإفريقيا: في تكريس التخلُّف:

لقد تمّ تحديد التأثير الأساسي للعولمة في إفريقيا في تآكل مسألة «السيادة»، وخصوصاً في المسائل الاقتصادية والمالية، نتيجةً لفرض نماذج واستراتيجيات وسياسات التنمية على البلدان الإفريقية من قِبل المؤسّسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، إضافةً لتأثيرها في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وعليه؛ سيتم توضيح ذلك في المستويات الآتية:

المستوى الاقتصادي:

عزّزت العولمة- عموماً- التهميش الاقتصادي لإفريقيا؛ لأنّ جلّ الاقتصادات الوطنية تعتمد بشكلٍ كبير على التبعية للخارج، فضلاً على تفاقم حدّة الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، وعدم قدرة عددٍ كبيرٍ من الأفارقة على المشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والسياسية لبلدانهم.

وقد شكّلت مسألة الديون قضية جوهرية في تخلّف إفريقيا بداية الثمانينيات، حيث اضطرت بلدان إفريقيّة كثيرة إلى الاستدانة من الخارج لسدّ العجز في ميزان المدفوعات، وقد تجاوز حجم الاقتراض- بصورة غير مسبوقة- قدرات هذه الدول على السداد، وبفعل هشاشة اقتصاديات هذه الدول، وارتفاع معدلات الفائدة على القروض، أفضت الديون الخارجية إلى أزمات اجتماعيّة- اقتصادية عنيفة، رهنت مستقبل القارة، وتحكّمت في سياساتها وإصلاحاتها.

وفي مقابل ذلك؛ برهنت المشروطية السياسية على تبعية اقتصادية وسياسية، هدفت أساساً إلى فرض النّمط الغربي للتنمية على الدول الإفريقية، الأمر الذي كانت مخرجاته: الضغوط السياسية والاقتصادية؛ المتمثلة في التهديد بإيقاف المساعدات والمعونات والتسهيلات المالية؛ لإقامة نموذج الديمقراطية الغربي.

وتُقدّم العولمة نموذجاً معادِياً للمسألة التنموية في إفريقيا، بوجود دولة غير ذات صلة- أو هامشية- بالنسبة للجهد التنموي، نتيجة استراتيجيات التنمية والسياسات التي تركّز في تحقيق الاستقرار والخصخصة؛ بدلاً من النمو والتنمية والقضاء على الفقر، مدفوعةً من قِبل الجهات المانحة الخارجية؛ ممّا يؤدي إلى مزيدٍ من الفقر وعدم المساواة، وتقويض القدرة على المشاركة بفعالية في العمليات السياسية والاجتماعية.

يُعدّ نجاح مشروعات التنمية والنهضة المحلية الناشئة مقياساً لتأثيرات العولمة على المسيرة التنموية للبلدان الإفريقية، غير أنّ الواقع التنموي للدول الإفريقية يعكس مظاهر سلبية لتأثير العولمة، حيث كانت ولا تزال استراتيجيات وسياسات التنمية في إفريقيا خاضعةً للتخطيط الخارجي وتأثيراته، وممّا أصبح يُبرر فشل هذه السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية: أنها تُصنع وتُنفذ وتُقيّم دون أن يكون للسكّان المحليين فيها أي مشاركة تُذكر، وأصبحت هذه المشاريع الإنمائية لا توافق الثقافة والدّين ولا حتى القيم في البلاد الإفريقية، وهو الأمر الذي عُبّر عنه بمقولة:

إفريقيا «مقبرة المشاريع الإنمائية»[1].

وعلى الرغم من ذلك؛ فإنّ عدّة نماذج تستحق الإشادة في النهضة المحلية، على غرار: (جنوب إفريقيا، كينيا، إثيوبيا، نيجيريا، رواندا، ناميبيا، سوازيلاند، السنغال)، في المجال الصناعي والزراعي، ونمو رأس المال المحلّي، حيث قامت صحيفة الإيكونومست، والتي وصفت إفريقيا عام ٢٠٠٠م بأنها «القارة اليائسة»، بتغيير هذه الفكرة بعد أكثر من عشر سنوات، من خلال تغطية خاصّة للقارة الإفريقية؛ تنظر إليها الآن بوصفها القارة الواعدة.

بَيْد أنّ المنافسة الأجنبية وغزو الأسواق الإفريقية أثّر بشكلٍ كبير على المنتج المحلّي، فعلى سبيل المثال: تستقبل (مصر، السودان، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، نيجيريا، أنغولا، كينيا، تشاد، الغابون، زيمبابوي، إريتريا، غانا) ٩٣٪ من إجمالي صادرات الصين إلى القارة، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في خلق تدابير للتحكم في الأسواق وحماية المنتج المحليّ[2].

لقد ساهمت العولمة في تقليص فرص النهوض بالقارة، وتحجيم نهضتها؛ بإفقار القارة، واستنزاف ثرواتها المادية والبشرية، وذلك في مجال التعليم والصحّة والأمن الغذائي، فانتشار الأمراض، ولا سيما الإيدز الذي تمثّل فيه إفريقيا ٨٠٪ من الحالات عالميّاً[3]، والفقر ٤٧٪، والجوع وسوء التغذية ٣٠٪، والبطالة ٧٠٪ في جنوب الصحراء، وتجاوز ديون القارة حاجز الـ٤٠٠ مليار دولار[4]، هي ظواهر جليّة للعولمة الرأسمالية المتوحشة؛ بسبب استغلال القوى الغربية لثروات القارة، وإلحاق الضّرر بالبيئة من خلال التصنيع وردم النفايات، واستغلال اليد العاملة الإفريقية الرخيصة.

المستوى الاجتماعي والثقافي:

من أهمّ تحديات العولمة الاجتماعية في إفريقيا: المظاهر المتسبّبة في التسيّب والتفكك المجتمعي، وانعكاساتها التي تؤدّي إلى تحلّل دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، مع انشغال أفراد الأسرة بالفضائيات بدلاً من الواقع، ولا سيما تأثيراتها على الشباب التي تؤدّي إلى ازدياد الانحراف الاجتماعي، بسبب طبيعة الرسائل والمضامين الإعلامية التي يفرضها واقع الفضائيات الوافدة المتشبّعة بالقيم الغربية، والتي تُحرّض على العنف والمخدّرات والانحلال الأخلاقي والرعب وأساليب الجريمة؛ مؤدّية إلى ما يُسمّى: «الاستلاب والاغتراب الثقافي والحضاري».

ونتيجةً للهيمنة الثقافية مع العولمة؛ فإنّ البلدان الإفريقية تعرّضت بشكلٍ كبيرٍ وسريع لفقدان الهوية الثقافية، وفي كثيرٍ من الأحيان تساهم هذه الهيمنة الثقافية في عرقلة العملية التنموية داخليّاً؛ بشكلٍ يحمل على الاعتقاد أنّ الحمولة الثقافية الغربية أثّرت بشكلٍ عميق في النُّخب والجماهير على حدّ السواء، وهو ما يدفعنا للقول بأنّ المشكلة في إفريقيا ليست اقتصادية؛ بل ثقافية في الأساس.

ثمّة تأثيرٌ آخر أكثر خطورة، وهو تهديد الهوية عبر مدخل اللغة، نتيجةً للعلاقة الوثيقة

(١) الأمم المتحدة، تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثالثة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٩ ماي ٢٠٠١م، ص١٠.

(٢) راجع: عبد الرزاق آدم، الصين في إفريقيا.. حسابات الربح والخسارة، السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠١٤م.

(٣) ديفيد ج. فرانسيس، إفريقيا السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م، ص٣٠٧.

(٤) عبد الرزاق آدم، مرجع سابق.

بين اللغة والهوية القومية، فالعولمة الثقافية باتت واقعاً مفروضاً، من خلال تكنولوجيا الاتصالات والإعلام والسياحة وأنماط الاستهلاك، وهو ما يؤثّـر في الواقع اللغـوي الإفريقي، ويؤدي إلى فقدان الهوية اللغويـة الأصيلة، والواقع يؤكد- بوضوح- اضمحلال واندثـار اللغات الإفريقية لصالـح اللغات الأجنبية، وهي وضعية سـاهم فيها الاسـتعمار، وعمقتها النُّخـب الإفريقية بعد الاسـتقلال، وترسخت ضمن آليات العولمة الاتصالية.

والقول بـأنّ اللّغات المحليـة غير ناضجة وغير ملائمة لدراسة العلوم- ضمن هذا الاتجاه، وفي اعتقاد كثيرٍ من النُّخب الإفريقية- هو أمرٌ منافٍ للحقيقة، فمعظم اللّغات الإفريقية، ومنها العربية ملائمة تماماً لدراسة العلوم.

وفي سياق ذلك؛ ليس أمام الدول الإفريقية إلا بناء سياسـة لغوية تحافـظ على اللغة الأمّ؛ كأحد المداخل الرئيسـة فـي مواجهة العولمة الثقافية.

المستوى الأمني:

شـجّعت العولمة في إفريقيا إلى حدّ كبير نشاطات الجريمة المنظّمة، كتجارة المخدرات، والدعـارة، والمواد الإباحية، وتهريب البشـر، والإغراق بالنفايات الخطرة، واسـتنزاف البيئة، من قِبل رجال الأعمال عديمي الضمير.

كما سـاهمت العولمة في تنقّل اليد العاملة عبر الحدود، وتسـهيل هجرة الأدمغة، ومن ثَمَّ إضعاف القدرة البشرية التي تُعد ركيزة التنمية المستدامة في البلدان النامية.

المسألة الأكثر تعقيداً على المستوى الأمني تظهـر أيضاً فـي الهجرة غير الشـرعية التي انتشـرت مع التبشير بقيم العولمة، حيث يتطلع الشباب الإفريقي إلى مستوياتٍ معيشية أفضل، تأثـراً بالمظاهر الثقافية في بلدان الشـمال، مع الغزو الثقافي والإعلامـي، وفي ظلّ غياب التنمية، وضعف أداء الحكومات الإفريقية.

فضلاً عن أنّ الهـروب من التهديد قد حلّ الآن محلّ البحث عـن فرصٍ أفضل في العيش الكريم، كدافعٍ للهجرة الدولية، بسبب مشكلات الفقر، وتغيّر المناخ، وارتفاع مسـتويات العنف الأهلي في الدول الإفريقية الأكثر فقراً.

ثانياً: العولمة وإفريقيا: استفادة مشروطة:

لا مراء فـي القول بأنّ إفريقيا اسـتفادت كثيراً من الفرص التـي أتاحتها العولمة، كونها مرحلة طبيعية في التطور البشري، بَيْد أنّ هذه الاستفادة كانت مشـروطةً إلى حدٍّ كبير؛ نظراً لخضوع إفريقيا إلى آليات العولمة الاقتصادية، وفي كثيرٍ من الأحيان كانت هذه الفرص مقرونةً بالتنازل عن السيادة لصالح الشركات المتعددة الجنسـيات التي تعمل في منظومة مؤسّسـات العولمة المتوحشة.

ولعلّ من مزايا العولمة ما نشير إليه فيما يأتي:

الاستثمار الأجنبي وتدفق رأس المال:

توجّهـت الكثير مـن الشـركات العالمية للاسـتثمار في البلدان الناميـة، ومنها الدول الإفريقية، حيث جاء فـي تقرير الأونكتاد عن الاسـتثمار العالمي لعـام ٢٠١٣م، أنّ تدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر المتجهة إلى إفريقيا ارتفعت بنسـبة ٥٪، فبلغت ٥٠ مليار دولار فـي ٢٠١٢م، حتى في ظـلّ انخفاض الاسـتثمار الأجنبي المباشـر على الصعيد العالمي بنسبة ١٨٪.

ومـن حيث مصادر الاسـتثمار الأجنبي المباشـر؛ يفيد تقرير الاستثمار العالمي أنّ

نشاط الشركات عبر الوطنية الوافدة من الأسواق الناشئة يتزايد في إفريقيا، وبقياس الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تكون: (ماليزيا، وجنوب إفريقيا، والصين، والهند (هي أكبر مستثمري البلدان النامية في إفريقيا.

كما ساهم انفتاح إفريقيا على الأسواق العالمية في رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان الإفريقية، إذ كادت تتضاعف ثلاثة أمثال في ٢٠١٢م، فبلغت ١٤ مليار دولار. وبخلاف التدفقات الداخلة؛ ارتفعت التدفقات الخارجة في جميع المناطق الإفريقية، مما أسفر عن تسجيل رقم قياسي لمجموعها، انظر: الشكل (١)[١].

الشكل (١): أكبر ٥ بلدان متلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، ٢٠١١م و٢٠١٢م- (مليار دولار):

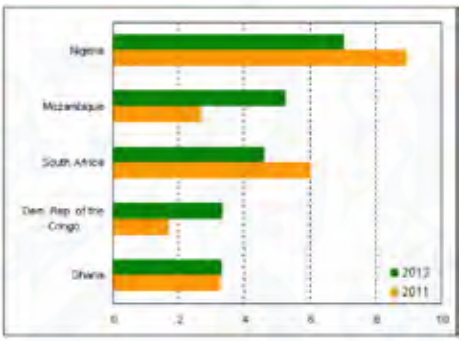

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣م.

وأظهر تقرير لشركة «ارنست آند يونغ» بعنوان «إفريقيا ٢٠١٥م- اتخاذ القرارات» ارتفاع استثمار رأس المال في القارة إلى ١٢٨ مليار دولار، بزيادة قُدّرت بنحو ١٣٦٪، ما ساهم في خلق ١٨٨٤٠٠ وظيفة عمل جديدة، بزيادة ٦٨٪.

وتشير التقديرات إلى أنّ نيجيريا، التي تُعدّ الآن أكبر اقتصاد في إفريقيا، كانت قد جذبت نحو ٤٩ مشروع استثمار أجنبي مباشر في ٢٠١٤م، فضلاً عن دول إفريقيّة صاعدة بقوة، مثل أنغولا التي حازت استثمارات أجنبية قيمتها ١٦ مليار دولار، وحصلت موزمبيق على ٥٠ مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠١٤م، متقدّمة مرتبتَيْن لتصبح المتلقي الخامس الأكبر لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وفي ٢٠١٤م برزت إثيوبيا في تصنيف المتلقي الثامن الأكبر[٢].

انطلاقاً من ذلك؛ يمكن القول بأنّ تدفق رأس المال الأجنبي ساهم بشكلٍ واضح في عملية التنمية نسبيّاً، واستفادت إفريقيا من مشروعات في البنية التحتية والخبرة الأجنبية ومن التكنولوجيا العالية في مختلف المجالات.

إلا أنّ المعادلة بقيت قائمةً على النهب واستغلال خيرات شعوب القارة الإفريقية، وخصوصاً أنّ هذه الشركات تأخذ الحصّة الأكبر من الأرباح بقاعدة الاستثمار ٤٩٪؛ مقابل ٥١٪، وهي القاعدة التي تُفقد الدول الإفريقية سيادتها في القرار، وسيتحول الاستثمار الأجنبي بهذه الصيغة (غير العادلة) من مُساهم في عملية التنمية إلى معرقلٍ لها على المدى المتوسط والبعيد، وتصبح هذه الشركات، المتعددة الجنسيات المستثمرة في إفريقيا، من شريكٍ في التنمية إلى وكيل الاستعمار الجديد بأدوات اقتصادية؛ استمراراً لنظرية التبعية التي حكمت العلاقة بين الشمال والجنوب، وتصبح

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى إفريقيا يتزايد، متحديّاً الاتجاه العالمي لعام ٢٠١٢م، نشرة صحفية، ٢٦ جوان ٢٠١٣م، ص (١-٣).

(٢) تقرير: إفريقيا تستقطب استثمارات بـ ١٢٨ مليار دولار في ٢٠١٥م، دبي- مباشر، (٢٠١٦/١/١٨م).

التنمية هنا ما هي سوى محاولة الانخراط في «التوسع الرأسمالي العالمي»- على حدّ تعبير سمير أمين[١].

انتشار التعليم والتبادل المعرفي:

على الرّغم من المستويات المتدنية في نسبة المتعلمين وجودة التعليم في إفريقيا مقارنةً بدول الشمال؛ فإنّ انتشار التعليم يُعدّ من أهم النتائج المهمّة التي ترتبت على العولمة، ففي الوقت الحاضر وفّرت العولمة فرصاً للطلبة الأفارقة للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية، والحصول على أفضل المعارف والخبرات، ومن ثمّ العودة لاستثمار تلك المعرفة في بلدانهم.

فعلى سبيل المثال: شهد التّعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث في البلدان الإفريقية ونظيراتها في الدول المتقدّمة طفرةً لا شك فيها في السنوات الأخيرة، وقد فتحت الصّين الباب لتوفير ١٨ ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة؛ حيث منذ ٢٠٠٩م مشروعاً ضخماً للمنح الدراسية، بلغ بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية حوالي ١٢ ألف طالب[٢].

إنّ هذه النظرة المتفائلة تبقى ضمن حيّز ضيّق، يتعلّق أساساً بكون إفريقيا استفادت من فرص العولمة في مجال التّعليم، لكن هذه الاستفادة مشروطة بمصالح الدول المانحة لخبراتها في مجال التعليم والبحث العلمي، فمظاهر الفقر والتأثّر بالنزاعات ما تزال ترهن مستقبل التعليم في القارة، فإفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة التي بها أكبر نسبة من الأطفال خارج المدرسة (٣١ مليون نسمة، بنسبة ٥٢ ٪من المجموع)، والمراهقين خارج المدرسة (٢٤ مليون نسمة، بنسبة ٣٩٪).

انتشار المعرفة التقنية ووسائل الاتصال الحديثة:

برغم محدودية التطوّر التقني في مجال الاتصال في إفريقيا مقارنةً بالدول المتقدّمة؛ فإنّ العولمة وفّرت فرصاً كبيرة في هذا المجال، ساهمت في اختصار المسافات، وعززت التنمية في هذه القارة، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت فيها ٢٩٨ مليون مستخدم، شكّلوا نسبةً تصل الى ٩,٨٪ من إجمالي مستخدمي الإنترنت حول العالم، بناءً على ما ذكرته الإحصاءات العالمية لسنة[٣] ٢٠١٥م، وهي نسبة تتقارب مع اتجاهات الإنترنت عام ٢٠١٧م، انظر: الشكل (٢).

الشكل (٢): نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم حسب المناطق

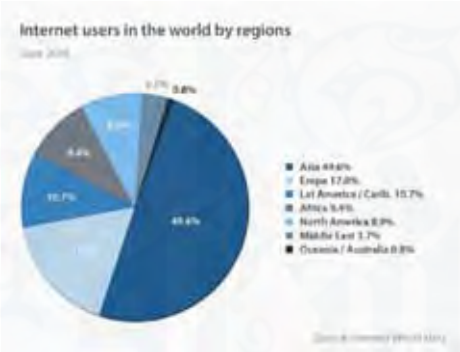

وأشارت الأرقام إلى: أنّ نسبة انتشار استخدام الإنترنت في إفريقيا سجّلت حوالي ٢٦,٥٪ من إجمالي تعداد سكانها، المقدّر نهاية النصف الأول من ٢٠١٥م، بأكثر من ١,١ مليار نسمة[٤].

(١) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد العشرين، بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٢م، ص٤٠.

(٢) عبد الكريم حمودي، «الصين تغزو إفريقيا اقتصادياً»، تقرير خاص، موقع الخليج أنلاين، (٢٠١٥/١١/١٩م).

(٣) أسيد كالو، قارة آسيا تستحوذ على ٤٦٪ من مستخدمي الإنترنت في العالم، موقع عالم التقنية، (٢٠١٥/٣/١٢م).

(٤) المرجع نفسه.

وتواصل المنصات والشبكات الاجتماعية تحقيق معدلات نموٍّ كبيرة من حيث نسبة الاستخدام، ويعدّ الفيس بوك أشهرها وأكثرها شعبية، حيث وصل عدد المستخدمين النشطين به إلى مليار و١٨٤ مليون مستخدم، كان نصيب إفريقيا من ذلك ٧٪ من مجموع السكان في جانفي (يناير)[١] ٢٠١٤م، الأمر الذي يؤكد أنّ استخدام الإنترنت في إفريقيا ما يزال ضعيفاً، والشكل (٣) يوضح ذلك:

الشكل (٣): انتشار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر المناطق في العالم

وتسجّل إفريقيا جنوب الصحراء أقلّ نسبة انتشار للهاتف المحمول: ٧٣٪؛ مقابل ٩٨٪ في البلدان المرتفعة الدخل، ووصلت نسبة امتلاك الهواتف الذكية بالقارة خلال ٢٠١٣م إلى ٨٠٪، ما يعادل ٨٠٣ مليون مستخدم، وفق الأرقام التي نشرها موقع AfricaTelecom Market ٢٠١٣، والتي تبيّن أنّ من بين كلّ ١٠ مواطنين في إفريقيا يمتلك ٨ منهم هاتف محمول واحد على الأقل، وتعني أيضاً أنّ قارة إفريقيا أصبحت ثاني أكبر سوق للهواتف المحموله بعد آسيا[٢].

تأسيساً على ذلك؛ يمكن القول بأنّ إفريقيا استفادت بشكل كبير في مجال الاتصال بالتقنيات الحديثة، إلاّ أنّ ذلك يبقى مشروطاً ومرهوناً بالتكنولوجيا الغربية المستوردة، وتوطين التكنولوجيا يبقى أمراً بعيد المنال، ما يجعل النظام التقني في هذه القارة هشّاً مرتبطاً بشكل أساسي بكبرى الشركات الأجنبية، وهي تحديّات تتطلب العمل على بناء مجتمع المعرفة، والتغلّب على الفجوة الرقمية في القارة، تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية، بما يساهم في تعزيز التنمية، وبناء قدرات الحكم الراشد، وضمان مشاركة النّاس في الحياة العامّة.

المحور الثالث: في البحث عن البديل: هل تتخلص إفريقيا من قبضة العولمة؟

نحو تعزيز ثقافة الديمقراطية المحليّة:

تُطرح المسألة الديمقراطية بإلحاح عندما يتعلّق الأمر بالحديث عن إفريقيا، والواقع أنّ افتقاد دول القارة إلى تنمية سياسية حقيقية هو سبب التخلُّف السياسي.

وفي هذا السياق؛ تظهر نوعية الأنظمة السياسية (تسلطية) بما تحمله من تشوّهات في الممارسة الديمقراطية بوضوح، وتصبح أحد المسائل الجوهرية المعرقلة لعملية التحوّل الديمقراطي في القارة، والواقع يثبت بوضوح أنّ عوامل كتزوير الانتخابات، والانقلابات العسكرية، وهامشية المجتمع المدني، متأصلة في العمل السياسي لدى الدول الإفريقية.

وحتى يستقيم الوضع، في مواجهة مظاهر العولمة السلبية، ومعالجة تلك التشوهات لا ينبغي استنساخ التجارب الديمقراطية الغربية

(١) عماد بن يحي، تقرير: إحصائيات عن الشبكات الاجتماعية والإنترنت في ٢٠١٤م، عالم التقنية، (٢٠١٤/١/١٤م).

(٢) أيمن عبد الله، أصبحت ثاني أكبر سوق للهواتف المحمولة في العالم: ٨٠٪ نسبة استخدام الجوال في قارة إفريقيا، الجديد في عالم التقنية، (٢٠١٣/١٢/٥م).

(المعولمة)، ولكن من خلال إيجاد نموذج (سياسي/ ثقافي) متسق مع الهوية الإفريقية ومكوناتها المجتمعية؛ من أجل فعلٍ سياسي راشد، ومن ذلك:

- التداول السلمي للسلطة وفق ما تقتضيه الآليات الديمقراطية.
- انفتاح الأنظمة السياسية، والقبول بالمعارضة السياسية.
- تعزيز سياسات الاندماج المجتمعي.
- آليات التحكيم وفض المنازعات.
- التخلُّص من القبضة الأمنية والعسكرة.
- إعادة النظر في دور المجتمع المدني وتعزيز أدواره.

إنّ أحد المعضلات الأساسية التي تقف في وجه التخلُّص من قبضة العولمة لدى إفريقيا هو الضعف السياسي، والتشوّه الديمقراطي، الذي أصبح أحد المداخل الرئيسة لتدخل القوى الكبرى عسكريّاً في دول القارة؛ بحجّة الهشاشة السياسية، والخوف من تصدير أزماتها الداخلية للغرب «المتقدّم»، والحقيقة أنّ المصالح الاقتصادية تؤدي الدور الأساس في التغلغل الأجنبي في القارة الإفريقية من هذا المدخل، وإن كان المظهر الاقتصادي أحد تجليات العولمة؛ فإنّ التدخل الأجنبي أصبح يأخذ أشكالاً أخرى في زمن العولمة غير الأشكال الكلاسيكية.

إنّ الأزمة السياسية في إفريقيا لا تعود إلى طبيعة الأفارقة، ولا إلى خصوصيتهم الثقافية والاجتماعية، بل هي أزمة في النظرية السياسية الليبرالية، ومكوّنها الرأسمالي، ذلك أنّ إفريقيا عرفت قبل الاستعمار حضارةً متميزة وأنظمةً سياسية تعتمد على الشورى، وهو ما عُرف بنظام «ديمقراطية الشجرة»[1].

وهناك تجارب سياسية حقيقية تستحق الإشادة، ومن ذلك: فكرة «المؤتمر الوطني» الذي يُعدّ من أبرز مناهج التغيير السّلمي للنُّظم التسلطية، ولعلّ المثال الأبرز ما حدث في دولة بنين عام ١٩٩١م، وفي خبرة «برلمانات الشوارع» التي أقامها الأفارقة بوصفها قنوات شرعية بديلة لمواجهة طغيان السلطة الحاكمة، وهذا ما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وأسهم في الإطاحة بنظام الرئيس موبوتو. والانتخابات التعددية؛ كما حدث في زامبيا وغانا ونيجيريا، وهو ما جعل تجربة غانا تُعدّ إحدى قصص النّجاح الكبرى للتحوّل الديمقراطي في إفريقيا[2].

وفي السياق ذاته؛ ظلّت إفريقيا تحاكي الغرب، وتنقل تراثه السياسي وتطبيقاته، بالرغم من عيوبه الكثيرة، وعدم قدرته على تطويع الحالة الإفريقية منذ نشوء الدولة الوطنية في إفريقيا، حيث إنّ هذا «الاستنبات الديمقراطي الغربي» لم يصلح في البيئة الإفريقية التي ورثت زخماً وإرثاً تاريخيّاً سياسيّاً، واقتصاديّاً، واجتماعيّاً، ساهم في التكوين السوسيو-ثقافي والسوسيو-اجتماعي للإنسان الافريقي والحياة السياسة والاجتماعية له. وعليه؛ فإنّ هذا التعارض السلبي أنتج نموذجاً للتبعية السياسية، وساهم في فشل التنمية، ممّا فسح المجال أمام الصراعات، كما هو الحال في الصومال وكينيا وزيمبابوي ورواندا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وليبيريا وسيراليون.. وغيرها.

---

(١) جون محمد امباكي، «أزمة النظم السياسية في إفريقيا»، ليبيا: أكاديمية الفكر الجماهيري، ٢٠٠٦م، ص٣٤.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن، «جدلية العلاقة بين الربيع العربي وإفريقيا»، الجزيرة نت، (٢٠١٢/٤/٩م).

وضمن هذا الواقع؛ تظهر الحاجة إلى نموذج بديل في إطار التوافق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي من شأنه إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد، يتمّ فيه إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس خصوصية كلّ مجتمع، بشكلٍ يتوافق وحاجات الإنسان الإفريقي المادية والإنسانية.

التنمية الاقتصادية المستديمة:

لا شكّ بأنّ نظريات التحديث والتنمية السياسية تنطلق من فرضية مفادها: أنّ الديمقراطية، بوصفها هدفاً نهائيّاً وحتميّاً للتنمية السياسية، لا يمكن أن تظهر إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية، أهمّها: تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وهو معطى أساسي يُبرز مسألة التخلُّف الاقتصادي الذي تعيش فيه القارة الإفريقية، والذي يجد مصدره في التخلُّف السياسي.

إنّ المسألة الجوهرية التي تُطرح في هذا السياق؛ هي: كيف تسلم إفريقيا من تغوّل العولمة ومظاهرها السلبية؟

هذا التساؤل يجد إجابته المقنعة في الجانب الاقتصادي؛ عندما يتعلّق الأمر بوجود تنمية اقتصادية حقيقية، تكفل تحسّن الجانب الاجتماعي لدى السكان الأفارقة- أولاً، ومن خلال تحقّق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ومن ثمّ منافسة السلع الأجنبية التي تغزو الأسواق الإفريقية- ثانياً.

تُعدّ مسائل التنمية الاقتصادية أحد العوامل الأساسية في نهضة القارة الإفريقية، وخروجها من نفق التخلُّف والتبعية، والواقع أنّ الإمكانيات الطبيعية والمادية متوفرة إلى الحدّ الذي يمكّنها من أن تكون رائدة في مجال التصنيع والزراعة، ومن ثمّ التصدير وجلب رؤوس الأموال التي تحرّك عجلة التنمية، وتضمن مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي، بعيداً عن الحرمان الاقتصادي الذي أثقل كاهل القارة الإفريقية، وأدخلها أتون حروب أهلية لم تجد لها مخرجاً، وذلك لأسباب بنيوية داخلية وأخرى خارجية.

إنّ أحد تجليات العولمة الاقتصادية هو المنافسة الاقتصادية الشرسة، وإغراق الأسواق المحلية، وإضعاف المنتج المحلّي، وبطبيعة الحال؛ فإنّ التنمية الاقتصادية المستديمة، وضبط الاستثمار الأجنبي، والتحكّم في حركة رؤوس الأموال، وتشجيع الصناعة المحلية، وفرض قيود على دخول السلع الأجنبية، من العوامل الأساسية للوقوف في وجه العولمة الاقتصادية المتوحشة.

الحفاظ على الخصوصية المحلية:

إذا تحدثنا عن أكلات مثل «البيتزا» أو «الهامبورغر»، أو الألبسة الأجنبية، فإنها مجرد أنماط معيشية، ولكنها في الحقيقة تحمل مدلولات ثقافية تسود العالم، وتعبّر بشكلٍ واسع عن فكرة تنميط العالم على القيم الغربية، والأمريكية تحديداً، وتحمل في طياتها نماذج تكريس قيم العولمة في شقّها الثقافي.

المسألة الفارقة في هذا الإطار؛ تنصرف إلى اندثار الخصوصية المحلية الإفريقية وانصهارها في القيم الغربية، وذلك بفعل تآكل مفهوم «السيادة الوطنية».

والأكثر من ذلك: ساهم التطور التقني في مجال الإعلام والاتصال في إحداث ثورة ضدّ كلّ ما هو خصوصي، بشكلٍ ألغى المسافات، وأذاب الثقافات، ويبدو أنّ انصهار ذلك أنتج- بشكلٍ محضّر له سلفاً- معدن الثقافة الغربية التي ستحمل مدلول الحديث (اللغة)، والتفكير، وأسلوب العيش على الطريقة الغربية، ولن

يقف عند هذا الحدّ؛ بل سينعكس ذلك على المستوى الأفقي والعمودي، عندما يشمل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدى الشعوب الإفريقية قاطبة.

إنّ مواجهة العولمة تستوجب إنتاج نماذج جديدة تتماشى والخصوصية المحلية الإفريقية، نابعةً من عمق التراث الثقافي والمكوّن الحضاري الإفريقي، مع مراعاة التنوّع والتعدّد الذي يطبع هذه القارة، وهي أدوات جديرة بالتحصين الثقافي ضدّ الوافد، والأصحّ هنا أن يتم الاحتفاظ بالموروث الثقافي الإفريقي، والاستفادة في الوقت نفسه من الوافد النافع.

ويبدو أنّ التنميط الثقافي رافدٌ للسيطرة الثقافية، التي لا محال تنتهي مخرجاتها عند السيطرة السياسية والاقتصادية، بشكلٍ يرهن مستقبل الشعوب الإفريقية المتطلعة إلى الاستفادة من إيجابيات العولمة، ومثال ذلك فرنسا في استعمارها لشعوب القارة الإفريقية- أولاً، واستمرارية السيطرة الثقافية من خلال «المنظّمة الدولية للفرنكوفونية» للدول الناطقة باللغة الفرنسية- ثانياً.

إن صحّة هذا المقترح، وكونه خياراً لمواجهة العولمة، تتعزز عندما تقدّم لنا الشواهد المادية أدلةً واضحةً على التخبّط الذي تعيش فيه إفريقيا، فشكل تنظيم الدول سياسيّاً وإداريّاً، ومحتوى الدساتير الناظمة للحياة السياسية والمجتمعية، حتى فلسفة بناء الدول، كلّها نماذج وقوالب مستوردة من النموذج الغربي، وهي الرؤية التي حكمت تطوّر دول القارة بعد الاستقلال، وحكمت فيها نموذج التنمية القائم على التغريب.

ولن يستقيم الحال إلا بإعادة النظر في الأُطر الثقافية الناظمة للمواطن الإفريقي، الذي يجب أن يتكيف مع العولمة بأدواتٍ يكون قد تلقاها في بادئ الأمر من التنشئة الاجتماعية التي تجعل الموروث الحضاري الإفريقي أحد مصادرها.

في البحث عن الاستقرار وتفكيك المعضلة الأمنية:

لقد حملت العولمة معها الكثير من التغيّرات، من ذلك التغيُر في مفهوم «الأمن» الذي لم يعد مقتصراً على جانبه العسكري، حيث حدّد التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩م بعنوان: «عولمة ذات وجه إنساني»: سبعة تحديات تهدّد الأمن الإنساني في عصر العولمة، وهي: عدم الاستقرار المالي، غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل، غياب الأمن الصحّي، غياب الأمن الثقافي، غياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، كذا غياب الأمن السياسي والمجتمعي.

وقد أصبح الأمن مطلباً ملحّاً، وإحدى القضايا دائمة الحضور في أجندات المنظمات الإقليمية في إفريقيا، أو ضمن القضايا التي يتمّ التباحث بشأنها بين إفريقيا والمجتمع الدولي، مثل: الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، فقد تمّ تسجيل ٣٩ صراعاً داخل الدول في ٢٠١٤م، ١٣ منها- أي ما يعادل ٣٣٪- تمّ تدويلها، وشملت الصّراع في: (مالي، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان، وأوغندا)[١]، فضلاً على قضايا أخرى كغياب الأمن الصحّي، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتدهور الأمن الغذائي وسوء التغذية.

انطلاقاً من ذلك؛ فإنّ الأمن يُعدّ المدخل الأساسي للتنمية السياسية والاقتصادية في إفريقيا، وسبيل ذلك هو إصلاح العملية الديمقراطية، ونبذ العنف السياسي.

(١) Therése Pettersson, and Peter Wallensteen, "Armed conflicts, 1946– 2014", Journal of Peace Research, Vol. 52, No. 4, 2015, p.537.

وضمن هـذا المعطى، المتعلق أساساً بغياب رؤية إقليمية ودولية في التصوّر الأمني في إفريقيا، فإنّ التحدّي الأبرز يكمن في التفكير في وضع استراتيجية مشتركة في إطار الاتحاد الإفريقي، بتعبئة الموارد المتاحة، والحلول الإفريقية؛ لأنّ أيّ تدّخل أجنبي يُعدّ اختراقاً لفلسفة الأمن الوطني، ويبدو أنّ «الأمن» بتصوّره الشامل لن يتحقّق إلا بدعامتَي «التنمية» و «الديمقراطية»، وهي ثلاثية تضمن الاستقرار السياسي الذي ينشده كلّ نظام سياسي في إفريقيا؛ تحقيقاً للاستدامة التي تكفل التطور والازدهار والرقيّ لشعوب القارة.

خاتمة:

لعلّ من نافلة القول- ختاماً لما سبق- أنّ فحص ظاهرة العولمة وفقاً لتمثلاتها الواقعية بإفريقيا؛ كشف عن حالات من الهوّة الملازمة لطبيعة المكوّن السياسي والاجتماعي في علاقته بمظاهر العولمة، خصوصاً على المستوى الاقتصادي والثقافي، فحاجة إفريقيا اليوم إلى بناء استقرارٍ رصين ومتعدّد الأبعاد؛ لا ينفصل عن ضرورة تمحيص بنية الدولة، والتي هي بحاجةٍ اليوم إلى التوجّه بخُطى ثابتة ومتسارعة نحو الإصلاح السياسي، والاجتماعي.

لقد تركت العولمة آثارها السلبية على إفريقيا أكثر من الفرص التي أتاحتها، ذلك أنّ العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة أثبتت فشلها في الاستجابة لحاجيّات البشر في القارة، ومثّلت أداةً من أداوت الاستغلال الرأسمالي المتوحش؛ من خلال زيادة الحروب، والمجاعات، وانتشار الفقر، وتدمير البيئة، واستغلال البشر، واستنزاف الخيرات والثروات.

«الاستنبات الديمقراطي الغربي» لم يصلح في البيئة الإفريقية التي ورثت زخماً وإرثاً تاريخيّاً سياسيّاً، واقتصاديّاً، واجتماعيّاً

وضمن هذه الحقيقة؛ فإنّ (التصور الأول في محاولة فَهْم العولمة) الذي تسعى فيه مجموعته للتوصّل إلى حالة «حلّ وَسَط» بين إفريقيا والعولمة- الذي سبق ذكره في بداية المحور الثاني-، له قدرة تفسيرية أكبر؛ نظراً لكون العولمة مرحلةً تاريخية لا يمكن لإفريقيا أن تعيش على هامشها؛ شرط أن يكون لها قدرة على للتكيّف مع المراحل المتقدمة في عالم العولمة وما بعدها، والذي قد تُشكّل فيه هذه القارة عصب النشاط الإنساني مستقبلاً؛ نظراً لإمكانياتها البشرية والماديّة.

ومن آليات هذا التكيّف: فكرة الفضاءات التي يمكن أن تخفّف من الآثار السلبية للعولمة والليبرالية المتوحشة في جميع أبعادها، وضمن هذا الطرح يمكن للفضاء (العربي- الإفريقي) امتلاك مناعة المقاومة، وأن يكون إطاراً إقليميّاً في سياق الإقليمية الجديدة، وحلاّ وسطاً بين عزلة المحليّة ومخاطر العولمة، وتتحقّق بذلك نبوءة المفكر «علي مزروعي» للتعاون (العربي- الإفريقي) تحت مسمّى «أفرابيا» Afrabia ■

النُّفايات الخطرة في إفريقيا:

المخاطر وتحدّيات الحماية البيئية

د. صبحي رمضان فرج
مدرس بكلية الآداب- جامعة المنوفية - مصر

تمثّل النفايات الخطرة أحد أهمّ التحدّيات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين؛ وذلك لما لها من تأثيراتٍ صحّية وتداعيات بيئية ومالية خطيرة؛ إذا لم يتم التعامل معها بصورةٍ سليمة.

وتعاني بلدان القارة الإفريقية، كسائر بلدان العالم، من مشكلة النفايات، التي يمثّل تولّدها إحدى النتائج الجانبية للاستهلاك، الذي ارتفعت وتيرته خلال العقود الأخيرة.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي؛ شهدت القارة الإفريقية- ولا تزال- حركةً واسعة لنقل

النفايـــات الخطرة من الدول الصناعية الكبرى، للدفن فـــي أراضيها، أو الإغـــراق في بحارها الإقليمية.

وتُعدّ عملية نقل النفايات الخطرة، والتخلّص منهـــا في أراضي القـــارة الإفريقية، عملاً غير أخلاقي، وتكريســـاً واضحاً لمفهوم «العنصرية البيئية»، وعدواناً صارخاً على صحّة الإنســـان وبيئته؛ خصوصاً أنّ أغلـــب بلدان القارة يفتقر إلى القوى البشـــرية المؤهلـــة، والبُنى التحتية اللازمة، والتشريعات الضابطة، وأنظمة الإدارة البيئية الملائمـــة والفعالة، للتعامل مع مثل تلك النوعية من النفايات.

أولاً: مفهوم النفايات الخطرة وأصنافها:

يُقصـــد بالنُّفايات الخطـــرة- وفقاً لمعايير البنك الدولي، و«اتفاقية بـــازل» لنقل النفايات الخطرة وتداولها عبر الحدود-: «تلك المخلفات التـــي تحتوي علـــى عناصر لا يســـهل تحلّلها، وكيماويات ومركبـــات ذات آثار خطيرة ومزمنة على صحّة الإنسان والبيئة»[١].

وعمومـــاً؛ تُعدّ النفايات خطـــرة إذا توفرت فيهـــا خصائـــص أربعـــة: القابلية للاشـــتعال Flammability، القابليـــة للتفاعـــل Reactivity، مســـبّبة للتآكل Corrosivity، سامّة Toxicity.

وتشـــمل النفايـــات الخطـــرة- كمـــا ورد بالمرفـــق الأول لاتفاقية بازل (١٩٩١م)- أنواعاً كثيـــرة، منها: النفايات الطبيـــة، والمتخلفة عن المســـتحضرات الصيدلانيـــة، نفايـــات إنتاج المبيدات البيولوجية، نفايات المواد الكيميائية الواقية للأخشـــاب والمذيبات العضوية، نفايات المعالجـــة الحرارية وعمليات التطبيع المحتوية على الســـيانيد، نفايات الزيـــوت المعدنية غير الصالحة للاســـتعمال المعدّة له، نفايات المواد والمركبات المحتوية علـــى ثنائيات أو ثلاثيات الفينيـــل، نفايات الرواســـب القطرانية للتكرير والتقطيـــر، نفايات إنتاج الأحبـــار والأصباغ... والمـــواد اللاصقـــة، النفايـــات ذات الطبيعة الانفجارية التي لا تخضع لتشـــريع آخر، نفايات إنتاج المواد الكيميائيـــة الفوتوغرافية، نفايات المعالجة الســـطحية للمعادن واللدائن، رواسب عمليات التخلّص من النفايات الصناعية[٢] - [٣].

ثانياً: مصادر النفايات الخطرة وأصنافها في قارة إفريقيا:

أ- النفايات الخطرة المحلية:

يتولّد في إفريقيـــا (جنوب الصحراء) نحو ٦٢ مليون طنّ سنويّاً من النفايات (الخطرة وغير الخطرة)، يتراوح فيها نصيب الفرد بين (٠,٠٩ إلى ٣,٠ كجم) يوميّاً، بمتوســـط (٠,٦٥ كجم/ فرد/ يوميّاً)، ويقتـــرب من ذلك حجم النفايات المتولدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[٤].

وتمثّـــل النفايات المتولدة محليّاً في إفريقيا (٥٪) فقط من إجمالي النفايات بالعالم، وتتشكّل

(١) أيمـن سليمان مـزاهـرة وعلي فالح الشوابكة: البيئة والمجتمع، عمان، دار الشروق، ٢٠١٠م، ص٢٣٢.

(٢) اتفاقية بازل & برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، مرفق (١)، ص (٣٨-٤٠)، متاح على: (http://www.basel.int).

(٣) من هذه المواد: الكربونات المعدنية، والعناصر الآتية ومركباتها: البريليوم، الزرنيخ، التلوريوم، الزئبق، الثاليوم، الرصاص، السيلنيوم، الكادميوم، الأنتيمون.. ومركبات الفلور غير العضوية- فيما عدا فلوريد الكالسيوم-، ومركبات الكروم السداسية التكافؤ، ومركبات النحاس والزنك، ومركبات السيانيد غير العضوية، المحاليل العضوية أو الأحماض في الحالة الصلبة، الأسبستوس.

(٤) The World Bank, What Waste-A Global Review of Solid Waste Management, March 2012, No. 8, pp.9-15.

من مواد عضوية بنسبة (٥٧٪)، وبلاستيك بنسبة (١٣٪)، وورق بنسبة (٩٪)، وزجاج ومعادن بنسبة (٤٪) لكلٍّ منهما، وتشكّل المواد الأخرى (١٣٪).

يتجّــه (٢,٣) مليون طنٍّ منهــا إلى مكبّات عموميــة، ويُدفــن (٢,٦) مليون طــن، ويُحرق (٠,٠٥) مليــون طن، ويُحوّل (٠,٠٥) مليون طنٍّ إلى وقــودٍ حيوي، ويتمّ تدويــر (٠,١٤) مليون طن[١].

وبالرغم من صعوبة الوصول إلى رقم دقيق، بشــأن كمية النفايات الخطرة المتولدة بالعالم، فإنها تُقدّر- بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)- بما يتراوح بين (٣٠٠-٥٠٠) مليون طنّ ســنويّاً، يتولّد منهــا (٨٠- ٩٠٪) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ووفقــاً للجــدول (١)؛ بلــغ إجمالي حجم النفايات الخطرة المتولدة عام ٢٠١٦م في دول إفريقيا: (١٩,٩٢١) مليون طن، ويمكن تصنيف دول القــارة- وفقــاً لكمية النفايــات الخطرة المتولدة- إلى ثلاث فئات:

الأولى: (دول تزيد فيهــا على مليون طن)، وتضــمّ: نيجيريــا ومصر وإثيوبيــا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتستأثر بحوالي ٣٢,٠٪، وهي دول تتميز بأحجامها السكانية الكبيرة.

الثانيــة: (دول تتراوح فيها بين نصف مليون طــن ومليون طــن)، وتضمّ: المغــرب وجنوب إفريقيا وتنزانيا والسودان وكينيا وأوغندا، وينتج بها ٢٢,٤٪.

الثالثــة: (دول تقلّ فيها عــن نصف مليون طن)، وتضمّ باقي دول القارة، وينتج بها ٤٥,٦٪.

ويبلغ متوســط نصيب الفــرد من النفايات الخطــرة المتولدة بالقارة حوالــي (٢٠ كجم/ فرد/ سنويّاً) في أغلب دول القارة، إلا أنه يزيد في بعض الدول؛ حتى يبلغ (٣٣ و٦٥ كجم/ فرد/ سنويّاً) في المغرب وبنين.. على التوالي.

جدول (١)
حجم النفايات الخطرة المتولدة في بعض دول إفريقيا (٢٠١٦م)

الدولة	حجم النفايات الخطرة المتولدة (ألف طن/ السنة)	نصيب الفرد من النفايات الخطرة المتولدة (كيلوجرام نسمة)	الدولة	حجم النفايات الخطرة المتولدة (ألف طن/ السنة)	نصيب الفرد من النفايات الخطرة المتولدة (كيلوجرام نسمة)
الجزائر	١٨٥	٦	ليبيريا	٦٦	٢٠
أنجولا	٢٧٠	٢٠	ليبيا	١١٠	٢٠
بنين	٤٢٨	٦٥	مدغشقر	٣٤٥	٢٠
بتسوانا	٣٧	٢٠	ملاوي	٢٤٣	٢٠
بوركينافاسو	٢٥٧	٢٠	تونس	١٩٨	٢٠
بوروندي	١٣٥	٢٠	مالي	٢٥٧	٢٠
الكاميرون	٣٢١	٢٠	موريتانيا	٥٧	٢٠
جمهورية إفريقيا الوسطى	٧٨	٢٠	موريشيوس	٠	٠
تشاد	١٧٠	٢٠	المغرب	٩٨٧	٣٣
جزر القمر	١٤	٢٠	موزمبيق	٣٧٨	٢٠
الكونغو	٧٤	٢٠	ناميبيا	٤١	٢٠
كوت ديفوار	٣٣٥	٢٠	النيجر	٢٤	٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠٤٦	٢٠	نيجيريا	٢٤٦٩	٢٠
جيبوتي	١٤	٢٠	رواندا	١٧٠	٢٠
مصر	١٤٤٠	٢٠	ساوتومي وبرينسيب	٤	٢٠

(١) Op.Cit, p.21.

غينيا الاستوائية	١٠	٢٠	السنغال	٢٠٢	٢٠
إريتريا	٨٢	٢٠	سيراليون	٩٨	٢٠
إثيوبيا	١٤٠٩	٢٠	الصومال	١٩٤	٢٠
الجابون	٢٧	٢٠	جنوب إفريقيا	٩١٥	٢٠
غامبيا	٢٩	٢٠	السودان	٦٧٢	٢٠
غانا	٤١٩	٢٠	توغو	٩٨	٢٠
غينيا	١٧٢	٢٠	أوغندا	٥١١	٢٠
غينيا بيساو	٢٩	٢٠	تنزانيا	٧٤١	٢٠
كينيا	٦٤٣	٢٠	زامبيا	٢١٩	٢٠
ليسوتو	٣٧	٢٠	زيمبابوي	٢٦١	٢٠

Source: Hazardous Waste by Country, worldmapper, viewed 15th October, 2016, (http://www.worldmapper.org/display.php?selected=305).

ب- تصدير النفايات الخطرة إلى إفريقيا (العنصرية والفساد):

تشهد بلدان القارة وصول كميات كبيرة من المخلفات الخطرة، قادمةً من الدول الصناعية الكبرى بالعالم، بما يمثّل تعدّياً صارخاً، وتكريساً واضحاً لمفهوم «العنصرية البيئية» Environmental Racism، الذي يتناقض مع حقّ جميع الأفراد في بيئةٍ صحّية نظيفة وآمنة، أو ما يُطلق عليه: «العدالة البيئية» Environmental Justice.

بدأت حركة نقل المخلفات الخطرة من دول العالم المتقدّم إلى إفريقيا منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث اكتُشفت صفقات سرّية، بين بعض الدول الإفريقية وشركات غربية، معظمها يتعلّق بنقل مواد سامّة تسبّب أضراراً بيئية وصحّية خطيرة، ويزيد من تفاقمها القوى البشرية غير المؤهلة للتعامل مع النفايات بالدول النامية، وعدم إدراك آثارها المدمّرة في مواقع دفنها؛ نظراً للتعتيم حول محتواها، حيث تعبر حدود بلدان العالم النامي تحت أشكال وصور، بل مسمّيات، مختلفة.

على سبيل المثال؛ نقلت السفينة "كيان سي" Khian Sea حوالي ٤ آلاف طنّ من «الرماد»، من مدينة فلادليفيا بولاية بنسلفانيا الأمريكية، عام ١٩٨٧م، إلى هايتي في أمريكا الوسطى على أنه «سماد»، بينما هو «رماد سام» من محارق مدن أمريكية، يحتوي على كميات كبيرة من المواد السامّة، مثل: (الزرنيخ والكادميوم والرصاص والزئبق والديوكسين) وغيرها، وهذه الحمولة الضخمة اختفت بعد زيارة الباخرة لدولٍ فقيرة؛ مثل: هايتي والسنغال والمغرب وسريلانكا[١]!

وشهد العالم ازدياداً مطّرداً في كمية النفايات التي تجتاز الحدود الدولية، ففي الفترة (١٩٨٢م و١٩٨٣م) تضاعفت كمية النفايات المنقولة من أوروبا الغربية للتخلّص منها في بلدان أخرى، حيث تراوحت بين (٢٥٠-٤٢٥) ألف طن، بنسبة (١-٢٪) من إجمالي ما يولّد من نفايات خطرة[٢].

ونشرت «منظمة السلام الأخضر» دراسةً استقصائية بشأن التجارة الدولية في النفايات، بما في ذلك بيانات بشأن ٣٤ دولة إفريقية، وقدّرت الحجم الكلي لتجارة النفايات بحوالي ٣,٥ ملايين طن، تمّ شحنها من البلدان الصناعية إلى البلدان الأقلّ نموّاً، خلال الفترة (١٩٨٦م إلى ١٩٨٨م)، انظر: الجدول (٢).

(١) الطاهر ثابت: رحلة الباخرة كيان سي، فبراير ٢٠١٦م، متاح على: (http//www.medicalwaste.org).

(٢) عادل رفقي عوض: التلوث الصناعي (النفايات السائلة)، دار الشروق، عمان، ط١-١٩٩٦م، ص (٣٧-٣٨).

جدول (٢)
صادرات النفايات الخطرة إلى بعض الدول الإفريقية خلال ثمانينيات القرن العشرين

موقع الدفن	العام	مصدر النفايات	حجم النفايات (طن)	القيمة المدفوعة (دولار)
سيراليون	١٩٨٠م	الولايات المتحدة الأمريكية	–	٢٥ مليون
زيمبابوي	١٩٨٥م	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٠٠	–
الصومال	١٩٨٦م	الولايات المتحدة الأمريكية	–	٦٠٠ مليون
غانا		–	٨٠٠٠	١٢,٠٠٠
غينيا بيساو	١٩٨٧م	إيطاليا	١٥ مليون/ خمس سنوات	٦٠٠ مليون
الكونغو	١٩٨٧م	–	١ مليون	٤ مليون
غينيا الاستوائية	١٩٨٧م	المملكة المتحدة	٢ مليون	–
نيجيريا	١٩٨٧م	–	٤٠٠٠	–
نيجيريا	١٩٨٧م	إيطاليا	٨٠٠٠ برميل	١٠٠ لكل شهر
غينيا	١٩٨٧م	الولايات المتحدة الأمريكية	١ مليون	–
سيراليون	١٩٨٧م	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٢٥ حقيبة	–
بنين	١٩٨٧م	فرنسا	–	–
نيجيريا	١٩٨٨م	إيطاليا	٢٠٠٠	–

Source: Amlak, M.G., African Countries and the Conventions on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes, Master Thesis, Institute of Comparative Law, McGili University,Montreal, Quebec, Canada, 1992, pp.23.

شكل (١): اتجاهات حركة النفايات غير القانونية بين إفريقيا وأوراسيا (٢٠١٥م)
From: GRID-ARENDAL 2015

وأعلنت منظمة «الإنتربول الدولي»، خلال (يونيو ٢٠١٧م)- فقط- اكتشاف أكثر من ١,٥ مليون طنّ من النفايات غير القانونية العابرة للحدود بجميع أنحاء العالم، خلال عملية عالمية قامت بتنسيقها، تستهدف الشحن غير المشروع للنفايات والتخلّص منها، وكانت آسيا وإفريقيا هما الوجهة الرئيسة للنفايات التي يتمّ تصديرها بصورةٍ غير مشروعة من أوروبا

(١) European Environment Agency, Movements of waste across the EU's internal and external borders, EEA Report ,No 7, 2012, p.18.

(٢) اتفاقية بازل & برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نشرة عن الاتجار غير المشروع في إطار اتفاقية بازل، ديسمبر ٢٠١٠م، ص١.

وأمريكا الشمالية[١].

وتشـــير الإحصاءات الإقليمية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦م) إلى تصريف ٩٤٪ من النفايات الخطرة بالأقطار الداخلية لكلّ إقليم؛ في مقابل ٦٪ يتم تصريفها خارج حـــدود الإقليم، وصلت النســـبة في قارة إفريقيا إلـــى ٩١٪؛ في مقابل ٩٪[٢].

وتصرف الدول المتقدّمة نفاياتها الخطرة- غالباً- إلى مناطق نفوذها الاستعماري القديم.

وترجـــع الزيادة الكبيرة فـــي حجم التجارة الدولية للنفايات الخطرة إلى دول العالم النامي بشكل عام، وإفريقيا خاصّة، إلى ارتفاع معدلات التصنيع بالعالم المتقدّم، والذي يصاحبه زيادة النفايات، وتقلّص المواقع الآمنة لدفنها، والكلفة العاليـــة للتخلّص منها، والتي تُقـــدّر بحوالي ٣ آلاف دولار للطن[٣]، بينما تُباع للدول الإفريقية دون معالجـــةٍ بأقـــلّ مـــن ٥ دولارات للطن[٤]! فضلاً عن الشفافية والمحاسبة ودور جماعات الضغط البيئـــي بالدول المتقدّمة، وفي المقابل الفساد السياسي، وغياب الشفافية، وضعف دور الأجهزة الرقابية، في أغلب الدول الإفريقية.

وشـــهدت القارة الإفريقية، خـــلال العقود الأخيرة، صفقات مشـــبوهة، لنقـــل المخلفات الخطرة ودفنها بأراضيها، مع عدد من الشركات الغربية، ومن ذلك:

- تورط شركات إيطالية وبريطانية وألمانية في تفريغ شحنات نفايات ســـامّة في نيجيريا، وقد بلغ الأمر بالشـــركة الإيطالية التي تصدرت للعملية- نيابةً عن الشركات الأخرى- أن زوّرت أوراقاً تمـــوّه حقيقة تلك النفايـــات التي بلغت حوالي ٣٠٠٠ طن، معبأة في علب صفيح رقيق، وضمنها مواد مسرطنة وأخرى مشعّة، وأفرغت الشركة عبوتها الســـامّة في إحدى مزارع قرية "كوكو" الســـاحلية، بعد ترضية مالية متواضعة لصاحب المزرعـــة، ولم تحاول الشـــركة حتى مجرد دفن هذه النفايات تحت التربة، بل تركتها عرضـــةً للأمطـــار والرطوبة وعبـــث الأطفال، والمساكن التي لا تبعد إلا عشرات الأمتار! وقد أسهمت الصحف النيجيرية في كشف الفضيحة، فتدخلت الحكومة النيجيرية، وطلبت من الشركة الإيطالية سحب نفاياتها[٥].

- اتفاق بعض المســـؤولين بدولـــة "غينيا بيســـاو" مع شـــركات سويســـرية وبريطانية؛ لتصديـــر (١٥ ألف طن) أســـبوعيّاً من نفايات الولايات المتحدة الأمريكية؛ مقابل (١٢٠ مليون دولار) في الســـنة، وهو ما يعادل الدخل القومي لهذه الدولة[٦].

- نجحت إحدى الشركات الغربية «سيسكو» في الحصـــول على «موافقة مكتوبة» من حكومة بنين، وذلك على قيام الشـــركة بنقل (٥ ملايين طن) سنويّاً من النفايات الخطرة إلى دولة بنين؛

(١) https://www.interpol.int/News-and-media/News/2017/N2017-100.

(٢) Secretariat of the Basel Convention, Global trends in Generation and Transboundary Movements of Hazardous Wastes and other Wastes, 2010,p.17.

(٣) تقـدّر إحـدى الدراسـات تكلفة التخلّص من النفايات الخطرة، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بما يتراوح بين (٥٠٠ مليار إلى تريليون دولار) خلال السنوات الخمسين القادمة.

(٤) زيد المال صافية: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسة، ٢٠١٣م، ص٢٨٧.

(٥) سمير رضوان: «النفايات السامّة والصفقات المشبوهة، في: دمار البيئة.. دمار الإنسان»، كتاب العربي، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٥٩.

(٦) محمد زكي عويس: أسلحة الدمار الشامل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص١٥٥.

مقابـــل حصول الحكومة على (٢,٥ دولار فقط) للطن الواحد، في حين تدفع الشركات الأوروبية التي تتولد عنها النفايات (ألف دولار) لشـــركة «سيســـكو» مقابل التخلّص مـــن الطن الواحد. وتشـــير التقارير إلى أنّ حكومة دولة بنين قامت خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٨٨م) باســـتيراد أطنان من النفايات المشعّة من الاتحاد السوفييتي، كما أجرت مفاوضات ثنائية مع الحكومة الفرنســـية لاستيراد نفايات مشـــعّة وخطرة؛ مقابل (١,٦ مليـــون دولار) ومســـاعدات اقتصادية لمدة ٣٠ ســـنة، كذلك وقّعت مع شـــركة أنجلو-أمريكية (Sesco Gibraltar) عقداً بتخزين (٥٠ مليون طن) من النفايات السامّة لعشر سنوات[١]!

- قامت سفينة Probo Koala- تستأجرها شـــركة هولندية- (في ١٩ أغســـطس ٢٠٠٦م) بإفراغ (٤٠٠ طنّ) من البنزين ومخلّفات تنظيف حاويات النفط في مستودع «اكويدو» للنفايات في «أبيدجان» عاصمة كوت ديفوار، وعشـــرة مواقع أخرى حول المدينـــة، إحداها يصل إلى بحيرة، وانطلقت روائح الصوديوم والبنزين المتحلل في أرجاء المدينة، وحاولت السفينة إفراغ حمولتها في «أمســـتردام» لكن الســـلطات وصفتها بأنها «ســـامّة»، ورفعت تكلفـــة تصريفها (من ٢٠ إلى ٩٠٠ دولار للمتر المكعب)، فكان الحلّ الأرخص هو التخلّص منها في «أبيدجان»[٢].

ج- أصناف النفايات الخطرة وأضرارها البيئية والصحية:

تتنـــوع النفايـــات الخطرة فـــي مصادرها وأنواعها بإفريقيا، إلا أنّ أهمّها وأخطرها:

١- النفايات الطبية:

تشـــمل النفايات الطبية: المخلفات الناقلة للعـــدوى، والباثولوجيـــة، والأجســـام الحادة، ومخلفات المســـتحضرات الدوائية، والســـامّة للجينات، والمشعّة، والمخلفات غير الخطرة أو العامّة.. إلخ.

ووفقاً لبيانـــات منظمة الصحّـــة العالمية تبلغ نســـبة النفايات الخطرة بمخلفات الرعاية الصحّيـــة: حوالـــي ١٥٪ فقـــط[٣]، تنتج عن: المستشـــفيات، والمختبرات، ومراكز التشريح، ومختبـــرات البحوث والفحوصـــات الحيوانية، وبنـــوك الدم، ودور رعاية العجزة والمســـنين.. وغيرها.

وتشـــمل مخاطرهـــا الصحّيـــة: الحـــروق نتيجة التعرض للأشـــعة، إصابات وخز الأدوات الحـــادة، التســـمّم والتلّوث عـــن طريق مفعول المســـتحضرات الدوائية، التسمّم والتلوث عن طريق ميـــاه الصرف، وبعناصر أو مركبات، مثل الزئبق أو الديوكسينات[٤] التي تنطلق أثناء حرق المخلفات.

ويتباين معدّل تولّد نفايات الرعاية الصحّية من دولةٍ لأخرى بإفريقيا، فيرتفع نسبيّاً في مصر وإثيوبيـــا والجزائر (١,٠٣ و١,١ و٠,٩٦ كجم/ سرير/ يوميّاً).. على التوالي، بينما ينخفض في الكاميرون والمغرب وموريشـــيوس إلى (٠,٥٥ و٠,٥٣ و٠,٤٤ كجـــم/ ســـرير/ يوميّاً).. على التوالي، وهي معدلات- في مجملها- أقلّ كثيراً من نظيرتها في دول العالم المتقدّم.

وتفتقر معظم البلدان إلى السياسة القانونية

(١) مـروان عبد القادر أحمد: الطاقة المتجددة، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط١-٢٠١٦م، ص٢٩.

(٢) UNEP, Waste Crime – Waste Risks: Gaps in Meeting the Global Waste Challenge, 2015, p.29.

(٣) http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs253/en

(٤) الديوكسينات: مواد كيميائية ثانوية غير مرغوبة خطرة، تـؤدي إلـى إصابات جلدية، واضطراب في وظائف الكبد والجهاز المناعي، والإصابة بالسرطان خلال الأجل الطويل.

لإدارة النفايـــات الطبية، وإلـــى مدافن صحّية سليمة، فمثلاً: ليس لدى إريتريا وليسوتو وغانا تشـــريع لإدارة نفايات الرعايـــة الصحّية، وفي حين يوجـــد أكثر مـــن (١٠٠٠) مرمّد للنفايات في إفريقيا؛ فإنّ كثيراً منها غير فعّال، أو يعمل دون معاييـــر، ولا تتوفر مدافن صحّية للنفايات بدولٍ مثل: غامبيا، وغانا، وليســـوتو، ونيجيريا، والســـنغال، وتنزانيا، ولا يوجد في كينيا وزامبيا سوى مواقع للنفايات الخام.

وقد أدى عدم وجود مدافن صحّية إلى زيادة اســـتخدام المحارق، بما تتضمنه من مخلّفات ســـامّة، وبعضها قد يكون مشعّاً، وعادةً ما تكون تلك المحارق قريبةً جدّاً من التجمعات السكانية، ما يشكّل خطراً صحّياً كبيراً على المجتمع.

وقـــد أُجريـــت دراســـة عـــام ٢٠٠٨م عن العلاقة بين «الرمـــاد» الناتج عن محارق بعض المستشفيات الكينية؛ وتلوث المياه الجوفية في محيط حُفَر ردم الرماد غير المبطّنة، كشـــفت عن ارتفاعٍ كبير- عن الحدود المصرّح بها- في تركيزات عناصر (الكروم والكادميوم والرصاص والفضة والزئبق) بالمياه الجوفية[١].

٢- النفايات الإلكترونية:

تمثّل النفايات الإلكترونية إحدى المشكلات التي تواجه العالم، بسبب مخاطرها الناتجة عن تراكمها وتكدّسها وتصريفها بطرقٍ غير سليمة، وتعاني الـــدول النامية من عـــدم وجود مرادم مجهّزة لحرقها، كما لا تُوجد مصانع لتدويرها.

وتشمل هذه النفايات: البطاريات والحواسيب والشاشات وأجهزة التليفون والتلفاز.. وغيرها، وتتمثل خطورتها في احتوائها على مواد وعناصر

(١) WHO Regional Office for Africa ,Public Health and Environment in the African Region,, 2014, p.47.

تصرف الدول المتقدّمة نفاياتها الخطرة- غالباً- إلى مناطق نفوذها الاستعماري القديم

كيميائيـــة- ضارّة أو ســـامّة- (تقـــدّر بحوالي ١٠٠٠ مادة)، منها: (الزئبق وأكســـيد الرصاص والكادميوم والبولي فينيل).

وفـــي إفريقيا؛ بلغت النفايـــات الإلكترونية المتولدة عام ٢٠١٤م حوالي (١,٩ مليون طن)، وانخفض معدّل تولّدها بالقارة، مقارنةً بالقارات الأخرى، بسبب انخفاض مستوى المعيشة، فبلغ المعدل العام بالقارة (١,٧ كجم/ نسمة)[٢].

ويتباين حجم النفايات الإلكترونية من دولةٍ لأخـــرى بإفريقيـــا، فتتصدرها مصـــر وجنوب إفريقيـــا (٠,٣٧ و٠,٣٥ مليـــون طـــن- علـــى التوالـــي)، ثمّ نيجيريا (٠,٢٢ مليون طن)، بينما ارتفعـــت معدلات التولّد في غينيا الاســـتوائية (١٠,٨ كجم/ نســـمة)، وسيشيل (١٠,٩ كجم/ نســـمة)، وموريشـــيوس (٩,٣ كجم/ نسمة)[٣]، ســـاعد على ذلك السياسات الاقتصادية لبعض الدول.

(٢) United Nations University, The Global E-waste Monitor - Quantities, flows and resources, 2014, p.24.

(٣) United Nations University, The Global E-waste Monitor - Quantities, flows and resources, 2014, p.38.

وبالرغم من «حظر» تصدير النفايات الخطرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلى البلدان غير الأعضاء بالمنظمة، فإنّ آلاف الأطنان من النفايات الإلكترونية تمّ تصديرها من البلدان المتقدّمة إلى البلدان الفقيرة والنامية! بصورةٍ مقنّعة (سلع مستعملة، ومساعدات إنسانية)، بينما الحقيقة هي رغبة الشركات في التخلّص منها بأقلّ التكاليف، فالقوانين الأمريكية والأوروبية تُجبر الشركات على إعادة التدوير؛ ومن ثمّ فإنّ تصديرها لإفريقيا ودول العالم النامي- بصفةٍ عامّة- يصبح أقلّ تكلفةً.

وصدر عام ٢٠١١م عن أمانة اتفاقية بازل (SBC)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، تقريراً بعنوان: (أين توجد النفايات الإلكترونية والمعدات الكهربائية في إفريقيا؟)، ناقش الآثار البيئية والاقتصادية لممارسات إعادة التدوير والتخلّص من المعدات الكهربائية والإلكترونية في خمسة من بلدان غربي إفريقيا: (بنين، كوت ديفوار، غانا، ليبيريا، نيجيريا)، وتمثّلت أهمّ النتائج فيما يأتي[١]:

- تتولّد سنويّاً كمية كبيرة من النفايات الإلكترونية في الدول الخمس، تبلغ أقصاها في نيجيريا وغانا (١,١ مليون طن، و١٧٩ ألف طن/سنويّاً).. على التوالي.

- خلال السنوات القليلة الماضية؛ دخل ما لا يقلّ عن ٢٥٠ ألف طنّ من النفايات الإلكترونية سنويّاً؛ بصورة غير مشروعة إلى موانئ بلدان غرب إفريقيا.

- يتجّه ما يتراوح بين (٣٠٪ إلى ٥٠٪) من النفايات الإلكترونية القادمة من الدول الغربية إلى غربي إفريقيا، حيث يتمّ إصلاح نصفها تقريباً، وإعادة تدوير أو التخلّص من النصف الآخر.

- تُعدّ المملكة المتحدة هي المهيمنة على صادرات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المتجهة إلى غربي إفريقيا، تليها فرنسا وألمانيا بفارقٍ كبير.

- تُعالج جميع النفايات الإلكترونية تقريباً في هذه الدول بصورةٍ غير رسمية وغير منظّمة، وعلى أراضٍ غير مجهّزة، ويتم التخلّص من المواد الضارة التي تنتج عن التفكيك مباشرة في التربة، بالإضافة إلى حرق الأسلاك والكابلات النحاسية، وأغلفة الشاشات والتلفاز[٢]، وغالباً ما تُستخدم رغوة العزل من الثلاجات المفككة، والتي تحوي أساساً مركبات «البولي يوريثان» المحتوية على مركبات الكلورفلوركربون (CFC)، أو إطارات السيارات القديمة، وقوداً رئيساً للحرائق؛ مما يسهم في الأخطار الكيميائية الحادّة والتلوّث طويل الأجل في مواقع الحرق، وانبعاث المواد المستنفدة للأوزون وغازات الدفيئة، بالإضافة للمخاطر الصحّية.

وبالرغم من مسؤولية الشركات العاملة في مجال الإلكترونيات والاتصالات، عن الكمّ الضخم من المخلّفات الإلكترونية الذي تنتجه بالقارة، فإنها لا تمتلك خططاً (حالية أو مستقبلية) للتخلّص الآمن منها بعد انتهاء صلاحيتها.

ويقع بمدينة «أكرا»- في غانا- أكبر مكبّ لتفريغ النفايات الإلكترونية بالعالم، تنبعث منه أعمدةً كثيفة من دخان عمليات الحرق، التي

(١) Secretariat of the Basel Convention &UNEP, Where are WEee in Africa? Findings from the Basel Convention E-waste Africa Programme, December 2011.

(٢) يؤدي حرق الغلاف البلاستيكي للأسلاك- بعد إزالة النحاس- إلى إطلاق كلوريد البوليفينيل ومثبطات اللهب المحتوية على البروم، ما يعرّض العمّال لخطر الإصابة بأمراض جلدية وتنفسية، والتهابات العين، والسرطان.

تستهدف استخراج النحاس والألمنيوم، تنطلق معها كميات كبيرة من الديوكسينات السامّة، وبرغم ذلك؛ فإنّ أكثر أعمال الحرق والتدوير يقوم بها الشباب والأطفال[١]!

وكشفت «منظمة السلام الأخضر» وجود مستويات عالية من المعادن الثقيلة في عينات التربة بمناطق التفريغ، وبخاصّة الرصاص، بتركيزات أعلى ١٠٠ مرّة من المستويات الطبيعية، ومما يفاقم الأزمة تربية الماشية والماعز والدجاج على النباتات التي تنمو بهذه التربة[٢].

ومما يجب لفت الانتباه إليه: الجهل بخطورة تداول هذه المخلفات بين العاملين في هذا المجال، فقد كشفت استبانة أُجريت في السودان: أنّ (٧٢٪) من العاملين في مجال الاتصالات غير ملمّين بخطورة النفايات الإلكترونية، وبعضهم (٢٩٪) لا يأبه بالأضرار، و (٨٤٪) لا يعرفون الجهة المسؤولة عن حماية النّاس منها[٣].

٣- النفايات النووية والمشعّة:

تلجأ الكثير من الدول الصناعية لدفن النفايات النووية والمشعّة خارج أراضيها، نظراً لآثارها البيئية الخطيرة، وقد مثّلت إفريقيا «وجهة رئيسة» لدفنها بأراضيها أو إغراقها في بحارها[٤].

وقد كشفت «منظمة السلام الأخضر»: أنّ الفترة (١٩٨٧-١٩٩٨م) شهدت نقل (١١٥) شحنة نفايات سامّة إلى كلٍّ من أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية[٥].

وتشير دلائل إلى أنّ المياه المحيطة بمنطقة القرن الإفريقي كانت تُستخدم كموقع إغراق منذ اتفاقية لندن (١٩٧٥م)، كذلك تشير عدة تقارير إلى حوادث من الشحنات الإيطالية للنفايات السامّة أو النووية بالصومال- وغيرها من البلدان الإفريقية- في التسعينيات، ووفقاً للمصدر ذاته (السلام الأخضر، ٢٠١٠م) كانت هناك (٩٤) محاولة- أو حالة فعلية- من صادرات النفايات الخطرة إلى إفريقيا بين (١٩٩٤م و١٩٩٨م)، شملت أكثر من (١٠ ملايين طنّ) من المخلفات، ضمنها مواد مشعّة.

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ فإنّ هناك مطالبات بالتحقيق في نفايات سامّة يجري إغراقها في المياه قبالة الصومال في السنوات الأخيرة، وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى: أنه بعد كارثة تسونامي اليابان ٢٠٠٤م؛ توجد عشرات من حاويات النفايات الخطرة تمّ غسلها على شواطئ الصومال دون أي أثر للمكان الذي انتهت إليه، ونتيجةً لذلك؛ عانى السكان مشكلات صحّية خطيرة، مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة، والنزيف، والأمراض الجلدية غير العادية، والوفيات المفاجئة.. بالإضافة إلى شكوى

---

(١) UNEP, Environmental pollution and impacts on public health, 2007.

(٢) http://www.scidev.net/global/digital-divide/multimedia/electronic-waste-dump-supplies-ghana.htm

(٣) محمد عبدالله شريف: التصدي لتحديات النفايات الإلكترونية في إفريقيا.. السودان نموذجاً، فبراير ٢٠١٦م، متاح على: (http://www.sudanile.com).

(٤) تعد اتفاقية لندن (١٩٧٥م) من الوثائق الأولى التي تحدّ من سيادة الدول فيما يتعلق بإغراق النفايات في البحار. وجدير بالذكر في هذا الصدد القرار CM/RES1153(XL) (V111)؛ بشأن إغراق النفايات النووية والصناعية في إفريقيا، وقد أقرته منظمة الوحدة الإفريقية في مايو ١٩٨٨م.

(٥) مسعد عبدالرحمن زيدان: المسؤولية الدولية عن نقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٣٠، العدد ٥٩، الرياض، ٢٠١٤م، ص (٨٢-٨٣).

الصيادين من نضوب الأرصدة السمكية، والذي يعود- غالباً- إلى النفايات السامّة.

٤- المبيدات الخطرة:

تتعرّض أغلب الدول النامية لأخطار صحّية وبيئية بسبب مبيدات الآفات التي تُصَدّر إليها؛ نظراً لافتقارها إلى آليات تنظيمية لتقييم أخطارها بدقّة، والتأكد من أنّها تُستخدم طبقاً للتعليمات، كما لا توجد- في كثيرٍ من هذ الدول- مرافق للتخلّص الآمن من المبيدات الخطرة المزيفة Counterfeit Pesticides.

وتشهد القارة الإفريقية زيادةً كبيرة في وارداتها من المبيدات خلال السنوات الأخيرة، من (١,٢٨ مليون طنّ) عام ٢٠٠٨م؛ إلى (٢,١٢ مليون طنّ) عام ٢٠١٢م، بنسبة (٣٩,٦٪)[١].

وتشير التقارير إلى أنّ قرابة (١٥-٢٠٪) من أسواق المبيدات بالقارة غير قانونية، تعتمد على الواردات الموازية والمواد الكيميائية غير المشروعة، وقد عُثر على مضبوطات من مبيدات الآفات غير المشروعة في ١٥ بلداً على الأقل. ومما يفاقم الأزمة أنّ (٤٠٪ فقط) من البلدان الإفريقية لديها مرافق لمراقبة جودة مبيدات الآفات (منظمة الصحّة العالمية، ٢٠١١م)، بالإضافة إلى انخفاض أسعارها، وعدم اتباع تدابير الحماية اللازمة[٢].

ومن الممكن أن يستمر وجود عدد من مبيدات الآفات القديمة زهيدة الثمن (غير الحائزة على براءة اختراع) لسنوات في التربة والمياه، مثل (D.D.T) والليندين، وقد حظرت هذه المواد البلدان الموقّعة على اتفاقية ستوكهولم ٢٠٠١م.

وتشير التقارير إلى: تراكم أكثر من (٥٠ ألف طنّ) من المبيدات منتهية الصلاحية في أراضي القارة، بما لذلك من تداعيات خطيرة على التربة الزراعية والصحّة[٣]، فمثلاً: صدّرت شركة فيلسيكول الكيماوية (عام ١٩٧٥م) مبيداً مهيّجاً للأعصاب إلى ثلاثين دولة، وقد تمّ توجيه أكثر من نصف صادراتها منه إلى مصر، فنتج عن استخدامه وفاة العديد من المزارعين، وإصابة آخرين بتشنّجات خطيرة، وبالرغم من ذلك استمرت الشركة في التصدير[٤]!

كذلك توفي ١٥ مزارعاً- أواخر ٢٠١٠م- في غانا نتيجةً التسمّم الناشئ عن مبيدات الآفات، وقد حدثت معظم الوفيات بسبب سوء تخزين المبيدات؛ حيث تسربت إلى مخزونات غذائية[٥].

٥- الألغام والمواد القابلة للانفجار:

تُعدّ إفريقيا من أكثر القارات الملغومة، وقد انتشرت الألغام فيها نتيجة الحروب والصّراعات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى انتشار الجماعات المتمردة في بعض أقطارها، خصوصاً مع ما تتميز به الألغام من سهولة التصنيع ورخص التكلفة.

وبحلول مطلع القرن الحالي؛ بلغ إجمالي الألغام بالقارة الإفريقية حوالي (٤٤,٩ مليون لَغَم)، وأكثر الدول تلوثاً بالألغام: مصر وأنجولا وموزمبيق، ثم السودان والصومال

(١) United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI), Illicit pesticides, organized crime and supply chain integrity, 2016, p.38.

(٢) Op.Cit, pp.38-39.

(٣) United Nations Economic Commission for Africa, Africa Review Report on Chemicals, 2009, p.13.

(٤) السيد أحمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية- دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، ١٩٩٤م، ص٣٧.

(٥) Northern Presbyterian Agricultural Services and Partners Ghana's Pesticide Crisis -The need for further Government action, 2012, p.12.

وإريتريـــا وإثيوبيا ورواندا وتشـــاد وناميبيا وليبيريا.

وامتدّ الحيّز المكانـــي لحوادث الألغام بالقارة فـــي ٢٠١٢م ليشـــمل ١٨ دولة إفريقيـــة، بلغ عدد ضحاياها (٣٦٢٨ ضحية)، تراوحت بين قتل (١٠٦٦ حالة)، وإصابـــة (٢٥٥٢ حالة)، بالإضافة إلى (١٠ حالات) مجهولة، بمعدل (١٠ ضحايا/ يوميّاً)[١].

وبالإضافة إلى الخســـائر البشـــرية؛ فإنها تـــؤدّي إلى فقدان التنوع الحيـــوي في المناطق المتأثـــرة بهـــا، وإعاقة الوصـــول إلى الأرض، وعدم القدرة على اســـتغلال مواردها، أو تدهور إنتاجيتهـــا نتيجةً التلـــوث بالعناصر الثقيلة في مواضع زرع الألغام، والمناطق المحيطة.

ثالثاً: حماية إفريقيا من النفايات الخطرة:

نـــصّ الميثـــاق الإفريقي لحقوق الإنســـان والشعوب، الذي تمّ توقيعه من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بكينيا ١٩٨١م، فـــي (مادة ٢١:٣) على: أن تمارس الدول الإفريقيـــة حريتها في ثرواتها ومواردها الطبيعية؛ دونَ مساس بالالتزام بالبيئة والتعاون الاقتصادي الدولي القائم على الاحترام المتبادل والمنصف؛ وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

ويدخل فـــي حماية الثّـــروات: درء مخاطر النفايات على اختلاف أنواعها؛ وذلك لما لها من تأثيرٍ مدمّر على هـــذه الثّروات والموارد؛ يحرم الدولَ والشـــعوب من الاستفادة منها، بالإضافة إلى تأثيراتها الصحّية.

أ- الاتفاقيات الدولية:

١) اتفاقية بازل (١٩٨٩م):

اعتُمدت الاتفاقية فـــي ٢٢ مارس ١٩٨٩م، ودخلت حيز التنفيذ في ٥ مايو ١٩٩٢م، ووقّعت

(١) International Campaign to Ban Landmines, Landmine Monitor Report, 2013, p.37.

١٠٥ دولة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية على الوثيقة الختامية لمؤتمر بازل، وقد صدّق على الاتفاقية ٤٩ دولةً إفريقية، أقدمها نيجيريا (١٩٩١م)، وأحدثها أنجولا (٢٠١٧م).

ووفقاً للاتفاقية: ينبغي أن يتم التخلّص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى في البلد الذي تولّدت فيه، طالما كانت متوافقة مع الإدارة السليمة بيئيّاً، ولا يُسمح بحركات هذه النفايات عبر الحدود إلا وفقاً لعدة شروط، تنطبق على الدول الأطراف في اتفاقية بازل فقط، ومنها:

- تخضع أي حركة عبر الحدود للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى؛ لإخطارٍ مسبق مكتوب من البلد المصدّر، وكذا موافقةٍ مسبقة مكتوبة من البلد المستورد وبلدان العبور.

- يجب تغليف النفايات، ووضع علامات عليها، ونقلها عبر الحدود بطريقة تتفق مع القواعد والمعايير الدولية.

- في حال عدم التمكن من إتمام نقلها عبر الحدود؛ فإنّ بلد التصدير سيضمن عودة النفايات إلى بلد التصدير للتخلّص منها... وفي حالة الاتجار غير المشروع يضمن بلد التصدير عودة النفايات إلى بلد التصدير للتخلّص منها...

- غير مسموح بأي نقل عبر الحدود للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى: بين بلد طرف في اتفاقية بازل وبلد ليس طرفاً بالاتفاقية؛ إلا في حال وجود ترتيبات ثنائية... وفقاً للمادة (١١) لاتفاقية بازل.

٢) اتفاقية باماكو (١٩٩١م):

لاحظت منظمة الوحدة الإفريقية التزايد «المفرط» في عدد العقود المبرمة، بين الحكومات الإفريقية والشركات الأجنبية، بشأن دفن النفايات الخطرة داخل حدودها الإقليمية؛ وما يترتّب على ذلك من أخطار جسيمة على البيئة وصحّة الشعوب الإفريقية.

وبعد فشل اتفاقية بازل (١٩٨٩م) في الحدّ من ذلك- لتمسُّك الدول المتقدّمة بعدم وضع قيود صارمة على تجارة المخلفات الخطرة عبر الحدود، وعدم حثّها على خفض إنتاجها- كان لزاماً تطوير بعض الاتفاقيات الإقليمية والجار إقليمية، يكون لها نفس الطبيعة لإكمال اتفاقية بازل.

ومن ثمّ؛ أُبرمت «اتفاقية باماكو» الخاصّة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا، والتحكم في حركتها عبر الحدود، وإدارتها داخل القارة، وتمّ التفاوض على الاتفاقية في باماكو (مالي) في يناير ١٩٩١م، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٨م، وشمل توقيع الاتفاقية ٣٥ دولة إفريقيّة، ودخلت حيز التطبيق في ٢٥ دولة إفريقيّة.

وتستخدم «اتفاقية باماكو» شكلاً ولغةً مماثلة لتلك التي استُخدمت في «اتفاقية بازل»، ولكنها منحت المفهوم معنى واسعاً؛ بخلاف «اتفاقية بازل»، كذلك كانت أكثر تشديداً في حظر واردات النفايات الخطرة، كما تخلو من الاستثناءات الواردة في اتفاقية بازل بشأن «المواد المشعّة».

وبالرغم من هذه الاتفاقيات وغيرها (كاتفاقية لندن ١٩٧٥م الخاصّة بالإغراق في البحر، واتفاقية روتردام ١٩٩٨م المتعلقة بتصدير المواد الكيماوية، واتفاقية ستوكهولم ٢٠٠١م الخاصّة بالملوّثات العضوية الدائمة)؛ فما زال مسلسل التخلّص غير المشروع من المخلفات الخطرة بأراضي القارة الإفريقية قائماً!

ب - الإدارة البيئية للنفايات الخطرة ومعوقاتها في إفريقيا:

تتمثل أهمّ مبادئ الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة، التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في إعداد التشريعات الوطنية، فيما يأتي[1]:

- مبدأ الملوِّث يدفع Polluter Pays: تُحدّد من خلاله المسؤولية القانونية على الطرف الذي يتسبّب في الضّرر.
- المبدأ الوقائي Precautionary: وهو مبدأ أساسي لحماية الصحّة والسلامة.
- مبدأ واجب العناية Duty of care: وذلك لمن يتعامل أو يدير مواد خطرة.
- مبدأ القرب Proximity: يوصي بمعالجة النفايات، أو التخلّص منها، في أقرب موقع ممكن من مصدر تولّدها.

وتتلخص أهمّ معوقات الإدارة المحلية للنفايات الخطرة بدول القارة فيما يأتي:

- اتساع الفجوة بين سياسة إدارة النفايات وتشريعاتها؛ والإدارة الفعلية للنفايات، وذلك بسبب الافتقار إلى مرافق إدارة النفايات، والتخلُّف التكنولوجي، في أغلب أقطار القارة، وافتقارها إلى لوائح وسياسات؛ تحدّد كيفية إدارة النفايات، وتحدد المسؤوليات.
- غياب الشفافية، وانتشار الفساد في معظم البلدان الإفريقية.
- الحاجة إلى التمويل، والمعرفة التقنية للتعامل مع جمع النفايات والتخلّص السريع منها.
- غياب القطاع الخاص، فبالرغم من إمكاناته، ورغبته في المشاركة في عملية إدارة النفايات، فإنه لا تزال هناك قوانين داخلية- في بعض البلدان- تمنعه من ذلك.

التوصيات:

- رفع مستوى الوعي بمخاطر النفايات الخطرة، واتباع خيارات الإدارة الآمنة والصديقة للبيئة؛ من أجل حماية السكان من المخاطر عند جمع ومعالجة وتخزين ونقل النفايات أو التخلص منها.
- إصلاح النظام الدولي، ومنع ازدواجية المعايير، والتعامل مع بلدان العالم الثالث بنظرة المساواة.
- ضرورة التكاتف الإقليمي بين الدول الإفريقية ومؤسسات الاتحاد الإفريقي؛ لحماية الأراضي الإفريقية.
- التنسيق بين المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية والوطنية؛ لمطاردة المسؤولين والشركات المتورطة في جريمة نقل النفايات إلى الدول الإفريقية.
- إصلاح النظام السياسي الإفريقي؛ للقضاء على الثغرات التي تستغلها مافيا النفايات في إدخال المخلفات الخطرة ودفنها بأراضي القارة.
- تفعيل بنود الاتفاقيات الدولية، وسنّ تشريعات وطنية ملزمة لإدارة النفايات الخطرة بدول القارة.
- تحسين مرافق البُنى التحتية وتطويرها؛ للحدّ من التأثيرات السلبية للنفايات الخطرة.
- تأهيل الأجهزة الرقابية، وتوفير الكوادر البشرية، والتجهيزات الفنية، للكشف عن النفايات الخطرة وتأثيراتها البيئية والصحّية.
- ضرورة إقامة ودعم مشروعات إعادة التدوير، وتوفير المعدات الآمنة لها، وإدماج هذه المشروعات في الاقتصاد الرسمي لبلدان القارة ■

(١) خالد محمد العنانزه، مرجع سبق ذكره، ص ص (٨٦-٨٧).

إفريقيا: بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية

أ. لحسن الحسناوي
باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء – المغرب –.

بدأت القارة الإفريقية، خلال العقدين الأخيرين، تعرف انتعاشاً اقتصادياً مهمّاً، غير أنها لا تزال تُعدّ أكثر مناطق العالم التي تعاني من غياب التنمية، فهي لم تستطع حتى الآن تحقيق تطلعات شعوبها في العيش الكريم.

ويعود ذلك إلى أسبابٍ عدة؛ لعل أهمّها سياسات الدول الاستعمارية للقارة الإفريقية وتبعاتها المستمرة، التي أدت إلى هدم بناها الاجتماعية والاقتصادية، وتركها تموج باضطراباتٍ وحروبٍ مستعرة، تذكيها بشكلٍ متواصل مصالح القوى الخارجية، مما أبقى القارة في صورةٍ مستمرة من التخلُّف؛ نتيجة استنزاف مواردها، وتحويل مجتمعاتها إلى أسواقٍ نافقة للصناعات والمنتجات الخارجية.

هذا النسق المدمّر والمعطِّل طالَ كذلك ما تلجأ إليه القارة من بناء منظمات إقليمية تنموية، سواء بالهيمنة عليها، وتوجيه خططها وسياساتها، ووضعها في إطار العولمة الشاملة، أو بعرقلة مشروعاتها، أو تعطيلها كاملة، فالنُّخب الموالية، والمنح المشروطة، إضافةً إلى الانقلابات والحروب الممنهجة، التي تركزت أساساً في المناطق الإفريقية التي تمتلك الثروات والمعادن النفيسة[1]، كلّها أدت إلى استنزاف الموارد البشرية والمادية الإفريقية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، التي تحاول الوقوف على أبعاد استنزاف الموارد الإفريقية ومظاهره، وانعكاساته على تطلعات الشعوب الإفريقية في التقدّم والتطور، من خلال الجواب عن السؤالين الآتيين:

- **ما أسباب استنزاف الموارد الإفريقية ومظاهره؟**

- **وما مدى تأثيره في الأوضاع التنموية لشعوب القارة؟**

وتسعى الدراسة لبحث مدى صحة الفرضية الآتية: أنّ الأنظمة السياسية الإفريقية، الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وما أنتجته من فساد سياسي واقتصادي في تحالفها مع القوى الغربية، التي تسعى بكلّ الوسائل لتحقيق مصالحها بالقارة، أدت إلى الصراعات والحروب الأهلية والحدودية، والتي لا يزال بعضها مشتعلاً للآن، مخلّفةً وراءها تكاليف باهظةً على المستويين البشري والمادي، سواء بارتفاع الإنفاق العسكري، أو ترحيل الأموال خارج القارة، ومراكمة الديون الخارجية، وهو ما جعل أغلب الدول الإفريقية رهينةً للسياسات التي تُحاك لها في إطار التدافع الدولي للحصول على ثرواتها الطبيعية، مما نتج عنه تخصّصها في تصدير المواد الأولية، واستيراد أغلب حاجياتها الاستهلاكية.

أولاً: موارد التنمية الضائعة في إفريقيا: المظاهر والأسباب:

مع بداية الألفية الثالثة؛ عرفت القارة الإفريقية توجّها جديداً لإعادة تأسيس مؤسّساتها؛ لعلّها تبصر طريقها إلى تحقيق التقدّم لشعوبها، وهكذا جاء «الاتحاد الإفريقي» الحالي امتداداً طبيعيّاً لفكرة الوحدة الإفريقية، ليعزز هذا التوجّه باعتماد مبادرة «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا» (نيباد NEPAD)، التي تمّ دمجها ضمن أجهزة «الاتحاد الإفريقي» لتعزيز الحكم الرشيد.

وقد تضمّنت المبادرة: إعلاناً حول الديمقراطية والتعاون السياسي والحكم المؤسّسي، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة من خلال كفالة السلام والأمن، والديمقراطية والإدارة السلمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد المؤسّسات، واعتماد التنمية على موارد إفريقيا، والشراكة فيما بينها ومع المجتمع الدولي.

وإذا كانت العديد من الدول الإفريقية عرفت إصلاحات سياسية خلال العقدين الأخيرين، أطاحت بالعديد من النُّظم السلطوية، وفتحت المجال أمام التعددية السياسية والتداول السّلمي للسلطة، فإنّ التطوّرات على السَّاحة الإفريقية تكشف عن بعض الانتكاسات، فيما يتّصل بالالتزام بمبادئ «الاتحاد الإفريقي» وأهدافه.

فعلى صعيد تكريس مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وعدم اللجوء إلى السلاح لتسوية الصراعات أو الوصول إلى السُّلطة:

شهدت المنطقة الإفريقية خروقات لتلك المبادئ، خصوصاً الاستيلاء غير المشروع على السُّلطة- مثلاً- في: (إفريقيا الوسطى، غينيا

(١) «الافتتاحية: (قراءات إفريقية).. وهموم القارة»، مجلة قراءات إفريقية، (العدد ٢٠)، ص٣.

بيساو، شرق الكونغو، مالي، مدغشقر)[١]، وإجمالاً: عرفت القارة الإفريقية أكثر من ١٠٠ انقلاب عسكري للاستيلاء على السُّلطة منذ بداية استقلال دولها[٢]-[٣]، والتي مارست فيها بعض الدول الغربية وشركاتها أدواراً مهمّة، وهو ما ساهم في عجز آليات حفظ السلم والأمن في القارة عن تحقيق غايتها.

وعلى صعيد السلم والاستقرار:

لم تنعم القارة بحالة استقرارٍ كامل، فالاستعمار الأوروبي رسم حدوداً بين المستعمرات لا تستند إلى واقعٍ تاريخي أو إثني أو اقتصادي، مما أدى إلى خلق شعوب مؤلفة من جماعاتٍ ذات هويات متباينة، ومتعارضة- في الغالب-.

ولقد كان من نتائج هذا التكوين المصطنع للدولة اندلاع الحروب الحدودية بين بعض دولها مباشرة بعد الاستقلال، وأصبحت القارة الإفريقية، بعد الحرب الباردة، من أكثر مناطق الصراعات والحروب الداخلية، سواء الإثنية أو الدينية، كإثيوبيا، كينيا، نيجيريا، الصومال، سيراليون، أنغولا، الكونغو الديمقراطية، تشاد، ومؤخراً مالي وإفريقيا الوسطى، وحسب قاعدة بيانات جامعة «أوبسالا»؛ شَهِدت إفريقيا حروباً وصراعات مسلحة أكثر مما شهدته أية منطقة أخرى في العالم[٤].

ومن نتائج هذه الصراعات: ارتفاع تكلفتها البشرية والمادية:

فعلى المستوى البشري: خلّفت هذه الحروب ملايين القتلى والجرحى، واللاجئين والمشردين، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، التي تستنزف خيرة العقول الإفريقية[٥].

أما على المستوى المادي: فقد ارتفعت النفقات العسكرية على حساب متطلّبات التنمية، حيث زاد الانفاق العسكري في إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥م) بنسبة ٤٩٪؛ إذ انتقل من ٨,٦ مليارات دولار سنة ١٩٩٦م- إلى ١٢,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٥م[٦].

وتتنوع مصادر تزوّد القارة بالأسلحة، فأكثر من عشرين عضواً في منظمة الأمن والتعاون، في أوروبا والصين وإسرائيل وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، تقوم بتوريد الأسلحة النارية الصغيرة المحرّمة لإفريقيا، كما تزدهر التجارة القانونية في

(١) محمد عاشور مهدي، «بعد نصف قرن من العمل الإفريقي المشترك الاتحاد الإفريقي.. الطموحات والتحديات»، مجلة قراءات إفريقية، (العدد ١٧)، ص ٢٦.

(٢) بوحنية قوي، الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥م)، ص٣.

(٣) وإذا أخذنا بعين الاعتبار المحاولات الانقلابية الفاشلة التي تعرّضت لها معظم النّظم الحاكمة في إفريقيا، فإنّ عدد الانقلابات العسكرية التي عرفتها الساحة الإفريقية سيتضاعف؛ ليصل إلى ما يربو على ٢٠٠ انقلاب. انظر: حمدي عبد الرحمن حسن وآخرون، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، (الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط١، ٢٠١٥م)، ص٨.

(٤) ديفيد ج. فرانسيس، «مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في إفريقيا»، في إفريقيا السلم والنزاع، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٠م)، ص (١٦-١٧).

(٥) وفقاً لتقرير البنك الدولي عام ٢٠١٤م: تضاعف عدد المهاجرين الأفارقة بين (١٩٨٠ و٢٠١٠م)؛ ليصل إلى ٣٠,٦ مليون، وهذا يمثل نحو ٣٪ من إجمالي سكان القارة، مع بقاء ما يقرب من نصف هؤلاء المهاجرين الأفارقة داخل إفريقيا، حيث كانت الوجهات الأكثر شعبية لديهم هي: كوت ديفوار وجنوب إفريقيا وبوركينافاسو. وحسب المنظمة الدولية للهجرة: (IOM) فإن إفريقيا تفقد (٢٠,٠٠٠) مهني كلّ عام منذ ١٩٩٠م. انظر: عبدالحكيم نجم الدين، "إفريقيا والانتقال من "هجرة العقول" إلى كسب العقول"، قراءات إفريقية، شوهد بتاريخ ٠٥ دجنبر ٢٠١٦م، على الرابط: http://www.qiraatafrican.com

(٦) بيتر ستالنيايم داميا بروشارت، وويي اوميتوغن كتالينا بيردومو، «الإنفاق العسكري»، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي- الكتاب السنوي ٢٠٠٦م، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦م)، ص (٤٥٣-٤٧٤).

هذا المجال، فقد تجـاوزت قيمة مبيعات المملكة المتحدة من الأسـلحة لإفريقيـا ١٢٥ مليون جنيه إسـترليني (٢٠٠ مليون دولار) في ٢٠٠٠م، وخلال الفترة بيـن (١٩٩٨م و٢٠٠٥م)؛ تجـاوزت مبيعات الولايـات المتحدة مـن الأسـلحة لإفريقيا ١٥٧ مليـون دولار، والصين ٦٠٠ مليون دولار، وروسـيا ٧٠٠ مليـون دولار، وأوروبا الغربية ١,٢ مليار دولار (باستثناء فرنسـا).. وبلغت قيمة مبيعات الأسلحة الفرنسية وحدها لإفريقيا خلال الفترة نفسها ٩٠٠ مليون دولار[١].

وتجدر الإشـارة إلى: أنه بحلـول ٢٠٠٥م؛ تمّ تخصيـص ٧٥٪ من موارد الأمـم المتحدة (موارد بشرية أو ميزانيات لحفظ السلام) لإفريقيا، علاوةً علـى كونها اسـتضافت «جميع» عمليات السـلام الأممية الثمانية في ٢٠١٣م، وهو ما جعلها متقدمة على سائر المناطق الأخرى.

كما زاد الانفاق العسكري الإفريقي بنسبة ٦٥٪ بين (٢٠٠٢م و٢٠١١م)[٢]، ليصل سـنة ٢٠١٢م إلى ٣٩,٢ مليار دولار[٣]، وهو مـا يعادل أكثر من ثلثي قيمة الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة بها خلال السنة نفسها، والتي بلغت ٥١,٧ مليار دولار.

وأكّد البنـك الإفريقي للتنمية أنـه مقابل كلّ «دولار واحد» يرد إلى إفريقيا في هيئة مسـاعدات خارجية؛ تخسر القارة «١٠ دولارات» في هيئة أموال ومكاسب تغادر القارة بشكلٍ غير شرعي، ففي عام ٢٠٠٩م وحده بلغ حجم الأموال التي خرجت- بشكلٍ غير مشـروع- ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدات المقدّمة للدول الإفريقية[٤].

وحسب منظمة الإغاثة الإنسـانية البريطانية «أوكسـفام»، في تقرير نشـرته في أكتوبر ٢٠٠٧م، فإنّ كلفة النزاعات والصراعات التي عرفتها القارة الإفريقيـة خلال (١٩٩٠م و٢٠٠٥م) بلغت نحو ٣٠٠ مليار دولار، شـملت ٢٣ بلداً إفريقيا، وهذا يساوي تقريباً كلّ المسـاعدات الماليـة والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها[٥].

تراكم الديون الخارجية:

وعلى النقيـض مما سـبق؛ زاد تراكم الديون الخارجية المسـتحقة على الدول الإفريقية، فطبقاً للأمم المتحدة، بلغ الديـن الخارجي الإفريقي في ٢٠٠٧م حوالـي (٢٥٥ مليـار دولار)[٦]، بل أكثر من ذلـك: وصلت قيمة الدين الخارجي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء سنة ٢٠١١م إلى (٢٦٦,٧ مليار دولار)[٧].

وللإشارة؛ فإنّ إجمالي الديون الخارجية، كنسبة من إجمالـي الناتج المحلي لـدول إفريقيا جنوب الصحراء، بلغت ٢٣,١٪ خلال ٢٠١٥م؛ مرتفعةً من ٢٢,٨٪ عام ٢٠١٤م.

---

(١) وانغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، عالم المعرفة؛ ٤١٠، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤)، ص١٢٣.

(٢) أولاويل إسماعيل وسام بيرلو- فريمان، «الإنفاق العسكري في إفريقيا»، في: التسلح ونـزع السلاح والأمـن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢م، ترجمة عمر سعيد الأيوب، أمين سعيد الأيوب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٢م)، ص٢٣١.

(٣) سام بيرلو - فريمان، كارينا سولميرانو، هلين ويلاند، «التطورات العالمية في الإنفاق العسكري»، في كتاب: التسلح ونـزع السلاح والأمـن الـدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٣م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ٢٠١٣م)، ص١٨٢.

(٤) سعيدة محمد عمر، «إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية، اتجاهات الأحداث، (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٣ أكتوبر ٢٠١٤م)، ص (٧١-٧٣).

(٥) الافتتاحية: «إفريقيا وحلم التنمية»، مجلة قراءات إفريقية، (العدد ١٥)، ص٣.

(٦) وانغاري ماي، مرجع سابق، ص٨٨.

(٧) برتران بـادي ودمينيك فيدال وآخـرون، أوضـاع العالم ٢٠١٣م حقائق القـادة والأسـباب الحقيقية للتوترات في العالم، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠١٣م)، ص٢٩٥.

وتبدو الصورة أكثر قتامةً في العديد من الدول الإفريقية التي تجاوزت فيها هذه النسبة أزيد من ٦٠٪، مثل (إريتريا ١٢٧,١٪، غامبيا ٩١,٦٪، موزمبيق ٨٦٪، ملاوي ٨٢٪، غانا ٧٠,٨٪، سيشل ٦٩٪، أنغولا ٦٤,٢٪، السودان ٦٣,٧٪، توغو ٦٢,٣٪)[١].

وبصفةٍ عامة؛ فنسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا أعلى كثيراً من نسبتها في المناطق الفقيرة الأخرى[٢].

أكثر قارات العالم إهداراً لثرواتها:

تُعدّ القارة الإفريقية من أكثر قارات العالم إهداراً لثرواتها، فقد بلغت قيمة الأموال التي خرجت من القارة الإفريقية، خلال العقود الثلاثة السابقة لعام ٢٠٠٩م، وفق أكثر التقديرات اعتدالاً، حوالي ١,٤ تريليون دولار، من بينها ما بين (١,٢ و ١,٣ تريليون) مصنفة كأموال غير مشروعة[٣]، بمقدار حوالي ٢٩ مليار دولار سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٧٠م-٢٠٠٨م).

وقد تسبّب ذلك في خسائر تُقدّر بنسبة ٢٪ من إجمالي الناتج القومي للقارة الإفريقية في السبعينيات، لتقفز إلى ١١٪ عام ١٩٩٧م، وذلك في أعلى معدّل، لتنخفض هذه الخسائر إلى ٤٪ خلال حقبة التسعينيات، لتعاود الارتفاع إلى ما بين ٨٪ و ٧٪ عامَي (٢٠٠٧م و٢٠٠٨م) على التوالي[٤].

كما أنّ قوانين الاستثمار الإفريقية تتيح للمستثمرين الأجانب ترحيل أرباحهم الطائلة التي جَنَوها في بلدان إفريقيا، فالمادة العاشرة من «اتفاقية التعاون النقدي»، بين فرنسا ودول وسط إفريقيا، تقرّ بـ«حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وفرنسا»، فبهذا المبدأ كان من المفترض- كما زعموا- أن تُغرق أموال المستثمرين الأجانب الضخمة بلدان إفريقيا المتعاملة بالفرنك؛ دافعةً عجلة نموّها الاجتماعي والاقتصادي، بَيْد أنّ الوقائع تُظهر أنّ هذا المبدأ يسمح بالفعل لبعض المستثمرين الأجانب بالإثراء في إفريقيا دون أن يساهموا حقيقةً في نموّها الاقتصادي، ذلك أنهم يحققون- جميعهم تقريباً- أرباحاً خيالية، يعيدون ترحيلها بواسطة الحماية التي تؤمّنها لهم التدابير القانونية والاقتصادية لجلّ اتفاقيات الاستثمار التي تجمع الدول الإفريقية بالقوى الدولية[٥].

ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي في ظل غياب تنويع الأنشطة الاقتصادية:

عرفت معدّلات النمو بالقارة الإفريقية تحسّناً كبيراً منذ مطلع القرن ٢١، بعد مُعاناة لعقدين من الركود، إذ تضاعف معدّل نموها من ٢,٦٪ خلال الفترة (١٩٩٠م-٢٠٠٠م) إلى ٥,٣٪، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بل حقّقت بعض الدول الإفريقية معدّلات نموّ مركبة من رقمين[٦]، وترجع

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث ٢٠١٥-٢٠١٦م، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة إفريقيا العالمية)، ص١٠٨. شوهد بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٤م، على الرابط: http://publications.iua.edu.sd/2016-html?layout=edit&id=152.05-00-18-01-12

(٢) راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٥م)، ص (٥٩-٦٠).

(٣) Rapport Conjoint Banque Africaine de Développement ET Global Financial Integrity. Mai 2013. Les Flux Financiers Illicites et la Question des Transferts nets de Ressources Provenance de l'Afrique. 1980-2009-en .3-p 1 . Consulté le 25/2015/08/https://www.afdb.org/fr/

(٤) GLOBAL FINANCIAL INTEGRITY. Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Development. p.11 .12-2015/08/Viewed 25 at: http://www.gfintegrity.org/storage/gfip/documents/reports/gfi_africareport_web.pdf.

(٥) نقولا أغبوهو، الفرنك واليورو ضد إفريقيا، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ٢٠٠٠م)، ص (١١٣-١١٤).

(٦) UNCTAD. Then and now: reimagining Africa's future catalysing investment for transformative growth. (Geneva. 2015). p.2.

هذه المعدّلات الجيدة إلى زيادة المداخيل والتمدن، مما أدى إلى ارتفاع الطّلب المحلي، وتزايد الإنفاق العام، خاصّة على البنية التحتية، وتحسّن كمية المحاصيل بسبب الأحوال الجوية الجيدة، وأخيراً زيادة حجم الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة التي ترتبط استثماراتها بالموارد الطبيعية والصناعية الاستخراجية في إفريقيا.

فقد ارتفع نصيب القارة الإفريقية من إجمالي الصادرات العالمية، البالغ ٢,٣٪ في ٢٠٠٠م، ليصل إلى ٣,٢٪ في ٢٠١٠م، كما بلغ حجم التجارة السلعية من إجمالي التجارة المحلية (٣٢,٥ مليار دولار) في ٢٠١٠م[١].

وبصفة عامة؛ ارتفعت تجارة البضائع بإفريقيا من (٢٥١ مليار دولار) سنة ١٩٩٦م إلى (١١٥١ مليار دولار) سنة ٢٠١١م، وفي الفترة (٢٠٠٧م-٢٠١١م) وصل معدّل نمو الصادرات الإفريقية حوالي ١٢,٢٪، في حين وصل معدّل نمو صادرات الدول الصاعدة والدول المتقدمة ٩,٩٪ و ٧,٤-٪ على التوالي-، خلال هذه المرحلة، والخاصية نفسها تنطبق على الواردات الإفريقية[٢].

إنّ أغلب الدول الإفريقية تشكّل الموارد الأولية ما يفوق ٥٠٪ من بنية صادراتها، بل توجد دول تتعدّى فيها هذه النسبة ٩٠٪، مثل: (جمهورية إفريقيا الوسطى، وبوروندي، وإثيوبيا، وموريتانيا، والسودان، وموزمبيق، وبوركينافاسو، وغنيا بيساو (١٠٠٪) والنيجر، وسيراليون)[٣].

إنّ اعتماد أغلب الدول الإفريقية على تصدير الموارد الطبيعة؛ جعلها رهينةً للطلب العالمي على هذه الموارد، فقد كان لانخفاض أسعار الذرة والنحاس والقطن- بما يزيد على ٢٠٪ منذ ٢٠١٣م- ، وهبوط أسعار الحديد الخام والنفط- بأكثر من ٥٠٪-، آثارٌ سلبية على البلدان المنتجة (للنفط) مثل: أنغولا ونيجيريا والجزائر، والبلدان التي تصدّر (الحديد الخام) مثل: ليبيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا، و(النحاس) مثل: جمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا، و(الألماس) مثل: بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا، وهو ما ستكون له كثير من الانعكاسات على الوفاء بمتطلبات شعوبها التنموية، ما من شأنه أن يولّد اضطرابات سياسية بهذه الدول، خصوصاً إذا علمنا أنّ عقود الاستخراج تجعل الدول هي التي تتحمل نتائج تغيّر الأسعار؛ بدلاً من أن تحمل أعباءها شركات النفط الضخمة والقادرة ماليّاً.

وقد كلّف الانخفاض الدراماتيكي لأسعار السّلع إفريقيا (٥٠ مليار دولار)؛ من خلال ما خسرته من إيرادات بين (١٩٨٦م-١٩٩٠م)، وهو ما يزيد على ضِعف المبلغ الذي حصلت عليه المنطقة من المساعدات خلال الفترة نفسها.

وكانت هناك عدة أسباب لهذا الانخفاض الشديد: ظهور منافسة أشدّ من قبل الاقتصادات الآسيوية الناشئة، إلى جانب أسواق جديدة للمواد الصناعية أو البديلة؛ وانهيار الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى إغلاق أحد المنافذ أمام بعض منتجات الدول الإفريقية؛ ومع هبوط الأسعار أفرط الأفارقة في الإنتاج أيضاً، الأمر الذي ترتّب عليه مزيد من الانخفاض في الأسعار، وخلال الفترة بين (١٩٧٠م و٢٠٠٥م) انخفض نصيب إفريقيا جنوب الصحراء من السوق العالمية من ٤٪ إلى ٢٪.

(١) المرجع السابق، ص84.

(٢) UNCTAD. Economic development in Africa report 2013 Intra-Africa trade: unlocking private sector dynamism. (United Nations publication. 2013-9). p 8.

(٣) Commission économique pour l'Afrique. Union Africaine. Tirer le plus grand profit des produits de base africains: l'industrialisation au service de la croissance. de l'emploi et de la transformation économique. (Addis-Abeba. 2013-121). p.120.

وفي العقود الأخيرة، استفادت العديد من الدول الآسيوية من نقلٍ موسّع للتكنولوجيا الغربية واليابانية، حتى أصبحت العديد من شركات هذه المنطقة تتقاسم الأسواق العالمية- عند مستوى معيّن- مع الشركات الغربية واليابانية، لذلك؛ طرأ تغيّرٌ ملاحظ في توجهات السياسة التصديرية في إفريقيا، فبعد أن كان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يحظيان بثلثي الصادرات الإفريقية، وبما يقرب من نصف وارداتها، أصبحت الصين والهند تحتلان صدارة الشركاء التجاريين لإفريقيا، غير أنّ أنماط الطّلب من هذه الدول الآسيوية، يمكن هو الآخر أن يعزّز التخصّص المزمن للعديد من الاقتصاديات الإفريقية في تصدير السّلع الأولية.

ويبدو أنّ تجربة البلدان الأقل نموّاً، و٣٣ منها في إفريقيا، تؤكّد هذا الخطر، ففي عام ٢٠١١م شكّلت المواد الأولية الزراعية والوقود والمعادن والخامات أكثر من ٩٦٪ من صادرات أقلّ البلدان نموّاً إلى الصين، وبقيت قيمة مجموع الصادرات من المصنوعات من أقلّ البلدان نموّاً إلى الصين دون مليار دولار، فيما فاقت قيمة الواردات المصنّعة من الصين ٣٨ مليار دولار[١].

لهذا؛ فالدول الإفريقية التي ضعفت نتيجة عوامل عدم الاستقرار الداخلي؛ تجد صعوبة في إثبات نفسها في عولمةٍ تعيد إنتاج صورة التبعية، واقتصاد تصدير المنتجات الأولية، وهو ما يُرجعه راي بوش Ray Bush إلى السياق التاريخي لاندماج القارة في الاقتصاد العالمي، نتيجة تسويات ما بعد الاستعمار التي رسّخت الاقتصادات الجديدة في التبعية التجارية والسلعية القديمة التي أفادت أوروبا والدول الصناعية[٢].

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٣م)، ص٥٦.

(٢) راي بوش، مرجع سابق، ص٨٤.

وعلى الرّغم من التغيّرات الاقتصادية الدولية، وعدم الاستقرار السياسي ببعض المناطق الإفريقية، عرفت وضعية الاستثمارات الأجنبية الخارجية بالقارة استقراراً، إذ عرف مستوى تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو القارة الإفريقية تضاعفاً بحوالي ثلاث مرات بين (٢٠٠١م و٢٠٠٦م)؛ إذ وصلت قيمتها إلى ٣٠ مليار دولار[٣]، وفي ٢٠١٤م بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بإفريقيا (٥٤ مليار دولار)، وقد توجهت نحو التنقيب عن البترول والغاز والخدمات المالية، كما أنها تركزت في عددٍ محدودٍ من الدول، منها: جنوب إفريقيا، والمغرب، ونيجيريا[٤].

وإذا كانت الاستثمارات الخارجية المباشرة في إفريقيا تتركز في الصناعات الاستخراجية؛ فإنها في الآونة الأخيرة بدأت تتجه نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ففي سنة ٢٠١١م يظهر أن الصناعات الاستخراجية لم تستقطب سوى ٢٨٪ مقابل ٣٨٪ للصناعة، ثم ٣٤٪ للخدمات، التي تشمل قطاعات استراتيجية، مثل الاتصالات والقطاع المالي[٥]، وهو ما كان له استمرار خلال ٢٠١٢م، إذ استقطب القطاع المالي حوالي ٥٦٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقارة[٦].

وعرفت مصادر الاستثمارات الخارجية الموجهة للقارة تنوعاً مهمّاً، وذلك بزيادة حصّة القوى الصاعدة من هذه الاستثمارات، خصوصاً من الصين والهند.

(٣) رولان فورشهار، «إفريقيا- اتجاهات المرحلة»، في برتران بادي، ساندرين تولوتي، أوضاع العالم ٢٠٠٨م دليل سنوي اقتصادي جيو-سياسي عالمي، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠٠٨م)، ص١٩٣.

(٤) جان- جوزيف بوايو، «إفريقيا محط أطماع شركات الجنوب المتعددة الجنسية»، في برتران بادي ودمينيك فيدال، أوضاع العالم ٢٠١٤م جبابرة الأمس والغد، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠١٤م)، ص١٨٣.

(٥) المرجع السابق، ص١٨٣.

(٦) UNCTAD. World investment report 2015: reforming international investment governance. (New York and Geneva. 2015). p36.

وما يثير الانتباه: تزايد الاستثمارات الخارجية المباشرة ما بين الدول الإفريقية؛ إذ انتقلت من ١١٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة بالقارة خلال الفترة (٢٠٠٣م-٢٠٠٨م)، إلى ١٨٪ خلال (٢٠٠٩م-٢٠١٤م)، وبذلك أصبحت ثاني مصدر للاستثمارات بالقارة بعد دول الاتحاد الأوروبي خلال هذه المرحلة[١].

وبرغم التغيّرات التي بدأ يعرفها توجّه الاستثمار الخارجي بإفريقيا نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فإنّ الدول التي تتوفر على البترول والمعادن والموارد الطبيعية لا تزال تُعدّ المستقطب الرئيسي لهذه الاستثمارات، ففي سنة ٢٠١٣م مثلّت هذه الدول نسبة ٩٥٪ من ارتفاع الاستثمارات الخارجية بإفريقيا، وذلك لكون القارة الإفريقية باتت تحتل موقعاً مهمّاً في خريطة إنتاج الطاقة العالمية، ففي ٢٠١٠م شكّل إنتاج القارة من النفط ١٢,٤٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وبذلك مثلت الصادرات النفطية الإفريقية ٤٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية من النفط.

ثالثاً: استمرار تحدي التنمية بالقارة الإفريقية:

أ - الفقر المتوطن في القارة:

إذا كانت القارة الإفريقية قد حقّقت نموّاً اقتصاديّاً مهمّاً مع بداية القرن الحالي؛ فإنه لم يُترجم إلى نموٍّ اجتماعي يثمر فُرص عملٍ تنتشل ملايين الأفارقة من براثن الفقر والبطالة، فالشعوب الإفريقية لا تزال تعاني من نسبٍ كبيرة من الفقر.

فحسب تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فإنّ البلدان التي تسجّل أعلى نسبة من حيث عدد السكان الفقراء- حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد- هي: (إثيوبيا ٨٧٪، وليبيريا ٨٤٪، وموزمبيق ٧٩٪، وسيراليون ٧٧٪)[٢]، أي أنّ القارة الإفريقية لم تحقق الأهداف المتعلقة بخفض الفقر بمقدار النصف بنهاية ٢٠١٥م، حيث إنّ نسبة السكان في إفريقيا (باستثناء منطقة شمال إفريقيا) الذين يعيشون على أقل من «دولار وربع دولار» في اليوم كانت عام ١٩٩٠م نحو ٥٦,٥٪، وانخفضت بحلول ٢٠١٠م إلى ٤٨,٥٪، وبرغم انخفاض معدّل الفقر؛ فإنّ عدد الفقراء في إفريقيا ازداد إلى (٤١٤ مليون نسمة) في ٢٠١٠م؛ مقارنةً بـ ٣٧٦ مليون عام ١٩٩٩م، و٢٩٠ مليون عام ١٩٩٠م، وكذلك ازداد نصيب القارة من عدد الفقراء على المستوى العالمي من ١٥٪ عام ١٩٩٠م- إلى ٣٤٪ عام ٢٠١٠م[٣].

ب - عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي:

تعاني العديد من دول القارة من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي؛ على الرغم مما تتوفر عليه من أراضٍ صالحة للزراعة، وهو ما يجعل هذه الدول على درجةٍ كبيرة من الانكشاف والتبعية الخارجية التي تؤثر بشدّة في استقلالية الإرادة القومية لهذه الدول.

---

(١) Banque africaine de développement. Organisation de coopération et développement économique. Programme des nations Unies pour le développement. Perspectives économiques en Afrique 2015 Développement territorial et inclusion spatial. édition OCDE. viewed 28 /10/2015. at: http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/aeo/2015/PDF_Chapters/Overview_AEO2015_FR-web.pdf.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص٣١.

(٣) United Nations Economic Commission for Africa. African Union. African Development Bank and United Nations Development Programme. MDG 2014 report assessing progress In Africa toward the Millennium development Goals. (Addis Ababa. first printing. October 2014). p 1-12.

فوفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO للعام ٢٠١٠م؛ فإنّ هناك ٢٩ دولةً في العالم كانت تواجه معضلات غذائية حادّة، تستوجب تدخلاً إغاثيّاً دوليّاً لتوفير القمح والخبز، والمؤسف وجود ٢٠ دولةً إفريقية بتلك القائمة، وهي: (زيمبابوي، وإريتريا، وليبيريا، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وبنين، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغينيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالي، وموزمبيق، والسودان، وأوغندا)[١].

لقد أصبحت «معضلة الغذاء» هي المنفذ الرئيس الذي تلج منه القوى الكبرى في العالم (وأذرعها من المؤسّسات الدولية) للتغلغل في القارة الإفريقية لاستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعة، تحت وطأة الحاجة إلى القمح ورغيف الخبز، ومن ثمّ تذعن سياسات الدول الإفريقية لجزرة «المعونات الإغاثية والغذائية» من الدول والهيئات المانحة؛ ولو على حساب الاعتبارات والمصالح الوطنية، خصوصاً أنّ نحو ٨٥٪ من احتياجات دول جنوب القارة وغربها وشرقها من محصول القمح، ذي الأهمية الاستراتيجية، تأتي من الخارج[٢].

ت - تدهور نوعية التعليم وجودته:

أما على مستوى التعليم؛ فالقارة الإفريقية تواصل إحراز تقدّم مطرد نحو ضمان تمكين جميع الأطفال من إتمام التعليم الابتدائي، ولقد ارتفع إجمالي صافي معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في إفريقيا من ٦٤٪ سنة ٢٠٠٠م- إلى ٨٤٪ في ٢٠٠٩م[٣]، ففي تقرير لليونسكو- بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١م- جاء فيه: زاد الإنفاق الحقيقي على التعليم في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من ٦٪ خلال العقد الماضي، لكن على الرّغم من هذه الاستثمارات؛ فلا يزال عددٌ كبير من بلدان المنطقة بعيداً جدّاً عن توفير التعليم الابتدائي الجيد لجميع الأطفال[٤]، علاوةً على ذلك لا تزال معدلات الانقطاع عن الدّراسة مرتفعةً للغاية نتيجة الصراعات وانخفاض الميزانيات، كما أنّ التقدّم في مجال زيادة معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي بطيء في معظم البلدان[٥].

ث - الصحّة أبطأ القطاعات نموّاً:

ويُعدّ قطاع الصحّة أبطأ القطاعات نموّاً في البلدان الإفريقية كافة، فصحّة الأمهات والأطفال تثير قلقاً، بالإضافة إلى الأمراض المعدية، مثل نقص المناعة المكتسبة HIV والملاريا والسل، ومؤخراً: الإيبولا.

ولقد نجحت إفريقيا في تسجيل تقدّم ملاحظ في الحدّ من نسبة وفيات الأطفال، فقد ارتفعت النسبة من ١,٢٪ في الأعوام من (١٩٩٠م- ٢٠٠٠م) إلى ٢,٤٪ في ٢٠١٠م، وعلى الرغم من هذا؛ تقع ٢٤ دولة إفريقية- من أصل ٢٦ دولة- ضمن أعلى معدلات وفيات أطفال أقلّ من ٥ سنوات، وتشير تقارير منظمة الصحّة العالمية إلى تراجع معدلات وفيات الأمهات؛ إذ وصلت إلى ٥٧٨ حالة وفاة لكلّ مائة ألف حالة عام ٢٠١٠م، مقارنةً بـ ٥٩٠ حالة عام ٢٠٠٨م، منخفضة بنسبة ٤٦٪ عن ١٩٩٠م، إلا أنه على الرّغم من هذا لا تزال ٣٦ دولة إفريقية- من أصل ٤٠- تقع ضمن أعلى نسبة معدلات وفيات الأمهات.

---

(١) مصطفى شفيق علام، «أفرقة التنمية».. ثغرات في مؤشرات «الإرادة القومية» بالقارة السمراء»، قراءات إفريقية، (العدد ١٤)، ص١٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص١١٠.

(٣) مفوضية الاتحاد الإفريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا في عام ٢٠١٢م، (أبدجان، ٢٠١٣م)، ص١٣.

(٤) الافتتاحية: «إفريقيا وحلم التنمية»، قراءات إفريقية، مرجع سابق، ص٣.

(٥) مفوضية الاتحاد الإفريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مرجع سابق، ص١٣.

وقد انخفضت معدلات الوفيات نتيجة (الإيدز) من ١,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م، إلى ١,٢ مليون عام ٢٠١٠م، كما انخفضت نسبة المصابين الجدد بنسبة ٢١٪ عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ١٩٩٧م، وعلى الرّغم من هذا التحسن فما يزال حاملو الفيروس في إفريقيا يمثّلون ٦٨٪ من إجمالي عدد حاملي الفيروس في العالم، ٦٠٪ منهم نساء[١]، لذا فإنّ الدول الإفريقية مطالبة بالاستمرار في جهودها الوقائية، واستثمار المزيد في علاج الحاملين للفيروس، وإلا ستكون التكلفة كبيرة بفقد عددٍ كبير من العنصر البشري الإفريقي المهم في عملية التنمية.

ج - فرص العمل:

ويبقى من أهمّ التحدّيات التي تواجه القارة- حاليّاً ومستقبلاً-: توفير فرص العمل للشبّان، فمن المنتظر أن يرتفع عدد الشباب في القارة إلى ٢٤٦ مليون بحلول ٢٠٢٠م، مما سيتطلب توفير ٧٤ مليون فرصة عمل في السنوات العشر المقبلة للحيلولة دون ارتفاع البطالة[٢]؛ إذ إنّ نسبة ١٧٪ من الشّباب حاليّاً- في الدول الإفريقية ذات الدخل الضّعيف- هي التي تتوفر على فرص عمل، مقابل ٣٩٪ في الدول ذات الدخل المتوسط الأقل، و ٥٢٪ في الدول الإفريقية ذات الدخل المتوسط العالي[٣].

خاتمة:

في الختام؛ نخلص إلى أنّ النمو الاقتصادي الذي حققته أغلب الدول الإفريقية مع بداية القرن الحالي، والذي جاء نتيجة تزايد حدة التنافس الدولي على مواردها الطبيعية، ما زال لم يترجم في شكل تنوّع اقتصادي يحقق تطلعات الشعوب الإفريقية في إحداث تطوّر حقيقي، يشمل جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العمل على تبنّي هياكل سياسية واقتصادية وثقافية تعكس تاريخها وتعقيد وخصوصية شعوبها وبيئتها الاجتماعية، وتعمل على تغيير هذه المعادلة الاستنزافية للموارد الإفريقية

ولهذا؛ فإنّ مسؤولية تجاوز الأزمات والمشكلات الإفريقية تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، خصوصاً هيئات المجتمع المدني، باتخاذ منظومة متكاملة من المواقف؛ منها التأسيس النظري والتخطيط العلمي لاستراتيجيات تخرج بالقارة من واقع الصراعات المريرة التي تعيش فيها، وذلك بالعمل على تبنّي هياكل سياسية واقتصادية وثقافية تعكس تاريخها وتعقيد وخصوصية شعوبها وبيئتها الاجتماعية، وتعمل على تغيير هذه المعادلة الاستنزافية للموارد الإفريقية.

ومن الأهمية بمكان: التشديد على ضرورة السّعي إلى إيجاد حلولٍ مناسبة محليّاً لمشكلات الحكم، والموارد، إذا كان الهدف هو تطوير القارة وتحقيق التنمية الشاملة لشعوبها، فما من مجتمع تطوّر بنجاح وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الأجنبية، والنماذج السياسية والاقتصادية والثقافية المستوردة من الخارج، كما هو شأن أغلب الدول الإفريقية اليوم، فلم يحدث أبداً في تاريخ الإنسانية أن تطوّر شعب مستعبَد، أو مستعمَر، بمساعدة ظالمه السابق! ■

---

(١) Commission économique pour l'Afrique. Union Africaine. op.cit. p 36-37.

(٢) الافتتاحية: «إفريقيا وحلم التنمية»، قراءات إفريقية، مرجع سابق، ص٢.

(٣) Commission économique pour l'Afrique. Union Africaine. . op. cit.p 38.

تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في إفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات

أ. حفيظة طالب

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية والدولية- جامعة أمحمد بوقرة/ بومرداس

شكّلت تنزانيا استثناءً في بلوغ نموذج الوحدة الوطنية، في بيئةٍ إفريقيّة مليئة بالتناقضات الموروثة عن المستعمِر، الذي صنع الحدود دون تقديرٍ للخصائص والتنوعات الثقافية والدينية، إذ نجحت تنزانيا في الوصول إلى مرحلة: «الاندماج الاجتماعي»[1]، عبر توظيف مجموعة

(١) يُعدّ مفهوم «الاندماج الاجتماعي» مفهوماً معقداً جدّاً، وهو يعني: انصهار كلّ المجتمعات المحلية- على اختلافها- في كيان اجتماعي واحد، يتضمن هدفاً إجابيّاً؛ ينضوي على احترام تكافؤ الفرص بين كل التركيبات المجتمعية، بحيث تصل من خلاله، أي دولة تضم عرقيات مختلفة، إلى تنظيم العلاقات الإنسانية بطريقة عادلة، إضافةً إلى عنصر مهمّ جدّاً، وهو: سيادة هوية واحدة جامعة لكلّ الأطياف

من العوامل والخصائص الثقافية والطبيعية، لبناء دولة منسجمة بكيانَيْن: أحدهما قاري (تنجانيقا)، والآخر بحري (جزيرة زنجبار).

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على نقاط القوة التي وظّفتها تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي وضمان الاستقرار الداخلي، من خلال التطرق إلى طبيعة الاستراتيجيات المتبعة لبلوغ الاندماج؛ عبر إدارة التنوع الذي تزخر به البلاد، والتي جعلت منها في الوقت نفسه نموذجاً يُحتذى به في شرق القارة الإفريقية ووسطها.

ومما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- إلى أي مدًى يمكن الحديث عن تنزانيا بوصفها نموذجاً ناجحاً؛ من حيث بلوغ معايير الاندماج الاجتماعي[1]؟

ولغرض تفسير الظاهرة محلّ البحث؛ تمّ اعتماد فرضية مفادها: «أنه كلّما تقاربت سياسات النُّخب الحاكمة ضمنيّاً مع خصوصيات التركيبات الاجتماعية المختلفة؛ تمكّنت الدولة من تعزيز معايير الاندماج الاجتماعي».

المحور الأول: جغرافية الدولة والمجتمع في تنزانيا:

تتمتع «تنزانيا» بمجموعة من الخصائص التاريخية والجغرافية والمجتمعية، منحتها خصوصيةً ثقافيةً مميزة، في ظلّ بيئةٍ إقليمية متوترة جرّاء العجز السلطوي عن استيعاب التركيبات الاجتماعية المختلفة، بعكس تنزانيا التي وُفّقت إلى حدٍّ كبير في تجسيد: دولة وطنية منسجمة.

أولاً: جغرافية الدولة التنزانية:

ظلّ الجزء القاري من تنزانيا (تنجانيقا) تحت حماية ألمانيا حتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، لتصبح بعدها محميةً تابعةً لبريطانيا في إطار توصيات هيئة الأمم المتحدة، ونالت تنجانيقا استقلالها عام ١٩٦١م، لتتحد مع جزر (زنجبار، وبيمبا) بعد استقلالهما من الاحتلال البريطاني عام ١٩٦٣م، لتتشكل بعد ذلك جمهورية تنزانيا الاتحادية في ١٩٦٤م من جزأين: ١- قاري هو: (تنجانيقا)، ٢- بحري هو: جزيرة (زنجبار)، وهذا أصل كلمة «تنزانيا».

وتقع تنزانيا في شرق القارة الإفريقية على شاطئ المحيط الهندي، وتتربع على مساحة إجمالية قدرها ٩٤٥,٨٧٧م٢، انظر: الخريطة (١).

خريطة (١): الموقع الجغرافي للجمهورية التنزانية المتحدة

المصدر: http://almasdaronline.com/article/90961

المجتمعية، قد تختلف مع الهويات الثانوية الموجودة؛ ولكن لا تتعارض معها أو تُقصيها. انظر:
United Nations Research Institue For Social Development, «Social Integration: Approaches And Issues», World Summit for Social Development, UNRISD Briefing Paper N° 1, March 1994, Available At a: http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/510920DA18B35A6880256B65004C6A7B/$file/bp1.pdf

(١) تتمثل أهم معايير «الاندماج الاجتماعي» في: مدى انصهار الأفراد ضمن مجتمع واحد، يمتثلون فيه إلى قيمه، مدى اكتساب الأفراد هوية سياسية تعزز انتسابهم إلى مؤسسات الدولة، مقدار فعالية الدولة في إنجاح مشروع الاندماج الاجتماعي أو عرقلته، وأخيراً أهم معيار أو المرتكز الرئيس للاندماج الاجتماعي هو: مدى شيوع ثقافة المشاركة السياسية الديمقراطية. للمزيد انظر: «مفهوم الاندماج الاجتماعي للفئات المهجرة في الواقع السوري»، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦/٣/١٢م، الرابط: http://www.dcrs.sy

ثانياً: جغرافية المجتمع التنزاني:

يُقدّر عدد سكان تنزانيا بـ ٥٧,٧٧١,٤٣٠ نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٧م.

وتعرف تنزانيا تنوّعاً عِرقيّاً، مثل باقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضمّ ما يقارب ١٢٥ مجموعةً عِرقية، موزّعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخرى إفريقية، ويدين غالبية سكانها بالإسلام، في حين يدين باقي الشعب بالمسيحية.

هذا التعدّد الديني والعِرقي لم يؤثّر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا؛ على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية، وهذا ما يستدعي البحث عن العوامل التي ساعدت تنزانيا في الحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي، منذ استقلالها، وعلى مدار ٥٣ عاماً.

ومن أشهر المجموعات العرقية في تنزانيا نجد: ماساي، بانتو (العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين)، سوكوما (أكثر من ٣ ملايين)، تشاغا، هيا، نياموزي (كلّ مجموعة منها تضمّ أكثر من مليون فرد)، وهناك العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد: كالمجموعات العربية، الباكستانية، الهندية، والأوروبية.

ويعيش حوالي ٩٠٪ من سكان تنزانيا في المناطق الريفية، بينما يقطن حوالي ١٠٪ من السكان في المناطق الحضرية (دار السلام، موانرا، تابورا، مبيا).

تبلغ نسبة المسلمين في تنزانيا ما يقارب ٦٠٪، في حين تصل نسبة المسيحيين إلى ٣٠٪، إضافةً إلى الديانات الأخرى (مثل: الهندوسية، والبوذية) بنسبة ٤٪ من السكان التنزانيين.

والأمر المميّز لدولة تنزانيا الاتحادية هو حرية المعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كلّ العرقيات، لضمان الاستقرار السياسي، فهنالك حظرٌ تجاه الجماعات الدينية الراغبة في تشكيل أحزاب سياسية، ورفضٌ لتبنّيها للشعارات الدينية أو العِرقية[١]، وهذا مما يكفل لكلّ مجموعة عرقية ودينية خصوصياتها وأهدافها؛ دون إقصاء أو تهميش المجموعات الأخرى.

ولكن هذا لا يعني غياب التصرفات المتطرفة التي تسعى إلى إثارة الفتن والعنف في أوساط الجماعات العِرقية، إلا أنّ سياسة التسامح الديني التي تبنّتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللُّحمة بين جميع أفراد الدولة التنزانية[٢].

المحور الثاني: طبيعة النظام السياسي في تنزانيا:

ارتبط تاريخ تشكّل الدولة الإفريقية- عموماً- بالحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية؛ مما استلزم تشكيل حركات تحررية لمناهضة المستعمر وتحقيق الاستقلال، وهذا ما جعل قادة التحرير يستكملون عملية البناء السياسي عبر قيادتهم للدولة وفَرْض منطقهم في الحكم، وهذه النقطة تشترك فيها كلّ دول القارة دون استثناء؛ بوصفها مستعمرات أوروبية.

يُعدّ الرئيس جوليوس نيريري Julius Nyerere المهندس الأول لتنزانيا الحديثة، حيث عمَدَ إلى تأسيس جمعية (تنجانيقا الاتحاد الوطني الإفريقي) (TANU) عام ١٩٥٥م، وحوّلها إلى حزب سياسي يتجاوز الولاءات

(١) Tanzania 2015 International Religious Freedom Report, pp.1,2, Available At a: https://www.state.gov/documents/organization/256291.pdf

(٢) ibid, p.1.

العِرقية، في ظلّ النزاعات التي شهدتها المناطق الداخلية، والتي كان عمداؤها يناهضون سياسة (TANU)، إلا أنّــه لعب على وتر المشــاعر القومية والوحــدة الوطنية لتعبئــة الجماهير؛ مما ســاهم في فوز مرشّــحيه في الانتخابات البرلمانية- في إطار الحكــم الذاتي لتنجانيقا أثناء الاحتلال البريطاني-، واســتمر ذلك إلى غاية تحقيق الاستقلال لتنجانيقا في ١٩٦١م[١].

وتنزانيــا- كباقي دول القــارة- مرّ نظامها السياسي بمرحلتين أساسيتين:

أولاً: مرحلة الأحادية الحزبية:

بعد إعلان الاســتقلال السياســي لتنزانيا عــام ١٩٦١م، وتولّي نيريري الســلطة رئيســاً للجمهورية، تمّ إعــلان الأحادية الحزبية بحكم القانون عام ١٩٦٢م، وتمّ تعديل الدستور من قِبل البرلمان، كما تــمّ الإبقاء على نظام الانتخابات برغــم وجــود حزب واحــد في الســلطة، مع ضرورة كسب النائب للدعم الشعبي قبل وصوله للبرلمان.

وبعد اتحــاد تنجانيقا وزنجبار، في ١٩٦٤م، أصبح دستور الأولى هو الدستور المؤقت لتنزانيا الاتحادية- واستمر حتى دستور ١٩٧٧م-، ومن أبرز ســمات هــذا التطور: إنشــاء حكومتين، واثنيــن من الأحــزاب السياســية (TANU) فــي تنزانيا القاريــة وAfro Shirazi Party (ASP)[٢] فــي زنجبار، لكن تــمّ العودة لنظام الحزب الواحد باتحــاد (TANU) و (ASP) ضمــن تكتل أو حزب واحد، بتســمية Chma Cha Mapiduzi (CCM)، وبهــذا أصبــح هو المهيمن على العملية السياســية في تنزانيا الاتحادية بداية من ١٩٧٧م.

اعتمد النظام السياســي فــي عهد الحزب الواحد سياسةً اقتصادية اشتراكية، قائمة على مبدأ الاعتماد على الــذات، والتي تُعرف باللغة الســواحلية التنزانية بكلمة «أوجاما»، التي نصّ عليها إعلان أروشــا عــام ١٩٦٧م[٣]، وتتمحور حول محاولة القضاء على التهميش والإجحاف الاقتصــادي، وتحقيق العدالة والمســاواة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص؛ بما يضمن حســن العلاقات فيما بين المجموعات العِرقية.

وفي هذه الفترة تحديداً؛ مثلما كانت سيطرة الدولة على السياســة والإعــلام، كانت هنالك أيضاً ســيطرة مطلقة للدولة علــى الاقتصاد؛ والذي انعكس فيما بعد بالســلب على الاقتصاد التنزانــي؛ ما اســتدعى إعادة هيكلــة النظام السياسي والاقتصادي معاً.

ومــا يميّز تلــك الفترة، مــن حيث علاقة المجموعات الدينية والعرقية فيما بينها، علاقة السلام والتسامح، فبالرغم من محاولة الرئيس المســيحي (نيريري) إضعاف قوة المســلمين العدديــة؛ فإنه في الوقت نفســه وضع نموذجاً تعليميّــاً استحســنته المجموعات المســلمة والمســيحية.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى: ســاهم التناوب على الســلطة بين المســلمين والمســيحيين في توفير بيئةٍ ملائمة للاندماج الاجتماعــي، بالرغم من التضييــق الذي طال

(١) C.K. Omari, «Ethnicity, Politics And Development», Africa Study Monographs, Volume 7, March 1987, PP.66,67.

(٢) هذا الحزب كان قبل الاستقلال يمثل العنصر الإفريقي والشيرازي المسلم في زنجبار، رغبة من بريطانيا في التفريق بين المسلمين العرب والمسلمين الأفارقة.

(٣) يتضمن «إعلان أروشا»: ضرورة تعبئة الموارد البشرية من أجل التنمية؛ بالاعتماد على الذات بدلاً من رأس المال أو ثروة أصحاب النفوذ، حيث تتعلق التنمية الاشتراكية- حسب نيريري- باستغلال ثلاثة عوامل رئيسة، وهي: (الأراضي، السياسات الجيدة، والقيادة الجيدة).

الممارسات التعليمية للمسلمين[١].

فبعد الاستقلال مباشرة؛ عرف مسلمو زنجبار تضييقاً كبيراً على حقوقهم وحرياتهم الدينية، وفي هذه الفترة تحديداً حدثت مذبحة زنجبار ١٩٦٤م؛ بفعل السياسات العنصرية لرئيس زنجبار آنذاك «عبيد كرومي»؛ بتواطؤ مع الرئيس نيريري، وبعد وفاة كرومي تولّى «عبود جمبي» رئاسة زنجبار، فحاول إعادة إحياء الثقافة الإسلامية، إلا أنه لم يدم طويلاً في الحكم؛ نتيجة إرغامه على الاستقالة[٢].

لكن على الرغم من تلك الوقائع؛ فإنّ هذا لم يجعل الدولة التنزانية تقع في صراعات دينية أو نزاعات عرقية، وذلك بفعل إيمان الشعب التنزاني ككل بفكرة المواطنة في المقام الأول، متجاوزين المصالح الخاصّة، وإضافةً إلى أنّ المناظرات الدينية أدّت دَوْراً كبيراً في تعزيز الاندماج الاجتماعي؛ فقد أصبحت تقليداً مميّزاً لتنزانيا[٣].

ثانياً: مرحلة التعددية السياسية:

تبنّت تنزانيا التعددية السياسية، وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية (حوالي ١٤ حزباً)، رغبةً منها في الانفتاح السياسي، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا، وإفريقيا عموماً، من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية، ساهم في استمرار نظام سياسي يهيمن عليه «حزب واحد» مع وجود معارضة ضعيفة ومجزّأة، ومن ثَمَّ ظهرت تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أنّ حزب (CCA) فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية في ١٩٩٥م.

نظام الانتخابات في فترة التعددية:

أصبحت الاستحقاقات الرئاسية تُجرى من خلال المنافسة بين مرشحي الأحزاب، ووفق نفس نظام الفترة الأحادية «نظام الفائز الأول»، أما على المستوى التشريعي؛ فإنّ المنافسة على المستوى الوطني والمحلي، في إقليم زنجبار، أصبحت تتم وفق نمط النظام الانتخابي المختلط المعروف بـ «النظام المختلط المرتبط»، الذي خضع للتعديل عدة مرّات؛ حول عدد المقاعد ونِسب تمثيل المرأة[٤].

ويمكن تلخيص نظام الانتخابات البرلمانية في تنزانيا في الجدول (١):

جدول (١): نظام توزيع المقاعد في البرلمان[٥]:

تنجانيقا	إقليم زنجبار
يتم انتخاب ٢٦٤ نائباً، يضاف لهم ١٠ نواب يعينهم الرئيس+ ٥ نواب ينتخبهم مجلس نواب إقليم زنجبار من بين أعضائه + النائب العام بحكم وظيفته + المتحدث الرسمي. المجموع = ٢٨١.	انتخاب ٥٠ نائباً، يضاف لهؤلاء النواب ١٠ آخرون يعيّنهم الرئيس+ النائب العام بحكم وظيفته + المتحدث الرسمي. ومن ثَمَّ يصبح المجموع = ٦٢ نائباً.
يتم إضافة مقاعد خاصّة بالنساء بما يقارب نسبة ٤٠٪ من ٢٨١ نائباً؛ أي ١١٣ عضواً من النساء، بمعنى: ٢٨١+١١٣ = ٣٩٤ نائباً.	يتم إضافة ٢٠ عضواً من النساء في إقليم زنجبار، بمعنى ٦٢+٢٠=٨٠ نائباً.

(١) علي جبريل الكتبي، «تنزانيا في إفريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل ٢٠١٥م، ص (٣-٤).

(٢) سالم خميس محمد الزنجباري، «دخول الإسلام وانتشار الثقافة الإسلامية في زنجبار»، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإسلام في إفريقيا، ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م، جامعة إفريقيا العالمية، متوفر على الرابط: http://dspace.pdf.9/1/2922/iua.edu.sd/bitstream/123456789

(٣) يونس عبدلي موسى وفوزي محمد بارو (فوزان)، «مسلمو تنزانيا: الطموحات والتحديات»، الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، نوفمبر ٢٠١٦م، ص (٢، ٣).

(٤) سعيد إسماعيل ندى، بعد انتخابات ٢٠١٥ مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد ١٣، العدد ٤٤، ٢٠١٦م، ص٨٠.

(٥) المرجع نفسه، ص (٨٠، ٨١).

يتم توزيع المقاعد الإضافية على المستوى الوطني على الأحزاب التي يحصل كلٌ منها على ٥٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، أما في زنجبار: فيتم توزيع المقاعد الإضافية على الأحزاب التي يحصل كلٌ منها على نسبة ١٠٪ من مقاعد البرلمان.

وفي السياق نفسه؛ نرى أنّ التحوّل إلى التعددية في الجزء القاري من تنزانيا الاتحادية اتسم بالاستقرار، بعكس زنجبار التي عرفت نوعاً من الاشتباكات والقمع لأحزاب المعارضة، وبخاصّة حزب الجبهة المتحدة المدنية Civic United Frant (CUF)، وبذلك ظلّ الحكم استبداديّاً في زنجبار[١]؛ نتيجة برنامج الحزب القائم على المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي، إلى جانب محاولة الحدّ من شعبية هذا الحزب بالتضييق على ممارساته.

ويمكن قراءة المشهد الانتخابي في تنزانيا لعام ٢٠١٥م في الجدول الآتي:

جدول (٢): تجليات الوضع الانتخابي في تنزانيا لعام ٢٠١٥[٢]:

نوع الانتخابات	الاتحاد	زنجبار
الرئاسة	- ترشح ٨ مرشحين للموعد الرئاسي. - الجبهة المدنية المتحدة لم تقدّم مرشحا.	- ترشيح ٦ مرشحين لرئاسة إقليم زنجبار. - حزب الديمقراطية والتنمية لم يقدّم مرشحا.
البرلمان	شاركت كلّ الأحزاب في الموعد الانتخابي من الجهتين.	
البرامج الانتخابية	- جلّ الأحزاب السياسية أبدت اهتمامها بالقضايا نفسها: ملكية الأراضي، مجانية التعليم والصحة، القضاء على الفساد. - الاختلاف كان بإقليم زنجبار، حيث أكّد حزب الجبهة المدنية المتحدة CUF على النضال من أجل الحكم الذاتي.	

من خلال الجدول يتبين: أنّ (الجبهة المدنية المتحدة)، المعارضة لحكم الاتحاد وتطالب بالانفصال، قاطعت الانتخابات الرئاسية، كما يظهر التقارب الفعلي بين: (حزب الديمقراطية والتنمية) و (الجبهة المدنية المتحدة)؛ عبر دعم مرشّح الأخيرة، ورفض تقديم مرشحه فيما يخصّ رئاسيات زنجبار.

تلخيص نتائج الانتخابات:

جدول (٣): نتائج رئاسيات تنزانيا ٢٠١٥م[٣]:

الرئيس	النسبة ٪
جون ماكوفولي	٥٨,٥
إدوارد لواسا	٤٠
أنا ماغويرا	٠,٦٦٥
لوتاسا بمب	٠,٤٣
جانكلين كاسامبالا	٠,٠٥
فهمي ناسورودفوتوا	٠,٠٥

جدول (٤): نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥م بتنزانيا[٤]:

الحزب	مقاعده بالبرلمان
حزب الثورة الحاكم	٢٢٢ مقعداً
حزب الديمقراطية والتنمية (معارض)	٧٠ مقعداً
حزب الجبهة المدنية (معارض)	٦٢ مقعداً
حزب الاتفاق الوطني لبناء الإصلاح المتطور	مقعد فردي
حزب التغيير من أجل التحالف والشفافية- وطنيون.	مقعد تعويضي

يظهر في الجدول (٣):

فاز مرشح الحزب الحاكم (جون ماكوفولي)؛ لتستمر بهذا سيطرة الحزب على مجريات

(١) BII 2016/ Tanzania Country Report, P 4, Available At a: https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2016/pdf/BTI_2016_Tanzania.pdf

(٢) سعيد إسماعيل ندا، مرجع سابق، ص (٨٣- ٨٥).

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٦.

(٤) Tanzania Affairs, 2015 Election And Results, Available At a: https://www.tzaffairs./2015-elections-results/01/org/2016

العمليـــة الانتخابيـــة فـــي تنزانيا، الرئاســـية والبرلمانية، فالجـــدول (٤) يبيّن حصد الحزب الحاكم- أيضاً- أكبر عـــدد من المقاعد (٢٢٢ مقعـــداً)، في حين حـــلّ حـــزب الديمقراطية والتنمية بالمركز الثاني بـ(٧٠ مقعداً).

أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية في إقليم زنجبـــار؛ فقد تمّ إلغاؤها بســـبب تأكيد (حزب الجبهة المدنيـــة) على فوزه قبل إعلان النتائج، وهذا ما يعكس خوف الحزب الحاكم من وصوله إلى الحكم في زنجبار.

وبإلقاء نظرة على واقع العِرقيات في تنزانيا: نلاحظ غياب مشـــكلات الهُويّة فـــي تنجانيقا (الجزء القاري)، وكانت مشكلة تنزانيا الاتحادية تكمن في زنجبار (الجـــزء البحري)، الذي كان يطالب بتوســـيع الحريات الدينية والاســـتقلال الذاتي في إدارة الإقليم نظراً نظراً لأن الأغلبية المطلقة فيه للمسلمين، لكن بعد تشكيل حكومة الوحـــدة الوطنية عام ٢٠١٠م في زنجبار، والتي نشأت بوصفها حلّاً توافقيّاً بين الحزب الحاكم (CCA) وحـــزب (الجبهـــة المتحـــدة المدنية المعارضة)، عاد الاستقرار إلى جزيرة زنجبار[١].

وما يمكن قوله حول مسلمي تنزانيا، وزنجبار أساساً، هو:

أنهم عاشوا أوضاعاً سياســـية واقتصادية صعبة، خصوصـــاً في مرحلة الأحادية الحزبية، لكن فـــي عهد التعدديـــة أُتيحـــت لهم فرصة الوصول إلى الحكم وتولّي المناصب الســـيادية، وكذا بناء الجامعات والبنوك الإسلامية، إضافةً إلى إنشـــاء قنوات إعلامية لمناقشة المشكلات الاجتماعية[٢]، كمـــا تمكّنت الأحزاب المعارضة ذات التوجّـــه الإســـلامي من صياغـــة برنامج سياسي واسع، وحشـــد تأييد شعبي على غرار الجبهة المدنية المتحدة[٣].

وعلى هـــذا الأســـاس يتضـــح: أنّ النظام السياســـي في تنزانيا الاتحاديـــة عرف تحولاً وتغيّراً شكليّاً؛ نظراً لبقاء هيمنة الحزب الواحد ونفوذه في السياسة مقارنةً بأحزاب المعارضة.

أما بالنســـبة لحقوق التركيبات الاجتماعية المختلفة؛ فكانت مضمونة بالنسبة للجزء القاري لتنزانيا، مـــع توفّر نوع من الحرية السياســـية والدينية فـــي زنجبار ذات الأغلبية المســـلمة، ومـــن ثَمَّ فإنّ التحدي الحقيقـــي لوحدة تنزانيا الاتحادية هو: الشـــعور بالتهميش لدى مسلمي زنجبار؛ مما يســـتدعي اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال عملية الاندماج الاجتماعي.

المحور الثالث: استراتيجيات بلوغ الاندماج الاجتماعي في تنزانيا الاتحادية:

إنّ من بين أهمّ شروط الاندماج الاجتماعي: ســـيادة السلام وروح التســـامح بين كلّ طوائف المجتمع الواحد ومكوّناته، من خلال التنشـــئة الاجتماعيـــة على احترام الآخر وحســـن الظن به، وذلك عبر توظيف الأسرة، الجماعة الإثنيّة، المدرســـة، المراكـــز الدينيـــة، لتحقيق ذلك، فاستيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي يتطلب إثراء التفاعـــل الثقافي والحضاري دون الوصـــول إلى مرحلة التفـــكّك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماجٍ عكسي[٤]، إضافةً

(١) BII 2016/ Tanzania Country Report, op cit, p.5.

(٢) يونس عبدلي موسى وفوزي محمد بارو (فوزان)، مرجع سابق، ص٥.

(٣) كمال محمد جاه الله، «مستقبل الوجود الإسلامي في تنزانيا في ضوء التحديات المعاصرة»، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١٧، سبتمبر ٢٠١٣م، ص٨.

(٤) نور الدين بلقاسم، «الإدماج والاندماج، المفهوم الدلالات والشروط الموضوعية»، ورقة مقدمة في الندوة العلمية حول الإدمـــاج والانـــدمـــاج... الرهـــانات والاستراتيجيات

إلى تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المناهج التربوية، ودسترة التعدّد.

ومن أهمّ الاستراتيجيات التي اعتمدتها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي:

أولاً: التداول على السلطة ودورية الانتخابات:

بعد اتحاد كلٍّ من تنجانيقا وزنجبار، في ٢٤ أبريل ١٩٦٤م، أصبح رئيس زنجبار آنذاك الشيخ عبيد كرومي (المسلم) نائباً للرئيس نيريري، وبعد التعديل الدستوري الذي أقرّ التعددية نصّت المادّة ٤٧ في الفقرة الثانية على: أنّ انتخاب رئيس زنجبار يكون في نفس الانتخابات الرئاسية العامّة، كما نصّت الفقرة الثالثة من المادّة نفسها على: إلزامية أن يكون المرشّح للرئاسة من جزء معيّن في الاتحاد (تنجانيقا، أو زنجبار)، وفي الوقت نفسه يكون النائب من الطرف الآخر[١].

وقد أكد التاريخ السياسي لتنزانيا الاتحادية وجود التداول السلمي للسلطة، وذلك عبر دورية الانتخابات ودوران النُّخب؛ حتى إن كان بشكلٍ داخليّ بواسطة نفس الحزب (CCM)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٥): يوضح التناوب على الرئاسة والنيابة في تنزانيا[٢]:

العام	الرئيس	النائب الأول
١٩٦٤-١٩٧٢م	جوليوس نيريري؛ من تنجانيقا (مسيحي).	عبيد كرومي؛ من جزيرة زنجبار (مسلم).
١٩٧٢-١٩٨٤م	//	حسن موينى؛ من جزيرة زنجبار (مسلم).
١٩٨٥-١٩٩٠م	علي حسن موينى؛ من زنجبار.	جوزيف سيدني فاريوبا؛ من تنجانيقا (مسيحي).
١٩٩٠-١٩٩٥م	//	جون صامويل مالسيلا ١٩٩٠-١٩٩٤م؛ من تنجانيقا (مسيحي). كليوبا ديفيد مسويا ١٩٩٤-١٩٩٥م؛ من تنجانيقا (مسيحي).
١٩٩٥-٢٠٠٥م	بنجامين ويليام مكابا؛ من تنجانيقا (مسيحي).	علي جمعة على غاية ٢٠٠١ من زنجبار (مسلم).
٢٠٠٥-٢٠١٥م	ميريشو جاكايا كيكوتي؛ من زنجبار (مسلم).	٢٠٠٥-٢٠١٠م علي محمد شين؛ من تنجانيقا (مسلم). ٢٠١٠ -٢٠١٥ محمد بلال غريب من تنجانيقا (مسلم).
٢٠١٥م	جون ماكوفولي؛ من تنجانيقا (مسيحي).	سامية سولوهو من زنجبار (مسلمة).

ومن خلال الجدول يتبين: أنّ تنزانيا الاتحادية سارت على نهج سياسيٍّ مميّز، عبر التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، كما يتضح بقاء الرؤساء في السلطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط، مثلما نصّ عليها دستور ١٩٧٧م، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على الرئاسة والنيابة في تنزانيا.

والمرجعيات»، جامعة تونس، ص (١٠، ١١)، متوفر على الرابط: http://www.isajc.rnu.tn/sites/default/files/integration-ar2.pdf

(١) Background History Of The Union», Available» At a: file:///C:/Users/ACER/Downloads/historical_overview%20(3).pdf

(٢) من إعداد الباحثة، بتصرف، بالاستناد إلى: leaders Who Held The Position Of The Vice» President Since 1964», Available At a: http://www.vpo.go.tz/document_storage/leaders.pdf

ومن ثَمَّ فما يمكن قوله هو: أنّ احترام القيادات السياسية في تنزانيا للدستور؛ أعطى خصوصية مميزة للدولة التنزانية في شرق إفريقيا.

ثانياً: الوحدة الوطنية في إطار التنوع بدلاً من مبدأ القبلية أو العرقية:

من بين الاستراتيجيات التي تبنّتها الدولة التنزانية الحديثة: خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء؛ بالرغم من التعدّد العِرقي الذي يفوق ١٠٠ عِرقية، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً.

وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف؛ تمّ تجنب تعبئة العِرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، إذ إنّ تنزانيا بعد الاستقلال عرفت أزمة اقتصادية حادة، ولكن على خلاف باقي الدول الإفريقية في ذلك الوقت؛ كان الجميع في تنزانيا فقراء على قدم المساواة، مما عزز تحقيق مشروع «الشعور بالهوية الوطنية وغياب المشكلات القبلية»، وهذا ما عجزت عنه الجارتان أوغندا وكينيا[١].

وهذه الوحدة الوطنية قد كرّسها الدستور التنزاني عبر إقراره المساواة بين جميع النّاس في التمتع بالحقوق، وحظر التمييز على أساس: العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدّين، الثروة، النَّسب، الرأي السياسي وغيره من الآراء، والأصل القومي أو الاجتماعي[٢].

كما أنّ مما يُحسب لتنزانيا- بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي- هو طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني، التي لا تجعل للانتماء العِرقي أو القبَلي دورٌ في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العِرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، وفي الإطار نفسه؛ فإنّ الانتماء العِرقي لا يشكّل مجالاً للضغط السياسي من قِبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العِرقيات وحشد التأييد.

ثالثاً: استغلال وفرة الأراضي الزراعية:

وجدت تنزانيا الاتحادية بعد الاستقلال نفسها أمام مجموعة من التحديات التنموية التي أنهكت عاتقها، مما استلزم تنمية هذا البلد الإفريقي الفقير لضمان استقراره، وقد ساهمت الوفرة الواسعة في الأراضي الزراعية بتنزانيا في توفير الجوّ المناسب للسلام العِرقي، ومنه الاندماج الاجتماعي، فهذه الثروة جعلت القبائل والعِرقيات التنزانية المختلفة في غنى عن التنافس فيما بينها، ومن ناحية أخرى: لم يتسبب عامل الوفرة في تقسيم المجموعات العِرقية إلى مناطق غنية بالأراضي وأخرى فقيرة، وهو ما أدى إلى المساواة في الحصول على الموارد، وتسهيل سُبل العيش المشترك.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ بداية بناء الدولة في تنزانيا ارتبط بشكلٍ وثيق ببناء الأمّة، عبر توظيف مجموعة من السياسات الاقتصادية؛ لتحقيق الاندماج بين كلّ المجموعات العِرقية التي تسكن إقليمها.

رابعاً: توظيف المناهج التعليمية:

أدت المدارس- بمختلف مراحلها- دَوْراً مهمّاً في التنشئة الاجتماعية، حيث عملت السياسات التعليمية الموحّدة على ترسيخ فكرة الاندماج الاجتماعي واحترام الآخر، ضمن العيش في إطار الوحدة من خلال التنوع[٣]، حيث تمّ النظر

(١) A Potted History of Tanzania», Available At a:» http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_Tanzania.pdf

(٢) الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، جمهورية تنزانيا الاتحادية، ٢ جويلية ٢٠١٢م.

(٣) علي جبريل الكتبي، مرجع سابق، ص٥.

إلى التعليم بوصفه نشاطاً اجتماعيّاً يساهم في تطوير الذات الفردية، ويجعل الفرد يفكر ويعمل، ومن ثَمَّ يُنتج المعرفة ولا يستهلك فقط، وهذا عبر بناء فردٍ يفكّر بمنطق المصلحة العامّة لا الخاصّة، وعلى هذا؛ وُظّفت البرامج التعليمية لخدمة المصلحة والوحدة الوطنية.

كما أنّ تنزانيا تعتز بثروةٍ لغوية هائلة؛ إذ تضمّ حوالي ١٢٧ لغةً محلية، وقد تبنّت اللغة السواحلية لغةً وطنية رسمية، حلّت محلّ الإنجليزية وقت الاحتلال، وتمثّل في الآن ذاته لغة البانتو في الهيكل والمفردات، وهذا ما منحها ارتباطاً وثيقاً بالعديد من اللغات المحلية، مما سهّل تقبلها من قِبل المجموعات العِرقية[١].

وفي هذا الصدد؛ سخّرت الدولة التنزانية وزارتين لترويج استخدامها وتعميمه، وهما: وزارة التعليم، ووزارة تنمية المجتمع والثقافة الوطنية، اهتمت الأولى بتدريس اللغة السواحلية على جميع المستويات، أما الثانية فقد اهتمت بتنمية اللغة السواحلية، وتوسيع نطاق استخدامها.

المحور الرابع: تحديات الحفاظ على الاندماج الاجتماعي في تنزانيا:

على الرغم من هذا الانسجام الذي بلغته تنزانيا؛ فإنّ البلاد لا تزال أمام تحديات عدّة للمحافظة على استقرارها الداخلي، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

الاقتصاد الوطني التنزاني من بين الاقتصاديات الأسرع نموّاً في منطقة شرق إفريقيا ووسطها، حيث بلغ نسبة ٧,١٪ في ٢٠١٥م؛ بفعل الأداء الفعلي والمميز لقطاعَي الاتصالات والتعدين.

إلا أنّ ضعف القطاع الزراعي بسبب تقلبات المناخ، والأساليب التقليدية، إضافة إلى الاعتماد على التعدين كمجالٍ للتصدير بشكلٍ أساسي، يجعل الاقتصاد التنزاني عرضةً للاختلالات أمام تغيّرات الأسعار، وفي مقابل ذلك لا تزال تنزانيا تعاني الفقر وارتفاع معدلات البطالة، مما جعلها تحتل المراتب الأخيرة (١٥١-١٥٢) في تقارير التنمية الإنسانية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامَيْن (٢٠١٠ - ٢٠١٤م)[٢]. وهذا ما يتطلب إعادة مراجعة وهيكلة الاقتصاد التنزاني؛ حتى لا يشكّل ذلك تحدّياً سلبيّاً للدولة التنزانية مستقبلاً.

ثانياً: على المستوى السياسي:

لا تزال تنزانيا تعاني من غياب ثقافة سياسية تنافسية بين الأحزاب السياسية؛

اللغة السواحلية لغة وطنية (رسمية) حلّت محلّ الإنجليزية

(١) Language Policy for Education and» Development in Tanzania», Available At a: https://www.swarthmore.edu/sites/default/files/assets/documents/linguistics/2007_sa_eleuthera.pdf

(٢) United Nation, «Economic Commission For Africa», United Republic Of Tanzania, Country profie 2015, March 2016, Avialable At: https://www.uneca.org/sites/default/files/images/ORIA/CP/tanzania.pdf

بالرغم من انتقالها نحو التعددية الحزبية، حيث لا يزال حزب (CCM) الثوري يقود الدولة في ظلّ غياب معارضة فعّالة.

إضافةً إلى افتقار تنزانيا للموارد المالية، وسيطرة السمات الشخصية وأصحاب النفوذ على الوصول للقيادة الحزبية؛ بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير، دون نسيان عامل: الافتقار إلى المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصّةً في المناطق الريفية، نتيجة انعدام الاتصال الشعبي بالأحزاب السياسية.

وبالعودة إلى مجمل الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات ٢٠١٥م، والتي اتسمت بالعنف في إقليم زنجبار، حيث أُصيب ما يقارب ١٠٠ شخص من أعضاء (الجبهة المدنية المتحدة)، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، على إثر الاحتجاجات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وفي الإطار نفسه؛ قام الرئيس بحظر جميع التجمعات إلى ٢٠٢٠م؛ ردّاً على الدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار «بوكونا» (التحالف ضدّ الدكتاتورية في تنزانيا)[١]، وهذا ما يعكس فشل النظام السياسي في احتواء المعارضة.

وفي سياق الحديث عن التعديلات الدستورية في تنزانيا؛ فقد طالبت عدة هيئات بضرورة تعديل الدستور، ففي عام ٢٠١٥م قامت الجمعية التأسيسية، التي تضمّ ٦٢٩ مندوباً من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، باقتراح التعديلات الدستورية؛ كان من بين هذه الاقتراحات اعتماد نظام حكومي وفق ثلاثة مستويات: (حكومة البر الرئيسي، حكومة زنجبار، وحكومة الاتحاد)، بعدما كان قائماً على حكمٍ شبه ذاتي لزنجبار وحكومة الاتحاد، لكن بفعل هيمنة الحزب الحاكم من حيث العدد، ونظراً لاتفاق كلٍّ من (الجبهة المدنية المتحدة) و (حزب الديمقراطية والتنمية)، تمّ العدول عن هذا القرار؛ لأنّ- حسب الحزب الحاكم-: مثل هذه القرارات تهدّد وحدة تنزانيا[٢]، لكن هذا الاقتراح كان من شأنه أن يساهم في إعطاء إقليم زنجبار الاستقلالية من حيث الحكم، وكذا توسيع الحريات الدينية بالنسبة للمسلمين، سواء على مستوى البرامج التعليمية أو في الحكم وفق الشريعة، كما أنه قد يمهّد نحو تحقيق هدف الانفصال، وتشكيل دولة مسلمة في زنجبار.

ومن هذا المنطلق؛ فإنّ تنزانيا بحاجةٍ إلى إعادة ترتيب أوضاعها السياسية، ومنح المعارضة الحرية القانونية في ممارسة نشاطاتها.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي:

تشهد معظم دول شرق إفريقيا انعداماً للأمن والاستقرار الداخلي، فباستثناء تنزانيا تُصنف جلّ دول المنطقة في خانة الدول الهشّة؛ حسب تقارير منظمة التّعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضرّ باستقرار تنزانيا، فتداعيات الصراعات في المنطقة تداعيات عابرة للحدود الوطنية، كالاتجار بالأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفرار الجماعات الإرهابية من دول المصدر، مما يستلزم من تنزانيا أخذ احتياطاتها الأمنية؛ بالتنسيق مع الدول المجاورة على كلّ المستويات؛ لمجابهة التهديدات اللاتماثلية، والحفاظ على الاندماج الاجتماعي.

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص١٤٩.

(٢) Stephanie M. Burchard, «Making In Tanzania, Part- One», Africa Watch, Voulume 6, October 2014, Available At a: https://www.ida.org/en/ExploreIDAResearch/ResearchRelatedPages/AfricaWatch.aspx

الخاتمة:

إنّ بلوغ تنزانيا مرحلة «الاندماج الاجتماعي» كان تتويجاً لمجهودات النُّخب الحاكمة المتوالية على السلطة في تنزانيا، وثقافة القابلية- بالنسبة للأفراد- للاندماج ضمن مركّبٍ اجتماعي واحد.

إلا أنّ هذا لا يُخفي حجم التحديات التي لا تزال تنتظر تنزانيا للحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة، وتوتر المحيط الإقليمي جرّاء انتشار التهديدات العابرة للحدود.

وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج النقاط الآتية:

- تنزانيا بلدٌ ثري ثقافيّاً واجتماعيّاً، مرّ في تشكّله بعدة مراحل إلى غاية وصوله للجمهورية التنزانية المتحدة عام ١٩٦٥م، وقد تمكّن من بناء أمّة واحدة بثقافات متعددة، وبهذا نجح فيما عجزت عنه معظم الدول الإفريقية التي حقّقت الاستقلال معه في الفترة نفسها.

- لم تتغير طبيعة النظام السياسي في تنزانيا؛ برغم الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، إلا أنه حافظ في الوقت نفسه على سياسات واستراتيجيات إدارة التنوع؛ بعيداً عن الدوافع الشخصية أو المطامع السياسية.

- إدارة التنوع الثقافي والديني في تنزانيا ارتبطت بتوظيف مجموعة من الخصائص التي تتميز بها تنزانيا، إضافة إلى تجاوب المجتمعات المحلية مع مشروع الوحدة الوطنية ■

البحوث الجامعية باللغات الإفريقية:
رصد ومتابعة

أ. محمد تفسير بالدي
باحث دكتوراه - جامعة القرويين/ دار الحديث الحسنية

موضوع «الكتابات الجامعية باللغات الإفريقية» من المواضيع التي لم تحظ بعناية الباحثين في الدراسات الإفريقية؛ بالرغم من جدّيته وتعلّقه بمصير اللغات المحلية بإفريقيا.

تحدّث عنه بعضهم في حدودٍ ضيّقة لا تشمل جميع اللغات الإفريقية[1]، كما تطرّق الباحث الأمريكي دون أوسبرن Don Osborn في مدوّنته الإلكترونية، التي خصّ الحديث فيها

(١) كما هو الحال بالنسبة للبرفيسور مووغيليم E.S. Muogilim الذي نشر ببليوغرافيا الأطروحات المكتوبة بلغة اليُورُبا A Classified Bibliography of Doctoral Dissertations عام ١٩٨٢م، أو الأستاذ أديولو L.O. Adewoleالذي تحدث عن الكتابات والرسائل والأطروحات المنشورة بلغة اليُورُبا:The Yoruba Language Published Works and Doctoral Dissertations عام ١٩٨٧م، أو الباحث مواسانكو H.J.M Mwansanko الذي تحدث هو الآخر عن السواحلية في الكتابات الأكاديمية Swahili in Academic Writing عام ٢٠٠٣م.

عن الرسائل والأطروحات الجامعية باللغات الإفريقية[1]؛ بشكل موجز لم يوسّع فيه.

لا شكّ في أنّ الكتابات الجامعية تساهم بشكل كبير في تطوير اللغات المكتوبة بها، وتُشكّل إطاراً مرجعيّاً للحفاظ على التراث اللغوي من الاندثار، وتحقيق مساعٍ علمية ومعرفية.

ولئن كانت معظم المؤسّسات التعليمية بإفريقيا قد تبنّت التعليم الوافد، وبلغات المستعمر، فإنّ بعضاً منها انفتحت على اللغات المحلية، وسمحت بالكتابة الجامعية باللغات الإفريقية؛ حيث سجّلت مجموعة من الجامعات الإفريقية «كتابات أكاديمية» بلغات وطنية- كما سنرى-.

الحديث عن «الكتابات الجامعية باللغات المحلية» في إفريقيا؛ يجرّنا إلى القول بأنّ القارة السمراء قد تأخرت في وضع نُظُم كتابية للغات المحلية، كما تأخرت في توثيق حضاراتها وموروثاتها الثقافية؛ مقارنةً بالمجتمعات الأخرى في القارة نفسها.

إذا قارنّا بين «الجزائر ومالي»- مثلاً-، وهما بلدان كانَا خاضعَيْن للاستعمار، واستقلاّ في تاريخ واحدٍ (عام ١٩٦٢م)، فإننا نلاحظ أنّ العلاقة بين اللغات فيهما، وهي علاقة كانت متشابهة في أول الأمر (فقد كانت اللغة الفرنسية في البلدَيْن اللغة الرسمية الوحيدة)، قد تغيّرت تغيّراً كبيراً:

أمّا مالي: فلم يتغير موقع «الفرنسية» تغيّراً يُذكر، وما زال تعليم عددٍ من اللغات الإفريقية في مدارسها في أولى بداياته.

(١) Don Osborn, «Dissertations written in African languages», Avaible online at: http://niamey.blogspot.com/2017/04/dissertations-written-in-african.html (April 24, 2017).

اللغات المحلية في إفريقيا جنوب الصحراء كانت لغات: «ذات تراث شفهي»؛ بينما اللغة العربية كانت: «لغة ذات تراث مكتوب

وأمّا الجزائر: فقد انقلب هذا الموقع؛ فحلّت «العربية» محلّ «الفرنسية» في جميع الوظائف الرسمية تقريباً[2].

وتفسير هذا الوضع اللغوي المتغاير، بين إفريقيا جنوب الصحراء والشمال الإفريقي، هو أنّ اللغة العربية كانت مكتوبة قبل استعمار الدول العربية؛ مقارنةً بمجموعة من اللغات الإفريقية التي لم تُكتب إلا في زمنٍ متأخر، كما أنّ اعتماد اللغات الإفريقية على الحرف العربي في نُظمها الكتابية، وتحوّلها إلى الحرف اللاتيني بعد الاستعمار، جعلها تتأخر في تطورها واندماجها ضمن اللغات العالمية المكتوبة المتداولة؛ مما كان سبباً في اعتماد لغة المستعمر في مؤسّسات الدولة، التي من بينها «التعليم»، وبالتالي نشر العلم بلُغة الغرب.

وهكذا يتجلّى الفرق في: أنّ اللغات المحلية في إفريقيا جنوب الصحراء كانت لغات: «ذات تراث شفهي»؛ بينما اللغة العربية كانت: «لغة ذات تراث مكتوب».

وهذا لا يعني أنّ كافة اللغات الإفريقية لم تكن لغات علمية وأدبية مكتوبة، حيث تمّ العثور

(٢) لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: د. حسن حمزة، مراجعة: د. سلام بزي - حمزة، المنظمة العربية للترجمة، ط١- بيروت، آب (أغسطس) ٢٠٠٨م، ص٩٩.

على أقدم أبجدية كُتبت بها لغة «الفاي» (Vai) الإفريقية في سيراليون وليبيريا عام ١٨٣٣م، ووصف وسترمان (Westerman) خطوط لغات باسا (Bassa)، ونيسبيدي (Nsibidi)، ونوم[١] (Noum) الإفريقية، كما سجّل الباحث دالبي (D. Dalby) عدداً من مدونات لغات إفريقيا الغربية[٢].

إنّ عدم تباين التخطيط اللغوي في «السياسات اللغوية» بإفريقيا جنوب الصحراء؛ يدفع إلى التساؤل عن الاستراتيجيات المتّبعة في التخطيط اللغوي في المجال الأكاديمي، ونقول: هل تتسع دائرة اللغات الإفريقية في المجال العلمي والأكاديمي أو تضيق؟

يرمي هذا البحث إلى الاطلاع على «الكتابات الجامعية باللغات الإفريقية»، والتركيز على الجهود العلمية لدعم البحث العلمي باللغات الإفريقية، والتعرّف على الاستراتيجيات المتّبعة في التخطيط اللغوي في المجال الأكاديمي بإفريقيا جنوب الصحراء، وبيان دَوْر المؤسّسات التعليمية في السياسة اللغوية بإفريقيا.

سنستثني اللغة العربية من اللغات المدروسة؛ لعامل تفوّقها في مجال البحث العلمي والأكاديمي مقارنةً باللغات الإفريقية الأخرى- كما أشرنا إلى ذلك من قبل-.

الصعوبات التي واجهت اللغات الإفريقية:

لقد أضحت «المصطلحية»، منذ النصف الثاني من القرن الماضي، أداةً من أدوات السياسة اللغوية، وما له علاقة بالتهيئة اللغوية، حيث أصبح إنتاج المصطلحات في عددٍ من البلدان الأوروبية يكتسي صبغة وطنية؛ أمام انتشار المصطلحات الإنجليزية وشيوعها[٣].

ولم يكن هذا الوعي الوطني للسياسة اللغوية بمعزلٍ عن القارة الإفريقية، إذ نهجت المؤسّسات التعليمية- بإفريقيا جنوب الصحراء- سياسةَ «التخطيط اللغوي» لنشر المعارف باللغات الإفريقية، ولتمكين المجتمع الإفريقي من إنتاج المعرفة باللغات الوطنية، إلا أنّ المشروع واجَهَ مجموعةً من الصعوبات.

ولعلّ من أكبر الصعوبات التي واجهت اللغات الإفريقية، في طريقها لحمل العلوم التطبيقية والتقنية، هو التأقلم مع المصطلحات العلمية، حيث إنّ كلّ لغة تريد مسايرة العلوم العصرية؛ لابدّ لها من صياغة المصطلحات العلمية وتطويرها؛ وهذا ما أشار إليه البروفيسور لاورينس أديولو L.O. Adewole؛ حين تحدّث عن تجربته مع لغة «اليُورُبا» التي كتب بها رسالته الجامعية، وأشرف على مجموعة من الرسائل التي كُتبت باللغة نفسها، يقول: «إنّ من أكبر الصعوبات التي واجهتنا، حين كنا نكتب الرسائل الجامعية بلغة اليُورُبا، هو عدم توفّر المصطلحات اللغوية»[٤].

لكنّ نيجيريا تغلّبت على هذا التحدّي؛ بأن طوّرت المصطلحات العلمية بلغة اليوروبا عام

(١) Hermaan Baumaan and Diedrich Westermaan, les peuples et les civilisations de l'Afrique, ((Paris: Payot, 1970.

(٢) David Delby, The Insigenous Scripts of West Africa and Surinam: Their Inspiration and Design, African Language Studies, no.8 (1967), (and no.10 (1969.

(٣) أ.د. عبد الغني أبو العزم: تعريفات أولية للمصطلحات والمصطلحاتية في ضوء المبادئ الموجهة لهما، مجلة اللسان العربي، العدد ٦، طبعة ٢٠١٦، ص٣١.

(٤) L.O. Adewole, The Yoruba Language: Published Works and Doctoral Dissertations, 1986-1843. Hamburg: Helmut Burke Verlag, 1987, Journal of West African Languages (New Series-270) 36: 268.

١٩٥٣م، ووُضع أول قاموس علمي بلغة «اليُورُبا» عام ١٩٥٨م، فأصبح المرجع العلمي للجامعيّين والكُتّاب المحليّين في هذه اللغة[١].

وفي السياق نفسه؛ كانت غينيا قد اتجهت نحو سياسة لغوية؛ ارتكزت حول وضع المعاجم المتخصّصة، وضبط المصطلحات العلمية والتقنية في اللغات الوطنية، وتمّ افتتاح مراكز تقنية[٢] للبحث في المصطلحات العلمية باللغات الوطنية المدروسة؛ وفرضت على الطلبة المتخرجين أن تتضمّن رسائلهم الجامعية بعض المصطلحات العلمية والتقنية مع ما يقابلها في اللغات الوطنية[٣].

ولقد وقفنا على قاموس علمي مترجم من الفرنسية إلى الفلانية (pular)، كُتب زمن التدريس باللغات الوطنية، كما اختارت المؤسّسات التعليمية بغينيا أبجديات خاصّة باللغات المدروسة، اعتمدت على الحروف اللاتينية؛ وذلك قبل اجتماع خبراء اللغة في بماكو عام ١٩٦٦م لوضع سياسة لغوية للقارة الإفريقية.

والحاجة إلى المصطلحات العلمية في اللغات الإفريقية؛ فرضته ضرورة المواكبة اللغوية من أجل مسايرة العلوم العصرية، وفي هذا الصدد يقول مارسيل ديكي كيديري[٤] Marcel Diki-kidiri:

إنّ «مهمّة المؤلفين في وسط إفريقيا قد اتجهت حينها لخلق مصطلحات علمية عن طريق الاقتراض في الفرنسية»؛ تغلّباً على الصعوبات التي كانت تواجه اللغات الإفريقية من أجل إنشاء لغات وطنية وظيفية.

على المستوى الفردي:

بموازاة ذلك؛ كانت هناك محاولات فردية لتلبية حاجة اللغات الإفريقية بالمصطلحات العلمية، مثل التي قام بها الشيخ أنتا جوب Anta Diop Cheikلترجمة بعض المصطلحات العلمية بلغة «الولوف»، أو محاولة طلبة جامعة لوبومباشي lubumbashi لترجمة بعض مصطلحات الفيزياء النووية والماركسية باللغات المحلية في كونغو الديمقراطية[٥].

على المستوى الجامعي:

أعلنت جامعة كوازولو ناتال- في سياستها اللغوية- أنها تعمل من أجل وضع المصطلحات العلمية بلغة «زولو»؛ في التخصّصات التي تهمّ القانون والمحاسبة والفيزياء والرياضيات[٦].

أما على المستوى المؤسّسي:

فقد أطلقت الأكاديمية الإفريقية للغات- التابعة للاتحاد الإفريقي- مجموعة من المشاريع العلمية الضخمة في هذا المجال، مثل: مشروع «اللجنة الإفريقية للتفسير والترجمة» Centre Panafricain d'Interprétariat et de Traduction الذي يختص بتطوير

(١) المرجع السابق.

(٢) هي من قبيل: أكاديمية اللغات académie des Langues، والمعهد الوطني للتربيةl'Institut Pédagogique National (IPN))، والمديرية العامة لتعليم اللغات الوطنية Direction Générale de l'Enseignement des Langues Nationales. ينظر:
Diallo, Mamadou Saliou, «Langue et Education en Guinée», ACALAN, Bulletin d'information, n°002, Décembre 2007, P.18.

(٣) Diallo,.116.

(٤) Marcel, Diki-Kidir, Le vocabulaire scientifique dans les langues africaines, pour une approche culturelle de la terminologie, KARTHALA, 2008, p.56.

(٥) Marcel, Diki-Kidir. p.(56-57).

(٦) LEANNE JANSEN, (2015) MOTHER TONGUE THE DISSERTATION LANGUAGE, iol.co.za, 21 SEPTEMBER 2015, aviable online at: http://www.iol.co.za/news/south-africa/kwazulu-natal/mother-tongue-the-dissertation-language-1919215, consulted: 15/07/2017.

شـــبكة للترجمـــة العلميـــة فـــي إفريقيـــا، أو «مشـــروع المصطلحات والمعاجم» Projet de Terminologie et de Lexicographie، الذي يقوم على تطوير المصطلحات وتنسـيقها على المسـتوى القاري، من خلال توفير الإطار المرجعي العالمي للغات الإفريقية.

تهدف مشـاريع الأكاديمية الإفريقية للغات إلى الحصول على «مصطلحات» متّسقة، دقيقة، موحّدة، للغات الإفريقيـة، تكون إطاراً مرجعيّاً للغـات المختارة، يتمّ ضبطها، ثمّ نشـرها على نطاقٍ واسع.

اليُورُبا: لغة الانطلاقة الفعلية للكتابات الجامعية:

تأتي نيجيريا في القائمة الرئيسـة بوصفها أول دولة إفريقيّة بادرت إلى تشـجيع الكتابات الجامعيـة باللغـات الإفريقية، وتُعـدّ جامعة أوبافيمـي أولـوو Obafemi Awolowo النيجيريـة الرائـدة في الانفتاح علـى اللغات الإفريقية في الكتابات الأكاديمية، حيث سُجّلت فيهـا أول رسـالة جامعية عـام ١٩٨٠م، بينما نوقشـت أول أطروحة دكتوراه بلغة «يُورُبا» في الجامعة نفسها عام ١٩٩٠م.

وعن أبحاث الماجسـتير بلغة اليُورُبا؛ يقول البروفيسور لاورينس أديولي: «تقدّم أحد الطلبة الباحثين برسالة ماجستير بلغة اليُورُبا في العام الجامعـي (١٩٨٠/١٩٨١م)، كما تقدّم اثنان من الطلبة برسـالتَيْن باللغة نفسـها في السنوات الموالية (١٩٨١-١٩٨٢م)، وفي حلول سـنوات (١٩٨٨/١٩٨٩م) وصلـت الرسـائل الجامعية المكتوبة بلغـة اليُورُبا إلى اثنتي عشـرة (١٢) رسالة»[١].

وفي فهرسه الموسوم بـ«أعمال وأطروحات الدكتوراه المنشـورة بلغـة اليُورُبـا»[٢] The Yoruba Published Works and Doctoral Dissertations؛ جمـع البروفيسـور أديولـي الرسـائل والأطروحات المكتوبة بلغـة اليُورُبا ما بين (١٩٤٣-١٩٨٦م)، وهذا يفيدنا أنّ الكتابة العلمية بلغة اليُورُبا بدأت منذ ١٩٤٣م؛ قبل أن يتـم إقرارها في البحوث الجامعية مع بداية الثمانينيات.

وبذلـك تكون لغة اليُورُبا مـن أقدم اللغات الإفريقية حضوراً في الكتابات الجامعية.

وخـلال العـام ٢٠١٥م؛ نوقشـت خمـس أطروحات دكتـوراه مكتوبة بلغـة اليوروبا، في جامعة أوبافيمي أولوو/ قسـم اللغات والآداب الإفريقية.

في الجدولين الآتيين عرضٌ لبعض الكتابات الجامعية بلغة اليُورُبا، ما بين (١٩٧٩-١٩٩٩م)، مـن جامعـة أوبافيمـي أولـوو Obafemi awolowo/ قسم اللغات والآداب الإفريقية:

جدول رقم (١):
رسائل الماجستير بلغة اليُورُبا؛ ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٧م

م	العنوان	اسم الباحث
١	«شعر وأغاني أوبوكون» Ewì àti Orin Obòkun	أوغيني، A. A
٢	«الشعر الحديث على الراديو» Ewì Ìwòyí Ìórí Rédíò	أديباجو، O.
٣	«تحليل نقدي للشعر التقليدي في المسرحيات اليوروبوية» Àyẹ̀wò Ewì Àbáláyé nínú Eré Onítàn	فولورونسو، A. Folorunso, A.

(١) Yoruba for academic purpose.blogspot.com ((2017.

(٢) L.O. Adewole, p.182.

٤	«أساليب كتابة النثر المستخدمة من قبل أودونجو في رواياته» Ọgbọ́n Asọ̀tàn nínú Ìwé Ìtàn Àròsọ Ọdúnjọ	أغباجي، J. B. Agbaje, J. B
٥	«نسب الملوك المتوّجة في الجزء الشمالي من ولاية أوندو (النيجيرية)» Oríkì Orílẹ̀ Àwọn Ọba Aládé Àríwá ní Ìpínlẹ̀ Onọ̀dó	أجايي، W. B Ajayi, W. B.
٦	«الملاءمة الحالية (الأهمية المعاصرة) لمسرحيات أديبايو فاليتي» Àgbéyẹ̀wò Ìbágbàmu Àwọn Ìwé Eré-Oníṣe Adébáyọ̀ Fálétí	أديليكي، E. A Adeleke, E. A
٧	«الكلمات الوظيفية اليوروبوية» Wúnrèn Onítumọ̀ Gírámà nínú Èdè Yorùbá	فاجبورون، J. G Fagborun, J. G.
٨	«دي. اي. أوباسا (١٩٢٧-١٩٤٥م): فيلسوف شاعر» (1927 -1945-D. A. Obasá): Akéwì Aláròjinlè	أكينيمي، A. Akinyemi, A.
٩	«الشعر الشفوي عند أهل إغبومينا» Ewì Àtẹnudẹ́nu láàrin Ìgbómìnà	أووتايو، A.
١٠	«أغاني المؤامرة»	راجي، S. M.
١١	«روايات الجرائم في روايات المحقق اليوروبوي» Ìwà Ọ̀daràn nínú Ìtàn Ọ̀tẹ̀lẹ́mùyẹ́ Yorùbá	أوفاجو، A. G. Olufajo, A.G
١٢	«العُرف، السلطة والتغيير في ثلاث مسرحيات يوروبوية تاريخية» Àṣà àti Ìyípadà nínú Ìwé Eré Oníṣe Onítàn Yorùbá Méta	أوولابي، O. I. Owolabi, O. I
١٣	«التهويدات بين (قبائل يوروبا في) ايفي وإيجيشا» Lullabies among the Ifẹ and the Ijẹ̀ṣa	شيبا Sheba, J. O
١٤	«دراسة الغموض في بعض نصوص اليُورُبا الأدبية» Àyẹ̀wò Àwọn Afọ̀ Onítumọ̀ Pọ́nna nínú àwọn Ìwé Kan nínú Èdè Yorùbá	أوغنوالي J. A Ogunwale, J. A
١٥	«استخراج أصل الجمل الاستفهاميه في اللغة اليوروبوية» Ònà Ìṣẹ̀dá Gbólóhùn Ìbéèrè nínú Èdè Yorùbá	أبودنرن، O. A. Aboderin, O. A
١٦	«بنية الأغاني الانتقادية في مقاطعة إيفي» Ìhun Orin Èébú ní Ẹkùn Ifẹ̀	أوديجوبي، C. O. Odejobi, C. O
١٧	«وظائف الأغاني عند أهل أكوري» Ìwúlò Orin láwùjọ Àkúrẹ́	أجاكايي، F. A. Ajakaye, F. A
١٨	«الدين في دراما يوروبا الحديثة» Ẹ̀sìn nínú Eré-Oníṣe Ìgbàlódé Yorùbá	أجيبادي، G. O. Ajibade, G. O
١٩	«تقييم أدوار الشرطة في روايات يُورُبا» Àyẹ̀wò Ipa tí Ọlọ́pàá Kó nínú Ìwé Ìtàn Àròsọ Yorùbá	فاتوروتي، O. R Faturoti, O. R
٢٠	«السمات الأسلوبية في نصوص الشعر القصصي البطولي اليوروبوي» Ìṣọ̀wọ́lèdè nínú Ìwé Yorùbá Onítàn Akọni	أولوو أوكيري، F. A Olowookere
٢١	«صيغة الفعل، الجانب النحوي وأنظمة الأفعال الشكلية في لهجة إجيشا» Àsìkò, Ibá-Ìṣẹ̀lẹ̀ ati Ojúṣe ‘nínú Ẹ̀ka-Èdè Ìjèṣà	فابونمي، F. A Fabunmi, F. A
٢٢	«النفي في لهجة إكيتي» Ìyísódì nínú Ẹ̀ka-Èdè Èkìtì	صلاحو، A. S. Salawu, A. S

جدول رقم (٢):

أطروحات الدكتوراه بلغة اليُورُبا؛ ما بين (١٩٩١-١٩٩٦م)

مـــن جامعة أوبافيمي أولوو/ قســـم اللغات والآداب الإفريقية:

م	العنوان	اسم الباحث
١	«كُتّاب يوروبا الأوائل من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٤م» Àgbéyẹ̀wò Ìṣẹ́ Àwọn Asíwájú Òǹkọ̀wé Yorùbá láti Ọdún 1948 sí Ọdún 1984	أديبانجو، O. Adebajo, O
٢	«التلميح في شعر النسب لملوك متوّجة مختارة من إكيتي» Ìyánrọ́fẹ́ẹ́rẹ́ nínú Oríkì Orílẹ̀ Àsàyàn Àwọn Ọba Aládé Èkìtì	أجايي، W. B. Ajayi, W. B
٣	«الهجاء في مسرحيات يوروبوية مكتوبة مختارة»	أولوفاجو، A. G Olufajo, A.G

المصدر: مدونة yorubaforacademicpurpose

يتجلّى مما سبق في الجدولين:

- قِدَم الكتابات العلمية باللغات المحلية في نيجيريا.

- كما يتبيّن مـــن خلال العناوين المعروضة

دقّة الأسلوب ووضوح الفكرة في تناول القضايا العلمية باللغة المحلية.

- كما أنّ المواضيع المعروضة خاضت معظمها في قضايا عميقة بالغة الأهمية؛ إذ تطرّق بعضها للأدب والفن والمسرح في المجتمع النيجيري، كما حاولت بعض الأبحاث مقاربة صراع القيم بالهُوية في إطار الدين والمجتمع، كلّ ذلك بلغة اليُورُبا.

غينيا: النموذج الفريد:

حين تأخذ دولة حديثة العهد بالاستقلال قراراً باتخاذ اللغة المحلية لغة وطنية؛ يُعدّ هذا القرار عمليّاً في حال تبعه تخطيطٌ يُدخل هذه اللغة في المدرسة، وفي الإدارة... إلخ، حتى تحلّ محلّ اللغة الاستعمارية في جميع نواحي الحياة الوطنية، ولكن القرار نفسه يُعدّ رمزيّاً؛ إمّا لأنه لم يوضع قطّ موضع التنفيذ، وإمّا لأنه لا يمكن تنفيذه في مرحلة أولى[1].

وهذا ما حصل لغينيا- الاستثناء الإفريقي- حين قرّر الزعيم أحمد سيكو توري ترقية اللغات الثمانية المحلية إلى مستوى «لغات علمية تقنية»، في مرحلة ما بعد الاستعمار، لكن في ظلّ غياب «سياسة لغوية» واضحة المعالم، مما حطّ من قيمة المشروع، مضى القرار دون أن يتحقّق الحلم.. كما شكّل «تنوّع اللهجات» الغينية مشكلة أخرى في تعليم اللغات الوطنية.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إنّ غينيا كوناكري هي النموذج الفريد في السياسة اللغوية بإفريقيا، بوصفها السبّاقة في مجال التعليم باللغات المحلية منذ بداية الستينيات من القرن الماضي؛ أيام الزعيم أحمد سيكو توري صاحب المبادرة.

فقد حاولت المؤسّسات التعليمية في غينيا- أيام سيكو توري- التحكّم في مسار الوضع اللغوي وضبط إيقاعه، واهتمّت بجميع قضايا اللغة في علاقتها بالمجتمع؛ بأن تمّ اعتمادها في المجالَيْن العلمي والأكاديمي، كما حاولت إبراز دَوْر اللغة في بناء الدولة ما بعد الاستعمار.

وفيما بين ١٩٥٨م و ١٩٨٤م؛ كانت اللغات الوطنية لغينيا موضع اهتمام السلطة السياسية الحاكمة، حيث كانت لغات العلم والمعرفة في كلّ المستويات، ولم تكن الحقول المستخدمة للغات الوطنية محدودة، بل وصلت الاهتمامات اللغوية إلى تخصيص شواهد للغات المدروسة، عُرفت باسم: «دبلوم ثقافة ثورية[2]» diplôme de culture révolutionnaire.

هكذا تطورت السياسية اللغوية في غينيا؛ إلى أن كُتبت مجموعة من الرسائل الجامعية باللغات المحلية بين عامي (١٩٥٨-١٩٨٤م).

والباحث عن الرسائل التي نوقشت، خلال هذه الحقبة في الجامعة الغينية، سيجدها ضمن أرشيف معهد الفنون التطبيقية التابع لجامعة جمال عبد الناصر بكوناكري Université Gamal Abdel Nasser de Conakry.

اللغة الأمهرية: لغة العلم والكتابة في إثيوبيا:

إثيوبيا، تلك الدولة التي طوّرت اللغة الأمهرية؛ بأن اتخذتها لغة العلم والعمل، ولغة النظام الفيدرالي الإثيوبي، ولغة الجيش والكنيسة الأورثوذكسية الإثيوبية؛ بنظامها الكتابي الخاص، والمعروف بأبجدية «الفِدَل الأمهري» fidel.

وقد دخلت الأمهرية المؤسّسات التعلمية بإثيوبيا، وأصبحت موضوع دراسة بين الكُتّاب والدارسين.

وانفردت جامعة أديس أبابا[3] بوفرة

---

(١) لويس جان كالفي، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٢) Diallo, p.116.

(٣) للمزيد: يمكن الاطلاع على كتالوج الجامعة عبر هذا العنوان: Thesis- Amharic Language, Litrature and Folklore: http://etd.aau.edu.et - تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٠٧/٠٤م

الكتابات الجامعية باللغة الأمهرية، التي انطلقت منذ عام ١٩٩٩م، حين نوقشت خلاله أول رسالة ماجستير للباحثَيْن ضوء ماثيو وعبد الغني أسيفا، حول الأدب والفلكلور. ونوقشت بعدها اثنتا عشرة (١٢) رسالة ماجستير من الجامعة نفسها باللغة الأمهرية ما بين (٢٠٠٠ و ٢٠٠٩م)، فيما وصلت الرسائل المكتوبة باللغة الأمهرية من جامعة أديس أبابا إلى ثمان وسبعين (٧٨) رسالة ما بين (٢٠١٠ و ٢٠١٥م)، ولا يزال الباحثون المنتمون لجامعة أديس أبابا يتقدّمون بأبحاث علمية باللغة الأمهرية.

كينيا: لغة جيكويو Gikuyu العلمية:

لغة «جيكويو» من اللغات التي لا تحظى بوضع قانوني «صريح» على المستوى الوطني في كينيا، إلا الاعتراف «الضمني»، حيث دعا دستور ٢٠١٠م إلى ضرورة «تعزيز وحماية تنوّع لغات شعب كينيا»[١].

و«جيكويو» هي لغة لسبعة (٧) ملايين نسمة (٢٢٪ من سكان كينيا)، وهي لغة مدروسة في المراحل الابتدائية بمدارس كينيا، وتصدر بها بعض الصحف المحلية، كما تُبثّ بها برامج إذاعية وتلفزية، وتُكتب بالحروف اللاتينية، لكن لم تصل لغة «جيكويو» إلى ما وصلت إليه اللغة السواحلية في المجال الأكاديمي والبحث العلمي.

يرى الباحث كريستين هلاند Kristin I. Helland: أنّ الكتابة في لغة «جيكويو» كانت إحدى الاستراتيجيات الموظّفة لتحقيق هدف «إنهاء الاستعمار الفكري»[٢].

ويُعدّ الكاتب المبدع والناقد الثقافي الكيني نغوجي Ngugi wa Thiong'o من أهم الكتّاب الأفارقة المعاصرين الذين دافعوا عن اللغات والآداب الإفريقية، والذي قرّر رفض اللغة الإنجليزية للكتابة بلغته الأمّ «جيكويو»، أواخر التسعينات من القرن الماضي، ويمكن اعتبار سنة ١٩٧٠م البداية الفعلية للكتابات العلمية بلغة «جيكويو»، وذلك على يد هذا الكاتب الإبداعي نغوجي[٣]، الذي هو من أوائل مَن كتب بهذه اللغة بطريقة علمية.

أما الكتابات الجامعية بلغة «جيكويو»؛ فلم تنطلق إلا مع بداية الألفية الثانية، حين أعدّ الباحث جتوا مباغوا Gatua wa mbagwa[٤] أطروحة دكتوراه بهذه اللغة الكينية عام ٢٠٠٨م، من جامعة وايومنغ Wyoming، تحت إشراف الأستاذ جامس كرال Jams M. Krall، حول إدارة علوم النبات في كينيا، فكانت أول أطروحة جامعية تُكتب بلغة كينية.

وتوصّل الباحث وا مباغوا في أطروحته إلى وسائل «تقنية» حديثة، تسهّل عملية الإنتاج وتحسّن "تغذية المواشي" في كينيا، وصفها البروفوسور ناغوجي وا ثيونجو Ngugi wa Thiong'o بأنها: «أطروحة ممتازة كُتبت بلغة راقية»، واعتبرها «الأولى من نوعها في المجال الأكاديمي في إفريقيا»، مقتنعاً بأنّ اللغات الإفريقية قادرة على حمل العلوم الحديثة، وقابلة لمواكبة البحث العلمي والتقني[٥].. يُذكر أنّ وا مباغوا أعدّ كذلك رسالته للماجستير بلغة «جيكويو».

---

(١) Constitution of Kenya. Accessed ٢٨-١٠-٢٠١٠.

(٢) Kristin I. Helland. «WRITING IN GIKUYU: NGUGI WA THIONG'O'S SEARCH FOR AFRICAN AUTHENTICITY», University of Arizona, AZ, US. p.1.

(٣) Ibid.

(٤) Dissertation Makes History at the University of Wyoming. http://www.uwyo.edu. December 18, 2008.

(٥) المرجع السابق.

الكتابة الجامعية باللغة السواحلية:

ومع أنّ اللغة «السواحلية» هي لغة العلم والعمل بامتياز في كينيا، والدول المجاورة لها، لم نقف على الرسائل والأطروحات الجامعية المكتوبة بها إلا القليل، منها:

- رسالة الباحث صوالح رقية Swaleh, Rukiya H[1]، التي تقدّم بها لنيل شهادة الماجستير من جامعة نيروبي عام ٢٠٠٥م.

- ورسالة الباحث أحمد يحيى سوفو Ahmad Yahya Sovu، التي نوقشت عام ٢٠١١م تحت إشراف الأستاذ يوحانا مسانجيلا Yohana P. Msanjila[2].

وفي مقاله الموسوم بـ«الكتابات الأكاديمية باللغة السواحلية»؛ أشار الباحث موانسوكو H.J.M. MWANSOKO إلى توفّر الأطروحات الجامعية من الأقسام السواحلية بجامعات الشرق ووسط إفريقيا[3].. لكننا لم نقف على فهارسها.

يُذكر أنّ بعض المؤسّسات الجامعية قد انفتحت على اللغة السواحلية؛ بأن سمحت للباحثين المنتمين إليها بالتقدّم بمشاريعهم العلمية باللغة السواحلية، وهو الحال نفسه بالنسبة لجامعة إجيرتون الكينية التي أطلقت مشروع «دكتوراه الفلسفة باللغة السواحلية»[4].

الكتابة الجامعية بلغة زولو Zulu:

لغة «زولو» من اللغات الإفريقية المتقدّمة في المجالَيْن الأدبي والعلمي، ومع ذلك لم تكن تُذكر ضمن اللغات المتداولة بها في المجال العلمي والأكاديمي، إلى أن ظهرت الباحثة زينهيل نكوسي Zinhle Nkosi[5] بأطروحتها، التي تقدّمت بها لنيل شهادة الدكتوراه بلغة الزولو، حول «طرق تدريس اللغة المعنية في المراحل الابتدائية»، من جامعة كوازولو ناتال University of KwaZulu-Natal.

في كلمته بهذه المناسبة العلمية؛ أفاد البروفيسور غريغوري كامويندو Gregory Kamwendo عميد الكلية، أنّ: «التعليم باللغة الأمّ لا يعني التخلّي عن اللغة الإنجليزية»، وأنّ على «الإنجليزية أن تكون شريكة للغات المحلية» بالجامعة الإفريقية.

وأفاد موقع iol.co.za الإخباري: أنّ الباحثة نكوسي، منذ حصولها على درجة الدكتوراه، أشرفت على أربعة من طلبة الماجستير الذين قدّموا مشاريعهم العلمية بلغة «الزولو».

كما أنها نشرت مجموعة من الأبحاث العلمية بلغة «زولو» في مجلة academic journals، إلى جانب الباحثة نوكوخانيا نغكوبو Nokukhanya Ngcobo، والباحث سيبوسيسو نتولي Sibusiso Ntuli، اللذَيْن أصبحا من كبار المساهمين في المجلة- المذكورة آنفاً- بلغة «زولو».

أول أطروحة دكتوراه بلغة خوسا (الكوسية) Xhosa:

لغة «خوسا» من اللغات الرسمية لجنوب إفريقيا وزيمبابوي، ويتحدّث بها حوالي ٧,٦ ملايين نسمة (١٨٪ من سكان جنوب إفريقيا).

---

(١) عنوانها الأصلي هو: Mofosintaksia ya kishazi cha kitikuu: mtazamo wa uminimalisti.
المصدر: http://erepository.uonbi.ac.ke:8080/6351/handle/123456789

(٢) عنوانها الأصلي هو: Matumizi ya kiha katika kiswahili cha mazungumzo
المصدر: http://localhost:8080/xmlui/handle/1/425

(٣) H.J.M Mwansanko. 2003. «Swahili in Academic Writing», Nordic Journal of African Studies, University of Dar-es-Salaam, Tanzania, 12 (3): 265–276.

(٤) موقع المشروع: http://www.egerton.ac.ke/index.php/Literature-Languages-and-Linguistics/doctor-of-philosophy-in-kiswahili.html تاريخ الزيارة: 2017/07/05م-

(٥) نشره موقع: http://www.iol.co.za، مرجع سابق.

وتتمتع لغة الخوسا بوضعٍ ومكانةٍ متميزة في زيمبابوي، حيث إنّ الدستور الذي صدر عام ٢٠١٣م وضع اللغة المذكورة- إلى جانب مجموعة من اللغات الوطنية والإنجليزية- بمكانة اللغات الرسمية على حدٍّ سواء، جاء في الفقرة السادسة المتعلقة باللغات: «اللغات التالية: تشيوا، تشيباروي، الإنجليزية، كالانغا، كويسان، نامبيا، نداو، نديبيل، شانغاني، شونا، لغة الإشارة، سوثو، تونغا، تسوانا، فيندا و شوسا، هي اللغات المعترف بها رسميّاً في زيمبابوي».

ولا شك بأنّ دستور ٢٠١٣م، إلى جانب الثقافة والدين والأدب والتكنولوجيا ووسائل الإعلام، قد أدى دَوراً مهمّاً في الحفاظ على لغة «خوسا» في زيمبابوي.

واللغة التي يُكتب بها بنسبة أكبر في زيمبابوي هي لغة «الشونا»، التي لها تقليدها الشفوي الغني، وكانت أول رواية صدرت بهذه اللغة باسم «فيسو»[١] (FESO) للكاتب سلومون موتسوايرو؛ والتي نُشرت عام ١٩٥٦م، كما اشتهر الكاتب تشارلز مونجوشي Charles Mungoshi بكتابة القصص التقليدية[٢] باللغتين الإنجليزية والشونا؛ بجانب قصائد شعرية أخرى.

هكذا كان حال لغة الخوسا في زيمبابوي؛ إلى أن تقدّم الباحث هليز كونجو Hleze Kunju بأطروحة دكتوراه[٣] بهذه اللغة، تكشف عن الروابط غير المعروفة بين بعض مجتمعات زيمبابوي، جاءت هذه المبادرة من جامعة رودس Rhodes بعدما وضعت سياستها اللغوية؛ بأنّ سمحت للباحثين المنتسبين إليها باستخدام لغاتهم الأمّ في الكتابات الأكاديمية.

يفيد الباحث هليز كونجو في مقدمة أطروحته أنّ: «هُوية أماكسوسا -amaXhosa من زيمبابوي- قد نوقشت في هذه الأطروحة»، وأوصى في نهاية الأطروحة بإجراء بحث شامل عن علاقة أماكسوسا الزيمبابويين مع أقاربهم في جنوب إفريقيا، كما أوصى بتدريس لغة الخوسا لتصبح لغة التعليم، ونوّه إلى أنّ هُوية أماكسوسا تحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب والدراسة.

بهذا تكون أطروحة الباحث هليز كونجو أول دراسة أكاديمية تُكتب بلغة الخوسا.

الخاتمة:

إلى هنا ينتهي بحثنا المتعلّق بالكتابات الجامعية باللغات الإفريقية، ولقد حاولنا- من خلال ما سبق عرضه- رصد الكتابات الجامعية باللغات الإفريقية، واكتشفنا أنّ هذه المبادرة بدأت في ثمانينات القرن الماضي من جامعة أوبافيمي أولوو بنيجيريا، وبلغة اليوروبا.

وممّا نسجّله في هذا البحث: أنّ غينيا كانت الدولة السبّاقة إلى تشجيع الكتابة باللغات الإفريقية أيام الزعيم أحمد سيكو توري، الذي نهج سياسةً لغويةً فريدة.

وقد أبانت مراحل البحث عن كمٍّ كبيرٍ من الكتابات الجامعية بكلٍّ من اليوروبا والأمهرية.

كما تبيّن لنا من خلال البحث: أنّ اللغات المحلية التي كُتبت بها دراسات جامعية، في بعض جامعات إفريقيا، لا تعدو أربع عشرة لغة محلية، وهي: اللغات الوطنية الثمانية في غينيا، واليوروبا في نيجيريا، والأمهرية في إثيوبيا، وجيكويو في كينيا، والسواحلية في شرق إفريقيا، والزولو في الجنوب الإفريقي، والخوسا في زيمبابوي ■

---

(١) Mother Tongue: Interviews with Musaemura B. Zimunya and Solomon Mutswairo. University of North Carolina at Chapel Hill.

(٢) An Introduction to Post-Independence Zimbabwean Poetry»: https://www.poetryinternationalweb.net اطلع عليه بتاريخ: ٢٠١٧/٠٩/٠٣م.

(٣) عنوانها الأصلي هو:
IsiXhosa ulwimi lwabantu abangesosininzi eZimbabwe: ukuphila nokulondolozwa kwaso.

أهم الأحداث

■ **غوتيريش يدعو الكاميرون لإجراء "مصالحة وطنية":**

دعَا الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» السلطات الكاميرونية إلى اتخاذ «إجراءات لتحقيق مصالحة وطنية»، بينما يريد انفصاليون- ناطقون بالإنكليزية- إعلان استقلال المناطق الناطقة بهذه اللغة.

فرنس برس- ٢٠١٧/٩/٢٩م

■ **تركيا تفتتح في الصومال أكبر قواعدها العسكرية الخارجية:**

افتتحت تركيا رسميّاً، بحضور رئيس أركان الجيش التركي، «قاعدة عسكرية» بجنوب العاصمة الصومالية مقديشو، وتُعدّ القاعدة أكبر معسكر تركي للتدريب العسكري خارج تركيا.

شبكة البي بي سي- ٢٠١٧/٩/٣٠م

■ **دعوى إفريقيّة ضدّ ساركوزي بتهمة ارتكاب «جرائم حرب»:**

تقدّمت عددٌ من المنظمات المجتمع المدني بعددٍ من بلدان غرب إفريقيا بشكوى أمام محكمة الجنايات الدولية ضدّ الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، واتهمته بارتكاب «جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية» عام ٢٠١١م.

وكالة آبا- ٢٠١٧/١٠/٨م

■ **مقتل ٢٦ مسلماً في إفريقيا الوسطى:**

قتل متطرفون مسيحيون من ميليشيا "أنتي بالاكا" الإرهابية ٢٦ مسلماً على الأقلّ داخل مسجد، بينهم إمام المسجد ونائبه، في بلدة كيمبي، في جنوب وسط جمهورية إفريقيا الوسطى.

الأناضول- ٢٠١٧/١٠/١٤م

■ **٣٥٨ قتيلاً في هجوم بمقديشو:**

قتل ٣٥٨ مدنيّاً وأصيب ٢٢٨ آخرين بجروح متفاوتة، جراء الهجومين اللذَيْن استهدفَا منطقةً مزدحمة في العاصمة الصومالية مقديشو، ولم تُعلن أي جهة مسؤوليتها عنه.

وكالة بانا برس- ٢٠١٧/١٠/٢١م

■ **تمديد حالة الطوارئ في مالي:**

أعلنت الحكومة في مالي تمديد حالة الطوارئ لمدة عام، وذلك اعتباراً من ٣١ أكتوبر، وقال وزير الدفاع تيينا كوليبالي: «إنّ حالة الطوارئ هي بالأساس لمواجهة وضع الإرهاب في وسط البلاد».

فرنس برس- ٢٠١٧/١٠/٢١م

■ **١١ قتيلاً في اشتباكات بإقليم أوروميا في إثيوبيا:**

قال مسؤول إقليمي إثيوبي: إنّ اشتباكات عرقية بين «الأورومو» و«الأمهريين» أسفرت عن مقتل ١١ شخصاً بإقليم أوروميا، وذلك في أحدث اضطرابات يشهدها الإقليم الذي عانى من العنف في ٢٠١٥م و٢٠١٦م.

رويترز- ٢٠١٧/١٠/٢٢م

■ **بوروندي تنسحب من «الجنائية الدولية»:**

أصبحت بوروندي البلد الأول الذي ينسحب من «المحكمة الجنائية الدولية»، وقال ناطق باسم المحكمة: إنّ «انسحاب بوروندي يدخل حيز التنفيذ بعد عام على إبلاغ بوروندي الأمم المتحدة رسميّاً قرار الانسحاب».

فرنس برس- ٢٠١٧/١٠/٢٨م.

■ **إعادة انتخاب «كينياتا» رئيساً لكينيا:**

فاز الرئيس الكيني «كينياتا» في انتخابات الإعادة التي قاطعتها المعارضة، بما يزيد قليلاً عن ٩٨٪ من

الأصوات، وزادت نسبة الإقبال قليلاً عن ٣٩٪، من ١٩,٦ مليون شخص يحقّ لهم التصويت.

رويترز- ٢٠١٧/١٠/٣٠م

■ ٥ قتلى بالكونغو الديمقراطية في احتجاجات ضدّ رئيس البلاد:

قال مسؤولون محليون: إنّ خمسة أشخاص قتلوا، بينهم شرطي، وأصيب آخرون، خلال احتجاجات مناهضة للرئيس الكونغولي جوزيف كابيلا، خرجت في مقاطعة كيفو الشمالية.

الأناضول- ٢٠١٧/١٠/٣٠م

■ مظاهرات في إريتريا بعد اعتقال مدير مدرسة إسلامية:

شهدت العاصمة الإريترية أسمرة مظاهرات احتجاجية؛ على خلفية قيام السلطات باعتقال رئيس مجلس إدارة مدرسة (الضياء الإسلامية)، بتهمة رفض تنفيذ أوامر حكومية متعلقة بحظر الحجاب، والسماح بالاختلاط بين الجنسين، ومنع تدريس مواد التربية الإسلامية بالمدرسة.

الجزيرة نت- ٢٠١٧/١١/١م

■ الحزب الحاكم في غينيا الاستوائية يفوز بالانتخابات التشريعية:

فاز الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية، الذي يحكم البلاد منذ حوالى أربعين عاماً، من جديد في الانتخابات التشريعية والبلدية، كما أفادت النتائج الرسمية.

فرنس برس- ٢٠١٧/١١/١٩م.

■ «منانغاغوا» يتولّى رئاسة زيمبابوي:

أدى «إيمرسون منانغاغوا» اليمين الدستورية رئيساً لزيمبابوي؛ خلفاً لروبرت موجابي الذي أُجبر على الاستقالة بضغطٍ من الجيش والشارع وحزبه.

شبكة البي بي سي- ٢٠١٧/١١/٢٤م

■ «نتنياهو» يلتقي عدداً من القادة الأفارقة في كينيا:

يلتقي رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو عدداً من القادة الأفارقة؛ على هامش مشاركته في مراسم تنصيب الرئيس الكيني، وقال نتنياهو: «أزور إفريقيا للمرة الثالثة خلال سنة ونصف، سألتقي بالرئيس الكيني، كما سألتقي بنحو ١٠ زعماء أفارقة».

الأناضول- ٢٠١٧/١١/٢٨م.

■ اختتام اعمال القمّة الإفريقية الأوروبية:

اختتمت القمّة الأوروبية الإفريقية الخامسة أعمالها في العاصمة الاقتصادية لساحل العاج (أبيدجان) بـ«التزام قوي» لقادة دول القارتين من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية وما ينتج عنها، مثل: تجارة الرقّ في ليبيا. وشارك في أعمال القمّة نحو ٨٠ رئيس دولة وحكومة، بالإضافة إلى ٥ آلاف مندوب، واستمرت ليومين.

فرنس برس- ٢٠١٧/١١/٣٠م.

■ النيجر تسمح للولايات المتحدة بنشر طائرات حربية على حدودها:

وقّعت النيجر والولايات المتحدة اتفاقاً؛ يسمح بنشر طائرات عسكرية أمريكية من دون طيار على حدود الأولى، ويسمح الاتفاق بنشر من ٣ إلى ٦ طائرات عبر مطار نيامي، على أن يتم تشغيلهم عند الحاجة، خصوصاً في المناطق الحدودية مع مالي وتشاد ونيجيريا وجنوب ليبيا.

فرنس برس- ٢٠١٧/١٢/٤م.

■ الاتحاد الإفريقي يدين اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»:

أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، موسى فكي محمد، عن شعوره بـ«قلق بالغ» إزاء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لـ«إسرائيل»، وقال- في بيان أصدره الاتحاد الإفريقي-: «إنّ القرار يفاقم من التوترات في منطقة الشرق الأوسط».

أ.ش.أ- ٢٠١٧/١٢/٧م

إفريقيا بالأرقام

■ **الاتحاد الإفريقي يحذّر من عودة ٦ آلاف جهادي الى القارة:**

حذّر مفوض السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي: من أنّ حوالى ستة آلاف جهادي إفريقي قاتلوا في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ يمكن أن يعودوا إلى القارة السمراء، داعياً الدول الإفريقية إلى الاستعداد «بقوة» للتعامل مع عودتهم.

وقال خلال منتدى حول «مكافحة الإرهاب»، عُقد في وهران بغرب الجزائر، إنّ هناك «تقارير تفيد بوجود ٦ آلاف مقاتل إفريقي في عداد المقاتلين الأجانب الـ٣٠ ألفاً، الذين انضموا إلى هذا التنظيم الإرهابي في الشرق الأوسط».

فرنس برس – ٢٠١٧/١٢/١١م

■ **الأمم المتحدة: ٢٠٧٨ قتيلاً في هجمات بالصومال خلال ٢٢ شهراً:**

قالت الأمم المتحدة في بيان: إنّ حصيلة قتلى الهجمات في الصومال، خلال الـ٢٢ شهراً الماضية، بلغت ٢٠٧٨ شخصاً.

وجاء في البيان: أنّ هناك تزايداً في معدّل الخسائر البشرية في العاصمة الصومالية مقديشو وبعض الأقاليم الأخرى؛ مقارنة بالأعوام الماضية، حيث قتل ٢٠٧٨ شخصاً خلال ٢٢ شهراً، بينما أصيب ٢٥٠٧ في جميع الأقاليم الصومالية.

وأضاف البيان: أنّ إقليم بنادر- الذي يضم العاصمة مقديشو- تصدّر باقي الأقاليم من حيث عدد الخسائر البشرية بـ ٢٢٦٥ شخصاً بين قتيل وجريح، كما أنّ هناك نحو ٢٧٢٨ قتيلاً ومصاباً على يد مقاتلي حركة «الشباب» المناهضة للحكومة الصومالية، فيما قتل ٥٩٤ شخصاً على يد مسلحين، إلى جانب ٥٢٢ شخصاً على يد جهات حكومية، بينما تتحمل قوات «أميصوم» (القوات الإفريقية) مسؤولية مقتل وإصابة ١٨١ شخصاً، إلى جانب ٥٦٠ شخصاً من قِبَل جهات مجهولة.

وأضاف البيان: أنّ التفجير الدامي، الذي شهدته مقديشو في ١٤ من أكتوبر الماضي، تسبّب في مقتل ٥١٢ مدنيّاً وإصابة ٣١٦ آخرين بجروح متفاوتة.

وتُعدّ هذه الإحصائية، التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة في الصومال بشكل دوري، الأكبر عدداً مقارنةً بالأعوام الماضية.

وكالة بانا برس– ٢٠١٧/١٢/١٠م

■ **تقرير أممي: إفريقيا تسجل نموّاً متواضعاً بنسبة ١,٧٪ خلال العام ٢٠١٦م:**

كشف التقرير الاقتصادي عن إفريقيا لعام ٢٠١٧م، الصادر بعنوان (التحضّر والتصنيع من أجل التحوّل في إفريقيا.. الفرص والأولويات السياسية)، أنّ إفريقيا سجّلت نموّاً اقتصاديّاً متواضعاً بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠١٦م، لم تشهده منذ بداية الألفية، وانخفض معدّل النمو الاقتصادي من ٣,٧٪ عام ٢٠١٥م لأسباب خارجية وداخلية، وتمثّلت الأسباب الخارجية في استمرار انخفاض أسعار السلع الأولية منذ عام ٢٠١٤م، والتي تمثّل الجزء الأكبر من الصادرات الإفريقية، حيث يشكّل البترول ومشتقاته ٥٥٪ من إجمالي الصادرات، بينما تمثّل السلع المصنعة حوالي ١٨٪، فارتفع العجز في الميزان التجاري إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

قالو عن إفريقيا

▪ « يجب علينا الالتزام بتسوية مشكلاتنا قبل الاستعانة بالمساعدة الأجنبية. لا أعتقد أنّ الدفاع عن إفريقيا سيأتي من الخارج، لا أظن ذلك، يجب على إفريقيا أن تتولى الاهتمام بأمنها أولاً، على أن يأتي شركاؤنا تعزيزاً لذلك فقط».

الرئيس السنغالي «ماكي سال»، في ملتقى دكار الدولي حول السلام في ديامنياديو بالسنغال في ٢٠١٧/١١/١٤م

▪ «من المهم أن يتحدّث الأفارقة بصوتٍ واحد، وأن يتحركوا سويّاً، يجب علينا تحمل كامل مسؤوليتنا لمعالجة مشكلاتنا قبل اللجوء إلى مساعدة شركائنا».

الرئيس الرواندي «بول كاجامي» في ملتقى دكار الدولي حول السلام في ديامنياديو بالسنغال في ٢٠١٧/١١/١٤م

▪ «إنّ للقارة الإفريقية تاريخاً طويلاً مع تجارب التقارب القاري والإقليمي، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، أو في الفترة التي تلت الاستقلال، حيث سعت الدول الإفريقية إلى تأسيس مشروعات التكامل الإقليمي بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال».

من كلمة د. مشعل السلمي رئيس البرلمان العربي في مؤتمر الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقارة الإفريقية الذي عقد بالكاميرون في ٢٠١٧/٨/١٤م

▪ « أنا لستُ من الجيل الذي يأتي ليقول للأفارقة ما يفعلونه، أنا من الجيل الذي يعتبر فوز نيلسون مانديلا بالنسبة إليه من أفضل الذكريات السياسية.. لن أقف إلى جانب هؤلاء الذين يقولون إنّ القارة الإفريقية مصدر الأزمات والمعاناة، أنا سأكون مع هؤلاء الذين يؤمنون بأنّ إفريقيا ليست قارة مفقودة أو قارة يجب إنقاذها».

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال زيارته إلى بوركينافاسو في ٢٠١٧/١١/٢٨م

آراء وقضايا

■ **لماذا لا تتمتع إفريقيا بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي؟**

«مجلس الأمن الدولي» هو أكثر المؤسّسات الدولية نفوذاً في العالم، وهو المؤسسة المنوط بها تحقيق التوازن والمحافظة على استقرار العالم، وهو المكان الذي يستخدم فيه حقّ النقض (الفيتو)؛ لاحتواء- أو تأجيج- أي صراع ما في العالم، الأمر الذي يعني أنّ قراراتها تؤثّر بشكلٍ كبير على دول العالم، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنها مؤسّسة حصرية ومحدودة العضوية، تتسم بعدم تكافئ توزيع العضوية فيها؛ تظلّ مقاعدها الأكثر أهمية محلّ مطامع على مستوى العالم، ومحلّ تنافس الدول.

وعلى الرغم من الوجود الإفريقي بين أعضائها الخمسة عشر؛ فإنّ القارة السمراء غائبةٌ عن الدول الخمس المؤثرة، على مستوى أخذ قرارات ومستوى الرفض والنقد، ونرصد لكم بعض الأسباب الحائلة دون وجود الدول الإفريقية في الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة.

تشكيل غير عادل:

على الرغم من أنّ مجلس الأمن هو المنوط به مهمّة حفظ السّلم والأمن العالمي؛ فإنّ هيئته التنفيذية (إحدى هيئات الأمم المتحدة الست) هي الأكثر تجسُّداً لمفهوم «الهيمنة» في العلاقات الدولية، حيث تتكون من خمسة عشر عضواً؛ عشرة منها: محدودة النفوذ، وغير دائمة العضوية، وتتناوب لفترة عامين؛ حسب الانتماء الجغرافي.

لكن الدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمملكة المتحدة، والصين، وفرنسا) تمتلك حق النقض (الفيتو)؛ مما يوحي بأنّ الدول الغربية تحظى بثلاثة أضعاف التمثيل مقارنةً بغيرها، وغني عن البيان أن امتيازات امتلاك «الفيتو» تنصبّ في مصالح الدولة المالكة له.

وعلى المستوى الجغرافي؛ نلاحظ أنّ لكل قارة-تقريباً-عضواً دائماً ما خلا القارة السمراء! فما العوامل المؤدية إلى حرمان القارة من العضوية الدائمة في مجلس الأمن؟

العوامل التاريخية:

وفي هذا السياق؛ يرى نيكولاس زيماني، المحلل السياسي البوركينابي، أنّ أسباب حرمان القارة من العضوية الدائمة ترجع إلى العوامل التاريخية، مشيراً إلى أنّ سياق تأسيس الأمم المتحدة في ١٩٤٥م- خَلفًا عن عصبة الأمم- جاء في وقت كانت الدول الإفريقية تحت الاستعمار، ووجود الدول الإفريقية في المنظّمة بشكلٍ فردي حينذاك

كان لاعتبارها دولاً من منظور القانون فحسب، ولم تتحول إلى دول مستقلة في اعتبار الأمم المتحدة إلا في الستينيات، بعد مرحلة الاستعمار، على حدّ تعبيره.

ومن جانبه؛ ذهب محلل سياسي فرنسي-إيفواري إلى القول بأنّ الدول الدائمة العضوية في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا، المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وأما إدراج الصين فمن سياسة فرض الأمر الواقع من طرف أمريكا وحلفائها والاتحاد السوفييتي.

وبرغم ضخامة التضحيات التي قدمتها إفريقيا إبّان الحرب العالمية؛ فإنّ هذه الاعتبارات غير الموضوعية حرمت الدول الإفريقية من العضوية الدائمة في الأمم المتحدة، في حين أنّ أوروبا تحظى بأعضاء دائمين على غرار (فرنسا، وروسيا، بالإضافة إلى المملكة المتحدة)، على حدّ تعبيره.

لكن المحلل السياسي البوركيني أضاف: «كانت» مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية تفتقر إلى الشرعية نتيجة الاستعمار وقتئذ، باستثناء (ليبيريا، وإثيوبيا)، غير أنّ وزن الأخيرتين السياسي والاقتصادي كان غير ذي بال في وقتٍ رسَمت فيه المعطيات خريطة القوى العالمية لصالح الدول المنتصرة، مما أقْصى ألمانيا- على الرغم من ثِقل وزنها الاقتصادي -عن الدائرة الضيقة من الأعضاء الدائمة العضوية.

وعلى الرغم من محاولة البعض إسناد إقصاء الدول الإفريقية إلى العوامل الاقتصادية؛ فإنّ الأسباب الحقيقة «تاريخية» بامتياز- على حد تعبير نيكولاس زيماني-.

بالإضافة إلى ما سبق؛ يمكن القول بأنّ إثارة العامل الاقتصادي قد يؤدي إلى تعزيز صراع التنافس بين أقوى الدول الإفريقية اقتصاديّاً، على غرار نيجيريا وجنوب إفريقيا، مع احتمال دخول الجزائر ومصر في حلبة التنافس والصراع الداخلي وراء المقعد الأممي. غير أنّ الدول الإفريقية – بما فيها الدول المغاربية- كانت في عزلة تاريخية، وكانت عالة على بعض دول العالم اقتصاديّاً، وبخاصّةً الدول الدائمة العضوية.

لكن تغيير هذه المعادلة يتطلب من الدول الإفريقية إيجاد إطارٍ موحّد، يجعل من القارة دولة واحدة كما تطلعت إليه نخبة من الأفارقة، على غرار كواميٍ انكروما والقذافي، على حدّ تعبير زيماني.

بقلم: إبراهيم بايو جونيور- موقع ذي تريبون أفريكا،
ترجمة واختصار: قراءات إفريقيّة - ٢٠١٧/٥/١٩م

عين على افريقيا

■ **خمسة منتخبات إفريقيّة ترفع راية القارة في مونديال روسيا ٢٠١٨م:**

تأهلت خمسة منتخبات إفريقيّة لـ(بطولة كأس العالم ٢٠١٨م)، والتي سوف تستضيفها روسيا في الفترة (١٤ يونيو حتى ١٥ يوليو) ٢٠١٨م، والمنتخبات الإفريقية التي تمكّنت من التأهل هي: (مصر، تونس، المغرب، السنغال، نيجيريا). يُذكر بهذه المناسبة: أنّ القارة الإفريقية بدأ حضورها يبرز في نهائيات كأس العالم منذ عام ١٩٧٠م تحديداً، إلا أنّ مصر يعود لها الفضل في المشاركة قبل ذلك التّاريخ بـ٣٦ سنة، حيث كانت أول دولة عربية وإفريقية تشارك في كأس العالم، وكان المنتخب المصري واحداً من ضمن ١٦ منتخبًا في النهائيات بإيطاليا عام ١٩٣٤م. وفيما يأتي بيان بالفرق الإفريقية التي شاركت في نهائيات كأس العالم:

- منتخب الكاميرون: تأهل ٧ مرات، أعوام: ١٩٨٢، ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠٢، ٢٠١٠، ٢٠١٤.
- منتخب نيجيريا: تأهل ٥ مرات، أعوام: ١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠٢، ٢٠١٠، ٢٠١٤.
- منتخب الجزائر: تأهل ٤ مرات، أعوام: ١٩٨٢، ١٩٨٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤.
- منتخب تونس: تأهل ٤ مرات، أعوام: ١٩٧٨، ١٩٩٨، ٢٠٠٢، ٢٠٠٦.
- منتخب المغرب: تأهل ٤ مرات، أعوام: ١٩٧٠، ١٩٨٦، ١٩٩٤، ١٩٩٨.
- منتخب غانا: تأهل ٣ مرات، أعوام: ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤.
- منتخب كوت ديفوار: تأهل ٣ مرات، أعوام: ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤.
- منتخب مصر: تأهل مرتين، أعوام: ١٩٣٤، ١٩٩٠.
- منتخب «زائير» أو الكونغو الديمقراطية: تأهل مرة واحدة، عام: ١٩٧٤.
- منتخب السنغال: تأهل مرة واحدة، عام: ٢٠٠٢.
- منتخب توغو: تأهل مرة واحدة، عام: ٢٠٠٦.
- منتخب أنغولا: تأهل مرة واحدة، عام: ٢٠١٠.
- منتخب جنوب إفريقيا: تأهل مرة واحدة كمُنظّم للبطولة، عام: ٢٠١٠.

وتمّ تسجيل أفضل المشاركات الإفريقية من قِبل منتخبَي الكاميرون وغانا، اللذين وصلَا إلى الدور ربع النهائي عام ١٩٩٠م وعام ٢٠١٠م، وكذلك منتخب السنغال الذي وصل إلى دور الثمانية عام ٢٠٠٢م.

وكالة بانا برس- ٢٠١٧/١١/١٧م

■ **«التعاون الإسلامي» تعتزم إنشاء سكة حديدية تربط غرب إفريقيا بشرقها:**

أعلنت «منظمة التعاون الإسلامي» عزمها إنجاز مشروع خط السكة الحديدية «داكار (السنغال) – بورت سودان (السودان) »، الذي يربط غرب القارة الإفريقية بشرقها. جاء ذلك في كلمة للأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في المنظّمة السفير حميد أوبيليور، ألقاها على هامش الدورة الـ ٣٣ للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري للمنظمة، في إسطنبول. وأوضح أوبيليور، في الكلمة التي ألقاها نيابة عن أمين عام المنظّمة يوسف العثيمين، أنّ الأمانة العامّة للمنظمة اعتمدت مقاربة مبتكرة لتفعيل مشروع السكة الحديدية، تتضمن عدة محاور.

وتتضمن المحاور: تشكيل تحالف مع الاتحاد الإفريقي- راعي مشروع خط النقل الرابط بين داكار وجيبوتي؛ على غرار المشروع الذي تتبناه المنظّمة،- بحسب أوبيليور-. وأشار أيضاً إلى أنّ من بين تلك المحاور: تأمين الانخراط المتواصل للمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في المشروع.

وأوضح أوبيليرو: أن المنظّمة تسعى إلى توطيد التّعاون مع الدول غير الأعضاء في المنظّمة، مثل الصين وغيرها، لضمان مشاركتها في تنفيذ المشروع، من خلال المساهمة في بناء القدرات وتوفير الدعم المالي.

وكالة الأناضول- ٢٠١٧/١١/٢٤م

■ **رواندا ترفع تأشيرة الدخول إليها عن جميع دول العالم مطلع ٢٠١٨م:**

أعلنت رواندا، أنها سترفع تأشيرات الدخول إليها عن مواطني جميع دول العالم، بدءا من مطلع يناير ٢٠١٨م. وبحسب وكالة «ARI" الرواندية الرسمية، فإنّ الهدف من القرار هو رفع عدد السياح إلى البلاد، وتنشيط القطاع السياحي.

وكالة الأناضول- ٢٠١٧/١١/١٧م

جزر دهلك.. مدخل الإسلام إلى بلاد الحبشة:

كان للحبشة صلاتٌ قديمة مع بلاد العرب قبل الإسلام، وهي صلات تجارية، وكذلك سياسية وحربية، تتمثل في التجارة، وفي غزو الأحباش لبلاد «اليمن».

ويرجع اتصال الإســـلام بالحبشـــة إلى السنة الخامســـة من البعثة، حين هاجر بعض المســـلمين إلى «النجاشي» اعتصامًا بعدله، ونجاة من أذى «قريش» وعدوانها. ثم بدأت الاحتكاك بين الحبشـــة ودولة الإسلام في عهد «عمر بن الخطاب»، الذي أرسل إليها في عام (٢٠هـ/٦٤١م) سرية في عشرين مركباً، بقيادة «علقمة بن مجزِّز المدلجي»، بسبب غزو قوة من جيش الحبشة لسواحل اليمن، لكن أُصيب المسلمون في هذه السرية، وقيل إنّ جميع مَن في الحملة هلك، فرثاهم جواس العذري قائلاً:

إنّ الســـلامَ وحُســـنَ كلّ تحية تغدُو على ابنِ مجزِّز وتروحُ

وقيل إنّ هذه السرية كانت مكوّنة من أربع سفن، فأصيب منها ثلاث سفن، في كلّ واحدة خمسون رجلاً، وبقيت سفينة واحدة، فرجع بها علقمة، وبعد هذه الحملة؛ آلى عمر على نفسه أن لا يبعث جيشاً في البحر أبداً- يعني للغزو-.

ويرى بعض الباحثين أنّ أخبار هذه الحملة لا تتفق مع علاقات الودّ التي سادت بين الأحباش والمسلمين منذ أيام الرسول- صلى الله عليه وسلم-، ولم يكن «عمر» بالرجل الذى يخرج على أمرٍ قرّره الرسول، والتعليل الصحيح لإرسال هذه السرية: أنها أُرسِلت لردّ إغارات قراصنة البحر من الأحباش الذين كانوا قد أغاروا على ساحل بلاد «الحجاز» مرةً في عهد الرسول- صلى الله عليه وسلم-، ومرّةً أخرى في عهد عمر بن الخطاب نفسه، وذلك بعد أن مات «النجاشى» الذى استقبل المهاجرين واعتنق الإسلام سرّاً، وأعقبه «نجاشي» آخر لم يَرْعَ هذه العلاقات الطيبة بين المسلمين و «الحبشة».

وقـــد عاد الأحباش إلى الإغارة على «جدة» عام (٨٣هـ/٧٠٢م) في عهـــد «بني أمية»، فلم يجد العرب بُدّاً من الحصول على قاعدة بحرية قريبة من الشـــاطئ الإفريقي، تمكنهم من ردّ غارة هؤلاء الأحباش، فاستولوا على جُزر «دهلك» في أيام عبد الملك بن مروان، وما زال اسم عبد الملك بن مروان يُذكر في تلك الجهات، لدرجة أن السكان قد حرفوا اسمه، فينطقونه: (عبد المالك) (ابن مرواني)، ومردُّ ذلك ضعف اللغة العربية وظهور اللغة السواحلية.

قامت في دهلك إمارة إسلامية، كان لها شأنٌ كبير، شجّع العرب على استيطانها وتعميرها، وانصهر العرب تدريجيّاً مع قبائل «البجا» الحاميّة التي تســـكن الســـهول الممتدة بين ســـاحل البحر الأحمر ونهر النيل، (لتغطي بذلك مناطق شمال إريتريا الحالية وغربها). وقد أصبح «أرخبيل دهلك» خلال القرنَيْن ١٢ و١٣ الميلاديَّيْن إمارةً إسلامية مستقلة، تعاقَبَ على حكمها عددٌ من السلاطين، وأصبحت بحكم موقعها على الساحل المقابل للجزيرة العربية المجال الحيوي للجماعات التي خرجت من الجزيرة العربية للتجارة وطلب الرزق، أو لاتخاذ موطنٍ جديد هرباً من الجزيرة العربية والعالم الإسلامي بسبب الحروب والمجاعات، ونقل هؤلاء إليها الحضارة والعلم، فأصبحت مركز إشعاعٍ لتعليم فقه الدّين واللُّغة، ووفد إليها طلاب العلم من مختلف أنحاء منطقة شمال إفريقيا.

وقد نشأ في نفوس سلاطين دهلك- بحكم توافد الشعراء والعلماء العرب إليها- اهتمامٌ بعمارة المساكن والقصور، ومنابر المساجد، وتزييـــن مداخل القصور بالنقوش الكتابية بالخط الكوفي، وجزء من تلك النقوش يوجـــد بالمتحف الوطني الإريتري للآثار، كما اتخذها بعض الخلفاء المسلمين منفى للمغضوب عليهم، كنوع من العقاب للمعارضين، وبخاصّة الشعراء، وذلك لبعدها عن الجزيرة العربية ولشدة حرّها، وفي العصر العبّاســـي أقاموا بها الحصون والقلاع، وزودوها بالســـفن الحربية، وأقامـــوا الصهاريج الكبيرة لحفظ الما، والتي لا تزال باقيةً لليوم.

فكانت جزر «دهلك» أول جسر يقيمه المسلمون على الساحل الشرقي لإفريقيا، ومن خلال هذه الجزر أخذ الإسلام يتسرب إلى بلاد الحبشة والزيلع، تسرباً سلمياً بطيئاً في ركَاب المهاجرين إلى إفريقيا من التجار والدعاة، عبر المسالك البحرية المعهودة.

المراجع:

- الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي.
- البداية والنهاية، ابن كثير
- الموسوعة التاريخية، مجموعة من الباحثين، موقع الدرر السُّنية.
- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي.

في عام ١٩٥٦م أنشأت فرنسا «جمهورية توجو الفرنسية»، في إطار الاتحاد الفرنسي، ومنحتها حكماً ذاتياً داخليّاً، ولكن الأمم المتحدة رفضت الأسلوب الذي وضعت به توجو تحت الوصاية. وفي ٢٧ أبريل ١٩٦٠م؛ أصبح إقليم توجو الفرنسي «جمهورية توجو».

وعلى الرغم من قيام نظام حكم ذي واجهة تعددية، في مطلع التسعينيات، فإنّ الجيش، الذي تولى مقاليد الأمور في توجو، بعد انقلاب عسكري عام ١٩٦٧م، بقيادة الجنرال جيناسينجبي أياديما، الذي نصب نفسه حاكماً عسكريّاً، وحكم توجو بيدٍ من حديد لحوالي أربعة عقود، لا يزال مسيطراً على الحكومة التوجولية.

وما زال حزب الشعب التوجولي RPT ممسكاً بزمام السلطة منذ عام ١٩٦٧م، إضافة إلى احتفاظه بأغلبية عدد مقاعد الهيئة التشريعية حتى اليوم.

وعقب وفاة إياديما، في فبراير ٢٠٠٥م، التف الجيش حول ابنه فاور جيناسينجبي Faure GNASSINGBE، وأجروا انتخابات رئاسية بعد شَهْرَين، فاز بها فاور. وعقب ذلك؛ تمتعت توجو بشيءٍ من الديمقراطية، التي مهدت إلى إجراء أول انتخابات تشريعية -حرّة ونزيهة- في أكتوبر ٢٠٠٧م.

وأجرت توغو انتخابات رئاسية وتشريعية متعددة، اعتبرها مراقبون دوليون- بصفةٍ عامّة- حرة ونزيهة. وعلى الرغم من تلك التحركات الإيجابية؛ يشكو التوجوليين من البطء في عمليات الإصلاح السياسي.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١- الموقع الجغرافي: تقع توجو غربي قارة إفريقيا، على المحيط الأطلسي. يحدّها من الشمال بوركينا فاسو، ومن الغرب غانا، ومن الشرق بنين، ومن الجنوب المحيط الأطلسي.

٢- المساحة: ٥٦,٧٨٥ كم٢.

٣- المناخ: حارٌ رطب في الجنوب، وشبه جاف في الشمال. يبلغ متوسط درجة الحرارة ٢٧ درجة مئوية، ويصل متوسط كمية الأمطار السنوية إلى ١٠٠سم في الشمال، و١٨٠سم، في الجنوب. يمتدّ موسم الأمطار من مارس إلى يوليه، ومن سبتمبر إلى نوفمبر في الجنوب، ومن أبريل إلى أكتوبر في الشمال

٤- التضاريس: تُقَسِّم جبال توجو البلاد إلى إقليمين رئيسيين، تمتد هذه الجبال من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وتغطي معظم غربي توجو. وتنخفض الأرض

شـــرقي جبال توجـــو وجنوبيها، عبر هضبـــة منحدرة، إلى ســـهلٍ ســـاحلي، رملي، منخفض. وتغطي الأشجار العالية، وكتل الأشجار الصلبة، الهضبة، وتنصرف مياهها من طريق نهر مونو. أما الســـهل الساحلي، المكتظ بالسكان، فتتخلله المســـتنقعات، والبرك المائية، وغابات المطاط، والنخيل. وينحدر السطح، شمالي توجو، إلى حدود بوركينافاسو، في أراضٍ متعرجة، وتنصرف مياهه من طريق نهر أوتي. يعيش قليلٍ من الســـكان في هذه المنطقة، التي يكسوها العشب، وتنتشر فيها الأشجار الشوكية.

٥- المصادر الطبيعية: من أهمها: الفوسفات، والحجر الجيري، والرخام، والأراضي الصالحة للزراعة.

ثانياً: التركيب السكاني:

١- عدد الســـكّان: ٧,٩٦٥,٠٥٥ نسمة؛ حسب تقديرات يوليه ٢٠١٧م.

٢- معدّل النموّ السُّـــكّاني: ٢,٦٤٪؛ حســـب تقديرات ٢٠١٧م.

٣- التقســـيمات العِرْقيـــة: يمثل الأفارقـــة الأصليون نحو ٩٩٪ من ســـكان البلاد، (ويشـــكلون أكثر من ٣٧ قبيلة، أكبر هذه القبائل وأشـــهرها: الإيوي Ewe، والمينا Mina، والكابي Kabye)؛ والأوروبيون، والسوريون واللبنانيون أقلّ من ١٪.

٤- الديانة: تشـــير تقاريـــر غربية إلـــى أنّ أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية يشكّلون نحو ٥١٪ من إجمالي الســـكان؛ والنصارى نحو ٢٩٪؛ والمسلمون ٢٠٪. في حين تشـــير مصادر إسلامية إلى أنّ نســـبة المسلمين قد تصل إلى ٥٠٪.

٥- اللغة: الفرنسية، هي اللغة الرسمية، ولغة التجارة، في البلاد. وتوجـــد في توجو لغات محلية عديدة، منها لغتا الإيوي Ewe، والمينا Mina، أهمّ لغتين في الجنوب؛ وكابي Kabye، وداجومبا Dagomba، أهمّ لغتين في الشمال.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١- اسم الدولة الرسمي الكامل: الجمهورية التوجولية.

٢- نظام الحُكم: جمهوري.

٣- العاصمة:: لومي Lome.

٤- التقســـيمات الإدارية: الوسطى Centrale، وكارا Kara، والبحرية Maritime، والهضبة Des Plateaux، والسافانا Des Savanes.

٥- الاســـتقلال: اســـتقلت توجو عن الإدارة الفرنسية، تحت وصاية الأمم المتحدة، في ٢٧ أبريل ١٩٦٠م.

٦- الدستور: اعتمد المجلس الأعلى للجمهورية مشروع دســـتور، يقضي بالتعدديـــة الحزبية، فـــي الأول من يوليه ١٩٩٢م، وأُقِر في استفتاءٍ شعبي، في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢م.

٧- النظـــام القانوني: نظام قانوني عرفي، وتقبل توجو الســـلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدوليـــة، مع تحفظات، وليست دولة عضوة في المحكمة الجنائية الدولية.

٨- السنّ القانونيّ للانتخاب: ١٨ سنة؛ للذكور والإناث.

٩- الهيئة التنفيذية:

أ - رئيـــس الجمهوريـــة: رئيـــس الجمهوريـــة، فاور جناسينجبي Faure Gnassingbe، منذ ٤ مايو ٢٠٠٥م.

ب - رئيس الوزراء: رئيس الوزراء كومي كلاســـو (منذ ٥ يونيو ٢٠١٥م).

ج - مجلـــس الوزراء: يعيّنه الرئيس بناءً على مشـــورة رئيس الوزراء.

د - الانتخابات: يُنتخب رئيـــس الجمهورية في اقتراع شـــعبي، لفترة رئاســـية مدتها خمس ســـنوات، الانتخاباتً الأخيرة كانت في ٢٠١٥/٤/٢٦م، وفاز فيها فاور جناسينجبي بنســـبة ٥٨,٨٪؛ مقابل ٣٥,٢٪ لخصمه الرئيسي جان بيير فابر.

١٠- الهيئة التشـــريعيّة: تتكون الهيئة التشـــريعية، في توجـــو، من مجلس واحـــد، هو الجمعيـــة الوطنية، وتتألف من ٩١ مقعداً، ويُنتخب الأعضاء في اقتراع شـــعبي مباشر، ومدّة العضوية خمس سنوات، جرت آخر انتخابات للجمعية الوطنية في ٢٥ يوليه ٢٠١٣؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في عام ٢٠١٨.

١١- الهيئـــة القضائيّـــة: تتمثل أعلى ســـلطة قضائية فـــي توجو فـــي المحكمة العليـــا، التي يتفـــرع عنها دائرة جنائية ودائرة إدارية، ولـــكل من الدائرتين رئيس وعدد من

المستشـــارين؛ وكذلك يوجد في توجو محكمة دســـتورية، تتكون من تسعة قضاة، بما فيهم رئيس المحكمة.

١٢- وصْف العَلَم:

يتكون علم توجو من خمســـة أشـــرطة أفقية، تتوالى ألوانها بين الأخضر (أعلى وأسفل) والأصفر بالتبادل. وفي الركن الأعلى من العلم، جهة السارية، نجمة خماسية بيضاء، في مربع باللـــون الأحمر. وألوان العلم التوجولي من الألوان المعتادة في الأعلام الإفريقية.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١- الناتج المحلي: ١١,٦٤ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٢- مصادر الإنتاج المحلّي: قطاع الزراعة: ٢٩٪، الصناعة: ٢١,١٪، الخدمات: ٤٩,٩٪، بحسب تقديرات عام ٢٠١٦م

٣- قـــوة العمـــل: مليونين و٥٩٥ ألف عامل ؛ حســـب تقديرات ٢٠٠٧م.

٤- الســـكان تحت خط الفقر عند ١,٢٥ دولار يوميّاً: ٥٥,١ ٪؛ حسب تقديرات ٢٠١٥م.

٥- الدّيـــن العام: ٧١,٦ ٪؛ من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٦- معدّل التضخم: ٠,٩٪؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٧- الزراعة/المنتجـــات: مـــن أهم المنتجـــات الزراعية في توجو: البن، والكاكاو، والقطن، والمنيهوت، والذرة الرفيعة، والفول، والأرز، والذرة الصفراء، والدخن، واليام (ضرب من البطاطا بعضه حلو). ومن أهم المنتجات الحيوانية: الماشية والأسماك.

٨- الصناعات: من أهـــم الصناعات في توجو: تعدين الفوسفات، والصناعات الزراعية، والأسمنت، والمشروبات، والمنسوجات؛ إضافة إلى بعض منتجات الحِرَف اليدوية.

٩- الصادِرات:

أ. القيمة الإجماليّة للصـــادرات: ٩٦٧,٤ مليون دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

ب. أهـــمّ الصـــادرات:: إعـــادة التصديـــر، والقطن، والفوسفات، والبن، والكاكاو.

١٠- الوارِدات:

أ. القيمة الإجمالية للصـــادرات: ١,٩٨١ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

ب. أهمّ الواردات: الآلات والمعدات، والســـلع الغذائية، والمنتجات النفطية.

خامساً: الإسلام في توجو:

وصل الإســـلام إلى توجو عن طريق البلاد الواقعة في شمالها، وحيث الدول الإسلامية في حوض النيجر والسودان الغربـــي، هذه المنطقـــة كانت تموج بالدعاة من الشـــعوب الحاميّـــة والزنجية التي اعتنقت الإســـلام، ثم أخذت على عاتقها نشر الدعوة.

وما أن أوشـــك القرن ١٨ الميلادي على الاقتراب من نهايته حتى أخذ التجار المســـلمون من الهوســـة يستقرون بالقسم الشمالي من توغو، بجوار الزعيم الحاكم للجماعات الوثنية (أورودجوبو)، وفي النصف الأخير من القرن الماضي؛ دعوا هذا الزعيم الوثني للإسلام، واستطاع الحاج عبد الله تراوري إمام المســـلمين في مدينة دورتي، إقناعه بالإسلام، وسُـــمي زعيم القبائل الوثنية بعد إسلامه: (تخاري معلوم)، وبمجرد منحه المســـلمين حقّ الإقامة وملكية الأراضي، في مملكته، قوي نفوذ المســـلمين بالمنطقة، وأصبح الإســـلام الدّين الرســـمي، واســـتقدم العديد من مســـلمي الهوســـة والفولاني لدعم سلطانه.

وبعـــد الحـــرب العالميـــة الثانية؛ هاجـــرت جماعات زنجية وثنية من توغو إلى ســـاحل العاج، واعتنقوا الإسلام هناك، وبعودتهم إلى توغو زاد عدد المســـلمين، واستمرت الدعوة، وكثر عدد المســـلمين بيـــن القبائل الوثنية، وهكذا أصبح المسلمون في كلّ قرية ومدينة في توغو، يُشاهد هذا في المدن الجنوبية بين جماعات الهوســـة، واليوربا، الذين هاجروا إلى توغو في النصف الأول من القرن الحالي.

المصادر:

١ - موقـــع وكالة الاســـتخبارات المركزية (CIA) - مكتبة العالم -.

٢ - موسوعة مقاتل من الصحراء.

٣- موقع وزارة الشـــؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

■ **اختتام فعاليات الدورة الثالثة لملتقى تفاعل الثقافات الإفريقية:**

اختتمت فعاليات (ملتقى تفاعل الثقافات الإفريقية) في دورته الثالثة، والذي نظّمه المجلس الأعلى للثقافة بمصر، على مدار ثلاثة أيام بمحافظة أسوان جنوب مصر، في الفترة من ١٣-١٦ نوفمبر/٢٠١٧م.

وشـــارك في الملتقى ما يقرب من ١٠٠ باحث؛ ممثّلين عن ٢٠ دول إفريقيّة، وتناول الملتقى ١١ جلسة بحثية، وعدد من الموائد المستديرة.

صحيفة اليوم السابع- ٢٠١٧/١١/١٦م

■ **العالم يحيي «يوم التصنيع» في إفريقيا:**

احتفلت الأمم المتحـــدة ودول العالم، في ٢٠ نوفمبر الماضي، بـ«يوم التصنيع» في إفريقيا ٢٠١٧م، والذي جاء هذا العام تحت شـــعار «التنمية الصناعية الإفريقية: شرط مسبق لإقامة منطقة تجارة حرة قارية فعّالة ومستدامة».

يهدف الاحتفال هذا العام إلى زيادة الوعي بأهمية التنمية الصناعية الإفريقية؛ في تنفيـــذ منطقة ناجحة للتجارة الحرة القارية، ومن ثَمَّ زيادة تنمية اقتصاد إفريقيا، ودعم القضاء على الفقر.

موقع الأمم المتحدة على الإنترنت-٢٠١٧/١١/٢٠م.

■ **باماكو تحتضن مؤتمرا إقليميا حول المخطوطات الإفريقية:**

اجتمع حوالي ســـتين باحثاً وعلميّاً وأكاديميّاً ومحافظاً على المخطوطات العريقة، قادمين من مالي و١٢ بلداً، من إفريقيا وآســـيا وأمريـــكا وأوروبا، في ٢٠١٧/١١/٢٩م بباماكو، للمشـــاركة فـــي مؤتمر إقليمي حـــول محور «المخطوطـــات الإفريقية لغرب إفريقيا.. ضرورة توفّر دعم متبادل.. تحديات وآفاق».

وكالة بانا برس- ٢٠١٧/١١/٢٣م

■ **مائدة مستديرة بدكار حول دور «الزعامات الدينية» في إفريقيا الوسطى:**

انطلقت- في العاصمة السنغالية دكار- أعمال مائدة مستديرة حول دور الزعامات الدينية والعرقية في تنفيذ اتفاق السلام في إفريقيا الوسطى، وذلك بمبادرة من منظّمة التّعاون الإسلامي.

ويضمّ هذا الاجتماع أكثر من ٣٠ مشـــاركاً بمن فيهم ممثلـــون من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي.

وكالة بانا برس- ٢٠١٧/١٢/٨م

جيلٌ جديدٌ من القادة في إفريقيا.. ما هي التحديات؟[1]

البروفيسور «جون إيغو»
أستاذ جامعي، ووزير سابق لدولة بنين

ترجمة: محمد بشير جوب
كاتب وباحث في الشؤون الإفريقية والدولية – السنغال

(١) اختصار الترجمة: مجلة قراءات إفريقية – رابط المقال:
http://journals.openedition.org/poldev/120

شهدت البلدان التي حظيت بالقيادة الرشيدة تطوّراً ملحوظاً، بينما الدول التي حُرمت منها وقعت ضحيّةً لسوء الإدارة، وكانت النتائج بائسة في حقّ تلك الدول، ووفق هذه النظرة: فإنّ «الحالة الإفريقية» تُنذر بالحرج.

ولعلّ هذا هو السبب الرئيس لإثارة مسألة «القيادة» بعد مرور خمسين عاماً من الاستقلال، وعلى مدى الفهم الصحيح لهذه المسألة يتوقف مستقبل القارة السمراء.

ومع ذلك؛ ما زال الغموض يكتنف مسألة «القيادة» لدى الأفارقة، بسبب قرب العهد الاستعماري، ووجود بعض التقاليد العمياء التي غطّت المسألة، كما أصبحت مرتبطةً بظرفَيْن يؤثران في المجتمعات الإفريقية المعاصرة، هما:

١- مستقبل دولة ما بعد الاستعمار: بسبب الأزمات الاجتماعية والسياسية المتكررة التي تؤثّر عليها، وصعوبات التركيبة السكانية وملاءمتها.

٢- الحاجة إلى ابتكار أسلوب جديد للحكم: وبدونه يمكن أن تتعرّض العملية الديمقراطية التي بدأت منذ عام ١٩٩٠م للخطر، ويمكننا ملاحظة ذلك بالفعل من خلال التزوير المتكرر للانتخابات، والعودة التدريجية للجيوش إلى السلطة.

وهاتان الحالتان تفرضان على إفريقيا السوداء ضرورة إرساء جيلٍ جديدٍ من القادة، يَقْدرُ على البدء في إعادة تأسيس دولة ما بعد الاستعمار المتأزّمة، ويَقْدرُ- أيضاً- على الدفاع بشكلٍ أفضل عن مصالح الشعب؛ من خلال احترام مؤسّسات الدولة الذي لا يزال بعيد المنال؛ بسبب التأثيرات المتناقضة للسياسيين الأفارقة.

أولاً: الفئات المختلفة للقادة الأفارقة: نهجٌ تاريخيٌّ:

تنطوي قضية القيادة في إفريقيا على ثلاث فئات من الفاعلين، ولا يزال دور كلٍّ من هذه الجهات الفاعلة حاسماً في إدارة الدولة والمجتمع؛ منذ بداية الاستقلال عام ١٩٦٠م.

الفئة الأولى: القادة السياسيون، خمسون عاماً بعد الاستقلال:

يمكن تقسيم القادة السياسيين إلى عدة مجموعات؛ وفقاً لأصولهم، ومستوى تعليمهم، والتزامهم السياسي، وفترات ظهورهم.

ففي الفترة (١٩٦٠ إلى ١٩٧٠م): كانت السلطة السياسية تدار أساساً من قبل المعلمين وبعض الأطباء وقادة النقابات العمالية الإفريقية، وعلى الرغم من مستوى تدريبهم غير المتجانس إلى حدٍّ ما، فإنّ هؤلاء القادة الأفارقة الأوائل استرشدوا في سياساتهم بمقتضيات القومية التي اعتُبرتْ ضرورية للتخلّص بشكلٍ أفضل من نير الاستعمار، وإقامة أسس الأمّة الحقيقية.

وتُعدّ القومية قاسماً مشتركاً بين كلٍّ من الناطقين بالإنجليزية والفرانكوفونية والبرتغالية، واستندت على «الطاعة» أكثر منها على «المسؤولية»، واعتقد جمهور القوميين أنّ الأيديولوجية اليسارية التي سادت في الشرق هي وحدها التي يمكن أن تساعدهم على التخلّص من وصاية الغرب الجامحة.

وهكذا؛ فإنّ أغلب الأحزاب السياسية التي قادت إفريقيا إلى الاستقلال كانت ملتزمة بالماركسية اللينينية: (حزب الاستقلال الإفريقي) في السنغال، (التجمع الديمقراطي الإفريقي) في باماكو، بما في ذلك العناصر البارزة: «فيليكس هوفويت بويغني» (ساحل العاج)، و«أحمد سيكو توري» (غينيا)، و«موديبو كيتا» (مالي)، والفريق العامل بقيادة «أوبافيمي أولوو» في نيجيريا، و (جبهة حزب الشعب) للدكتور «كوامي نكروما» في غانا، وحركة «ماو مود جومو كينياتا» في كينيا، وما إلى ذلك.

وفيما يتعلّق بالقضايا الرئيسة لمستقبل إفريقيا؛ فإنّ هؤلاء القادة كانوا في انقسام شديد، فمن جهة: تشكّلت مجموعة الدار البيضاء حول الملك محمد الخامس، وخليفته الحسن الثاني، وجمعت المؤيدين للغرب، مثل «فيليكس هوفويت بونيي»، و«ليوبولد سيدار سنغور» (السنغال)، و«عمر بونغو» (غابون)، و«أمادو أهيدجو» (الكاميرون).

ومن جهة أخرى: شكّلت حشود التيار الشرقي مجموعة «منروفيا»، وتجمّعوا حول الدكتور «كوامي نكروما» و«سيكو توري» و«موديبو كيتا» و «ويليام ريتشارد تولبيرت» (ليبيريا).

وفي خضم العداء الشديد بين هاتَيْن المجموعتين؛ كانت تطفو في السطح أيضاً مجموعة اللامبالاة مثل «سورو ميجان أبيثي» (داهومي السابق)، و«بنيامين نامدي أزيكيوي» (نيجيريا)، و«أبوباكار سانجولي لاميزانا» (فولتا العليا السابقة)، و«نغارتا تومبالباي» (تشاد).

وعلى خلفية هذه الاختلافات الأيديولوجية القوية؛ نشأت (منظمة الوحدة الإفريقية) في أديس أبابا عام ١٩٦٣م.

وقد أثرت هذه الاتجاهات المختلفة أيضاً في النُّخب الفكرية، وتكوين القادة، حتى ظهور الجيوش من عام ١٩٧٠م.

وفي الفترة (١٩٧٠م إلى عام ١٩٩٠م) وقعت جميع الدول الإفريقية تقريباً، باستثناء عددٍ قليل من الحالات النادرة[١]، في أيدي الجيوش، وشكّلت هذه المرحلة بداية الأنظمة الاستبدادية، حتى في الدول القليلة التي لم يكن قادتها عسكريّين، حيث اعتمدت على نظام الحزب الواحد، وكان نتيجة ذلك نهاية الآمال التي وُلدت مع الاستقلال.

وكانت الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠م) صعبةً بالنسبة للدول الإفريقية، بسبب الكساد الاقتصادي الواسع النطاق والديون الثقيلة، وقد دفع البحث عن الحلول لهذه الفترة الاقتصادية المتأزمة بالجيل الحاكم- آنذاك- إلى تعميم برامج التكيّف الهيكلي، التي تعود أولى اتفاقياتها إلى ١٩٨١م، غير أنّ التطبيق السليم لهذه البرامج لا يمكن أن يحدث إلا في مناخٍ سياسيٍّ يتسم بالحرية والاقتصاد الحرّ.

إنّ ظهور الديمقراطية في إفريقيا لم يُحدث تحوُّلاً جذريًّا في الطبقة السياسية، والخلط الذي حصل في هذه الفترة (الديمقراطية) بين القادة المدنيّين والعسكريّين؛ لم يسمح للديمقراطية بتحقيق النّجاح الكامل، أو بالأحرى أن تكون عامل تقدُّم، وهناك أربع دولٍ فقط قدّمت أمثلةً يمكن ذكرها في احترامها لمتطلبات الديمقراطية، هي: (بنين، وبوتسوانا، والرأس الأخضر، وغانا).

(١) هذه الحالات النادرة موجودة في غرب إفريقيا: الرأس الأخضر، وكوت ديفوار، والسنغال.

وبشكلٍ عام؛ أخفق القادة السياسيون الأفارقة في مهمّتهم منذ عام ١٩٦٠م، سواء كانوا من القوميين الأوائل أو الجنود الاستبداديين أو من القيادات، في تحقيق الإصلاحات الهيكلية، إلا بعض استثناءات قليلة، ما جعل إفريقيا القارة الأقلّ تقدُّماً على هذا الكوكب، ومنذ عام ١٩٦٠م- إلى يومنا هذا- لم تكن الدولة الإفريقية في انسجام مع الأفارقة، بل تُعدّ الدولة الإفريقية صناعة القوى الأجنبية، ارتبطت بالأيديولوجية الاستعمارية، ونتيجةً لذلك؛ فإنّ القادة السياسيين الذين عرفتهم إفريقيا حتى الآن يُنظر إليهم- في الغالب- على أنهم مجرد دُمىً تحت وصاية القوى المهيمنة[٢].

الفئة الثانية: رجال الأعمال:

إنّ التحدي الذي تواجهه التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة القادة السياسيين؛ هو التحدي نفسه من جهة قادة القطاع العام، وقادة القطاع الخاص، فالجهات الفاعلة الحقيقية للتنمية الاقتصادية هم مديرو الشركات، ويمكن تصنيفهم إلى عدة فئات:

الشركات القديمة ذات الأصول الاستعمارية:

وكثيرٌ منها ما يزال يسيطر على البنية التحتية والمعدات الرئيسية، ولا ننسى أيضاً مزارع التعدين والتصدير.

وتحوّلت هذه الشركات فيما بعد إلى مشروعات تجارية جديدة، أهمّها: (شركة غرب إفريقيا للتجارة) (SCOA) و (الشركة الفرنسية الإفريقية الغربية) (CFAO)، فضلاً عن مجموعة من الشركات التي انبثقت منها، مثل: توتال (TOTAL).

أو التي تولّدت حسب الاحتياجات الاستعمارية الجديدة، هذا هو الحال بالنسبة للشركات التي تقوم بتشييد البنية التحتية الأساسية، مثل: كولاس (Colas)، أو فوجيرولس (Fougerolles) (على الجانب الفرنسي)، وجوليوس بيرغر (Julius Berger) (على الجانب الألماني).

(٢) Le Roy, E. 1997. La formation de l'Etat en Afrique, entre indigénisation et inculturation. In Les avatars de l'Etat en Afrique, GEMDEV, Paris : Karthala .21-7.

أو مشـــغلي الموانئ مثل: مجموعة بولوري (groupes Bolloré) (الفرنسية)، أو ميرسك لاين (Maersk Line) (الدانماركية).

ويضاف إلـــى ذلك: مجموعـــة من شـــركات التعدين والنفط، مثل: إلف (Elf)، وتوتالفينا (Totalfina)، و شـــل (chell)، وبيريتيش بيتروليوم (British Petroleum).. على سبيل المثال لا الحصر[١].

الأجانـــب في إفريقيـــا، خاصّـــة من: لبنـــان والهند والباكستان، وآخرهم الصين:

– عمل اللبنانيون دائماً كوســـطاء للشـــركات التجارة القديمة، وقد اشـــترى معظمهم الشركات التي اعتبرت غير مربحة في نظر الشـــركات العملاقة، مثل قطـــاع التوزيع، وبذلك أصبحوا في الســـنوات الأخيرة الركائز الرئيســـية للاقتصاد الإفريقي[٢].

– وقد مارســـت «الهندو الباكســـتانية» دَوْراً رئيســـاً، وخاصّةً في البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل كينيا وأوغندا وتنزانيا وغانا، ولا تزال تحتفـــظ بقطاعات اقتصادية مهّة في هذه الدول، بما في ذلك المنســـوجات والسكر والشاي والتوزيع.

– وفـــي الآونة الأخيـــرة؛ اســـتثمر الصينيون في عدة قطاعات اقتصادية، مثل تجارة التجزئة والتعدين والأشغال العامّة[٣].

– وتســـعى الهند إلى اســـتغلال علاقاتها القديمة مع إفريقيـــا، التـــي تمثّلت بالهجـــرة وبالعلاقـــات المهمّة في المحيط الهندي، كما هو الحال في موريشيوس مثلاً، حيث يشـــكل السكان ذوو الأصول الهندية ٧٠٪ من السكان، بينما في تنزانيا وكينيا وأوغندا وغانا تشكل الأصول الهندية فيها ما بين ٥٪ و ١٠٪ من سكانها.

ومن خلال هذين النوعَيْن من التعاون «الأكثر إنصافاً»؛ تسعى إفريقيا إلى التخلُّص من السيطرة الغربية؛ عن طريق تنويع أســـواقها ومواردهـــا في مجال الاســـتثمار الأجنبي المباشر.

أمـــا الفئة الأخيـــرة من الفاعليـــن الاقتصاديين فهي: الأفارقة:

الأفارقة لا يزال حضورهم قويّاً في قطاعات المصارف والتأمين والتجارة، وأصحاب المشاريع الإفريقية من هؤلاء ينقسمون إلى عدة فئات:

في القاعـــدة توجد مجموعة من التجّـــار تعود أصول معظمهم إلى فترة تجارة الرقيـــق، بما في ذلك البرازيليون الأفارقة.

وكان هؤلاء التجـــار، الذين أصبحوا فيما بعد «الطبقة البرجوازية الحضريـــة»، مدعومين من قِبَل مزارعي الكاكاو فـــي كوت ديفـــوار وغانا ونيجيريا، وشـــكّل هـــؤلاء «طبقة المزارعيـــن البرجوازية» التي ينحدر منهـــا كلٌّ من الزعماء التقليديين والعامّة.

وتحوّلت النواة الأولـــى لهؤلاء المزارعين فيما بعد إلى «نقابـــات المزارعيـــن»، كما هو الحال- مثلاً- في ســـاحل العاج مـــع الاتحاد الزراعي، أو فـــي نيجيريا مع أغبي كويا (Agbè Koya)، وظـــل الاتحاد الأخير نشـــطاً حتى حرب بيافرا (Biafra) الأهلية بين عامَي (١٩٦٠ و ١٩٧٠م)، وفي حالة كوت ديفوار؛ كان هؤلاء المزارعون وراء إنشاء (الحزب الديمقراطـــي) في ســـاحل العاج (PDCI) مـــع "هوفويت بويغني" الرئيس الأول له.

---

(١) Assidon, E. 1989. Le commerce captif : les sociétés françaises de l'Afrique noire. Paris : L'Harmattan.

(٢) Charbonneau, J., et R. Charbonneau. 1961. Marchés et marchands d'Afrique noire. Paris : La Colombe.

Desbordes, J.-G. 1938. L'immigration libano-syrienne en Afrique occidentale française. Poitiers : Renault.

Hanna, M. 1958. The Lebanese in West Africa. West Africa, nº 2 : 142-144.

(٣) Elenga-Ngaporo. 2004. Le Japon, l'Asie et l'Afrique : pour une Afrique performante. Paris : Editions Silex / Nouvelles du Sud.

Questions internationales (La Documentation française). 2005. L'Inde, grande puissance émergente. Dossier. Nº 15.

والمجموعة الأخيرة من منظمي المشاريع الأفارقة هم النّساء، ولا سيما في غانا وتوغو وبنين ونيجيريا ومالي، وركزت هذه الأخيرة أساساً في قطاعَي النسيج والتوزيع، وتوسعت هذه المشاريع النسائية إلى أن شملت نساء الساحل، وخاصّةً في مالي حيث نشطن في صباغة الأقمشة.

تم تلقّي أطفال هذه الفئات المختلفة، من رجال الأعمال الأفارقة، التعليم في أفضل الجامعات وكليات الأعمال المرموقة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وعادوا إلى إفريقيا في الآونة الأخيرة للسيطرة على قطاعات البنوك، والتأمين، والتمويل الأصغر، والتجارة.

ومن المهم ذكر كلّ هذه الفئات الفاعلة في مناقشة «ظهور قادة جدد»؛ لاعتبارين، هما:

أولاً: علاقات المحسوبية التي ربطتهم بالقادة السياسيين.

وثانياً: بسبب مواردهم المالية، التي تُمكّن العديد منهم من أن يكونوا «صنّاع الملوك.»

إنّ العملية الديمقراطية الجارية في إفريقيا مكلفةٌ للغاية من حيث تنظيم الانتخابات المختلفة، ويوفر قادة الأعمال معظم تلك التكاليف المالية اللازمة لتنظيم الانتخابات.

على سبيل المثال في عام ٢٠٠٦م، في بنين، كان المشغّلُ الخاصُّ الناشطُ في قطاع القطن هو المُموِّل الرئيسي لحملة الرئيس الحالي، وذكرت الشائعات أنّ مجموعة بولوري (groupe Bolloré)، التي فازت مؤخراً بالعقد الخاص بتشغيل ميناء كوتونو؛ ساهمت أيضاً في دعم هذه الحملة.

في عهد الرئيس ماثيو كيريكو؛ كان دور "سيفو فاجبوهون" حاسماً في تمويل الحملات الانتخابية لهذا الرئيس، وكمكافأة تلقّى من الدولة إدارة (الجمعية الوطنية لتسويق المنتجات النفطية- سوناكوب) (Sonacop).

وبصرف النظر عن بنين؛ فإنّ شركة (إلف) (Elf)، التي أصبحت فيما بعد (توتالفينا) (Totalfina)، مارست دَوْراً غامضاً بشأن المصير السياسي لإفريقيا من خلال السيطرة على القادة السياسيّين في: غابون، والكونغو، وأنغولا، ونيجيريا[1].

الفئة الثالثة: النُّخب الفكرية الإفريقية:

يمكن تحليل مشاركة المثقفين في إدارة السلطة في إفريقيا وفق مراحل متعددة:

في الفترة من (١٩٦٠ إلى ١٩٧٠م): كان المثقفون الأوائل ثوريّين وبانا أفرقانيّين في الوقت نفسه، وعمل العديد منهم- تحت عباءة القادة الأوائل- مستشارين، ولكن لقلّتهم، بل أكثر من ذلك: عدم معرفتهم بالواقع الإفريقي؛ بسبب غيابهم الطويل أثناء دراستهم في الخارج، لم يسمح لهم ذلك بالقيام بالدَوْر المنوط بهم في الساحة السياسية خلال الفترة الأولى من الاستقلال، وكان من الضروري انتظارهم حتى الفترة الثانية التي تمتد من عام (١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠م)، حيث مارست فيها هذه النُّخب الفكرية دَوْراً أساسيّاً إلى جانب الجيش، وأثرت تأثيراً قويّاً في اختيار الفكر الماركسي اللينيني، وهذا هو الحال بوجهٍ خاص في: الكونغو- برازافيل، وبنين، وفي فولتا العليا السابقة.

ومنذ عام ١٩٩٠م؛ ظهرت النُّخبة الفكرية كقوةٍ سياسيةٍ، ولكن في هذه المرة حضروا بوصفهم ليبراليّين، تخرّج معظمهم في المؤسّسات الدولية والمدارس الثانوية الفرنسية والأمريكية، وقد شغلوا مناصب سياسية مهمة: رؤساء للجمهورية أو رؤساء للوزراء.

وبالنسبة للرؤساء؛ يمكن ذكر الأمثلة الآتية: عبدو ضيوف (السنغال)، بول بيا (الكاميرون)، ألبرت زاف (مدغشقر)، ألفا عمر كوناري (مالي) تيجان كابا (سيراليون)، جون كوفور (غانا)، هيلين جونسون سيرليف (ليبيريا) أو نيفيفون سوغلو (بنين)، ومن ضمن هذه الفئة يمكن ذكر القادة الذين تمخضوا من حروب التحرير التي حصلت في: (غينيا بيساو والرأس الأخضر وأنغولا وزيمبابوي وموزمبيق وناميبيا وجنوب إفريقيا)، ومن بين هذه النُّخب المنبثقة من النضال التحرري؛

(١) كتابات هوجيوكس (٢٠٠٧) و هاريل (٢٠٠٦): بها رصد مثير للاهتمام حول تورط رجال الأعمال في حياة الدول الإفريقية، وبخاصة السيطرة على القادة السياسيين.

امتلكت إفريقيا أفضل أنواع القادة، مثل: نيلسون مانديلا (جنوب إفريقيا)، ويواكيم شيسانو (موزمبيق). ومما يؤسف له أنّ الانقسامات الأيديولوجية العميقة للنُّخب الفكرية؛ تقف وراء فشل الخطاب بشأن التنمية في إفريقيا، والافتقار إلى حلولٍ بديلةٍ للنماذج المستمدة من الخارج.

ومع ظهور العملية الديمقراطية التي بدأت في ١٩٩٠م، ونهاية الشيوعية في الشرق، ظهر توافق في الآراء لصالح الأيديولوجية الرأسمالية، وقد وجدت صدًى لها خاصّةً في ظاهرة العولمة، وما زال عددٌ قليل من المثقفين يدافعون عن نهج جديد للتنمية يبدأ بالنهضة الإفريقية[١].

وهذا التذكير التاريخي ضروريٌّ لفَهْم التحديات التي تواجه الجيل الجديد من القادة الأفارقة بشكلٍ أفضل.

ويمكن تفسير التخلُّف الإفريقي في التصنيفات الاقتصادية العالمية بإفلاس القادة الأوائل، إذ لم يتمكن أيٌّ منهم من تعزيز الموارد البشرية الجيدة، الذي هو عامل النّجاح في البلدان المتقدّمة، كما لم يتمكّنوا من «تبني سياسات الحرية التي تسمح بالاستغلال الذكي للموارد [الطبيعية]، وخلق وتحفيز للقيم والمعايير الثابتة للمجتمعات المفتوحة»[٢].

ثانيًا: الجيل الجديد من القادة الأفارقة ومطالب التنمية:

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ستستند المسؤولية السياسية للأجيال الجديدة من القادة على العلاقة بين (السلطة والحرية)، ولا سيما حرية المواطن الإفريقي، وسيواجه الجيل الجديد الأسئلة الآتية:

- ما تكوين وطبيعة القوى السياسية والدينية والاقتصادية والفكرية المختلفة؛ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية والعالمية؟

- ما إمكانية سيطرة المواطنين الأفارقة على هذه القوى، لضمان توازنها، وللدفاع عن الحقوق الأساسية للشعوب الإفريقية في الحياة، والتعليم، والصحة، أو بالأحرى ضمان السعادة الروحية والمادية بكرامة؟

- ما مكانة إفريقيا في عالم اليوم المترابط[٣]؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تشير إلى ثلاثة تحديات رئيسة تواجه إفريقيا:

التحدي الأول: تحديات تفتيت المساحات السياسية:

إنّ التحدي المتمثل في تفتيت المساحات السياسية يتمثل في عدة جوانب: أولاً: تجزئة الفضاء الإفريقي الناجم عن تقسيم إفريقيا بين العديد من القوى الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا العظمى، ألمانيا، البرتغال، إسبانيا، وإيطاليا)، ثم التفاوتات الإقليمية بسبب هذا التقسيم.

وفي منطقة غرب إفريقيا، يمكن تمييز ثلاث فئات من البلدان وفقاً لمناطقها وسكانها[٤]:

- الدول الأصغر: التي من الصعب لها التكيف، نظراً لكثيرٍ من القيود في المساحة وفي السكان، مع فرضية فرص التنمية الذاتية:

الدولة	المساحة/ كم٢	السكان/ نسمة
الرأس الأخضر	٣٩٢٩	٤٩٦٠٠٠
غامبيا	١١ ٢٩٥	١ ٥٦٣ ٠٠٠
غينيا - بيساو	٣٦ ١٢٥	١ ٣٨٩ ٠٠٠
سيراليون	٧١٧٤٠	٦ ٢٩٥ ٠٠٠
توغو	٥٦٦٠٠	٥ ٤٦٥ ٠٠٠
ليبيريا	١١١ ٣٦٩	٣ ١٧٠ ٠٠٠
بنين	١١٢ ٦٠٠	٨ ٠٥٩ ٠٠٠

(١) Do Nascimento, J., dir. 2008. La renaissance africaine comme alternative au développement : les termes du choix politique en Afrique. Paris : L'Harmattan.

(٢) Koulibaly, M. 2008. Leadership et développement africain : les défis, les modèles et les principes. Paris : L'Harmattan. P.11

(٣) Barry, B. 2009. Discours d'ouverture au Symposium sur les Etats-Unis d'Afrique, suivi du Forum sur le rôle et la place de l'Afrique dans la gouvernance mondiale, Dakar, 27 juillet.

(٤) الأرقام السكانية لعام ٢٠٠٧م مأخوذة من النشرة الإحصائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لعام ٢٠٠٨م.

– الدول المتوسطة: بعضها في مستوى جيّد من حيث الموارد الطبيعية، ولكنها تعاني بشدة من ضعف سوق الاستهلاك فيها:

الدولة	المساحة/ كم٢	السكان/ نسمة
السنغال	١٩٦٧٢٢	١١ ٣٤٢ ٠٠٠
غينيا	٢٤٥ ٨٥٧	٩ ٦١٢ ٠٠٠
غانا	٢٣٨ ٠٠٠	٢٢ ٩٨٢ ٠٠٠
بوركينا فاسو	٢٧٤ ٠٠٠	١٣ ٤٤١ ٠٠٠
كوت ديفوار	٣٢٢ ٤٦٣	٢٠ ٣٨٩ ٠٠٠

– مساحات كبيرة تهيمن عليها الصحراء الكبرى: وهي غير منتجة في معظم الأحيان، باستثناء نيجيريا. ومن جانب آخر: يكون الجزء المنتج منها أصغر من مساحة الدول المتوسطة:

الدولة	المساحة/ كم٢	السكان/ نسمة
نيجيريا	٩١٣٠٧٤	١٤٦ ٤٩٦ ٠٠٠
موريتانيا	١,٠٣٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مالي	١ ٢٠٤ ٠٠٠	١٢ ٣٧٩ ٠٠٠
النيجر	١ ٢٦٧ ٠٠٠	١٣ ٤٧٧ ٠٠٠

هذا التجزؤ الجغرافي هو الأزمة الأكبر:

– لأنّ الدول الصغرى هي الأكثر عدداً بمعدّل (٧ من أصل ١٦).

– وفي الوقت ذاته: قليلٌ من هذه الدول هي التي تحظى بتوافقٍ وتجانس حقيقيٍّ مع كياناتها التاريخية، وبصرف النظر عن «الرأس الأخضر»؛ فإنّ جميع الدول الباقية الأخرى تتكون من جماعات اجتماعيّة وثقافيةٍ عديدةٍ، تتقاسم معظمها عدة حدود، مثل الفولانية والهوسا واليوروبا وأكان وماندينغو.

– وهذا التجزؤ الذي اعتبرته (منظمة الوحدة الإفريقية– السابقة) «خصوصية إفريقية»، يؤدي إلى ثلاثة أنواع من المشكلات التي تعرقل السيطرة الجيدة على شروط التنمية الحالية: وهي العزلة، والحدود الطويلة وغير المحددة، والتخلّف في الهياكل الأساسية والبنية التحتية.

– ولكن الجانب الأكثر سلباً من هذا التجزؤ يكمن في عدم التنظيم الإقليمي، ونتج عن ذلك: أزمة الدولة ككيانٍ محدّد، ضعفٌ وتعقيدٌ في التنقل، وثغراتٌ وفجواتٌ في المساحات، ووجود تمايزٍ مكانيٍّ متباين المصالح داخل نفس الإقليم.

إنّ أزمة الدولة بوصفها «كيان محدّد» تتجلّى في المقام الأول بسبب الافتقار إلى الوسائل المالية اللازمة للعمل، إنّ ثقل الديون مؤثرٌ إلى درجة أن التدخل الخارجي الناجم عن ذلك، ولا سيما من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يزيل عن هذه الدول الوسائل الأساسية للقيام بوظيفتها الإدارية.

وبوجهٍ عام: فإنّ تجزئة الأماكن السياسية في إفريقيا هو السببٌ الجذري لأزمة الدولة، وأفضل طريقة للتعامل معها بشكلٍ صحيح تكمن في العمل بنهجٍ جديدٍ للتخطيط المكاني.

التحدي الثاني: تجزئة الوعي التاريخي:

يمكن ملاحظة تفتيت الوعي التاريخي في الاختلافات الموجودة بين إفريقيا البيضاء والسوداء (أي بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، ومن ناحية أخرى بين التركة الاستعمارية.

فالشمال الإفريقي، وإن كان جزءاً من الاتحاد الإفريقي، يشكّل تحالفات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية أخرى: ما زالت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مترددة– باستثناء جنوب إفريقيا– في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي تسعى إلى تطوير علاقاتها مع الصين والهند من جهة، ومع أمريكا اللاتينية من جهة أخرى.

ويكمن الجانب الآخر من التجزؤ التاريخي في العمليتين النابعتين من الإرث الاستعماري: «الاستيعاب»: الذي طبقته فرنسا، و«التوطين»: الذي مارسته بريطانيا العظمى، وكلاهما ثبت أنه محدودٌ للغاية.

وهذا التجزؤ التاريخي لا يجعل عملية الوعي الجماعي بالمشكلات التي يتعين حلّها سهلة، لدرجة أن البلدان الناطقة بالإنجليزية الأكثر قومية تنظر إلى نظرائها الناطقين بالفرنسية على أنهم يعتمدون كثيراً على فرنسا.

التحدي الثالث: تجزئة المعرفة:

يتعلّق تجزؤ المعرفة من جهة: بالعداء بين الإنجازات الذاتية، والمعرفة الموروثة من المدرسة الاستعمارية، ومن ناحية أخرى: بتأثير كلٍّ من الأديان (ولا سيما المسيحية، الإسلام، والروحانية) على القيم الأيديولوجية للتنمية، وقد أدّت هذه الأشكال المختلفة من التجزؤ إلى اختلافات أيديولوجية قوية والافتقار إلى جذورٍ ثقافية.

والاختلافات بين السياسيين الأفارقة حاليّاً تتجلّى في شكلين: الحرب على القيادة، سواء في داخل الإقليم أو بين القوى المستعمرة، ومسألة الديمقراطية، وطبيعة النُّظم المدنية أو العسكرية.

وترتبط مسألة القيادة بالحاجة إلى رؤية تقاليد ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ تتطور في إفريقيا في مجال سياسة الشؤون العامّة وإدارتها، إن إضفاء الطابع الديمقراطي على كلّ من الدولة والمجتمع والذي يطالب به المانحون، ويريده الشعب الإفريقي بقوة، يتعارض مع نظرة العديد من رؤساء الدول فيما بينهم، كما كان الحال خلال المواجهات بين الشرق والغرب. ويخصّ هذا التجزؤ الدول التي ما زالت تتحفظ على قياداتها الاستبدادية السابقة، بما في ذلك توغو وغينيا، وكذلك الدول التي يأتي قادتها من المؤتمر الوطني السيادي، وهكذا أصبح ظهور الديمقراطية أملاً ووسيلةً للابتزاز في الوقت نفسه، ما أضعف إرادة القادة الأفارقة للنضال من أجل تحقيق هدف التنمية.

وتضاعفت هذه الصعوبة الأيديولوجية مع الانقسامات المتعلقة بدور الثقافة في تنمية الدول، وتختلف في هذه المسألة الدول الناطقة بالبرتغالية والدول الأنجلوفونية. والفرنكوفونية، ولا سيما فيما يتعلّق بجذور مواطنيها في ثقافاتها الوطنية، وهذه الجذور أعمق كثيراً في البلدان الناطقة بالإنجليزية والناطقة بالبرتغالية؛ مقارنة بالبلدان الناطقة بالفرنسية، حيث اتجهت سياسة الاستيعاب التي تمارسها فرنسا إلى إبقاء السكان الناطقين بالفرنسية بعيداً عن الحاجة إلى جعل الثقافة قضية إنمائية رئيسية.

وبعبارة أخرى: لا توجد في إفريقيا (ولا سيما في المناطق الناطقة بالفرنسية) إشارة إلى قيمة محلية من شأنها أن توجه عمل القادة، وإن عدم وجود هذه القيمة المرجعية هو انعكاس للطبيعة التركيبية للدول التي يملك سكانها أصلاً وتاريخاً يرتبط بأماكن سياسيةٍ أخرى معادية أحياناً (مثل تشاد والسودان، أو إريتريا وإثيوبيا). ونتيجةً لذلك، توجد صراعات إثنية رئيسية على الحدود تدمر فرص التشاور الضروري بشأن القيم المحلية بوصفها عناصر أساسية لا مفرّ منها للتنمية المستدامة.

ولمواجهة التحديات المختلفة؛ يجب أن تباشر الأجيال الجديدة من القادة عدة مهمّات:

المهمة الأولى: إعادة بناء الدولة الإفريقية:

لا بدّ من إعادة بناء الدولة على أُسس إقليمية جديدة من أجل التصدي بشكلٍ أفضل لمختلف المشكلات التي تعرقل السيطرة المحكمة للظروف الراهنة للتنمية: وهي العزلة، والحدود الطويلة غير المحددة، أو المحددة بشكلٍ سيئ، والتخلّف في البنية التحتية الأساسية، إن عواقب بلقنة القارة تمنع الدول الإفريقية من السيطرة والتحكم اللازم على أراضيها.

إنّ إعادة بناء الدولة من الممكن أن تجعل إفريقيا قادرةً على مواجهة التحديات الجديدة في القارة: العولمة، ومكافحة الفقر، والأزمات الناجمة عن الحكم الديمقراطي، غير أنّ هذه الأهداف الإنمائية مكلفةٌ، وتتطلب موارد جديدة لا يمكن أن تأتي إلا من خلال خلق ثروة جديدة.

الثروات التي نقصدها هنا ليست مادية فحسب، بل ما نقصده هو العمل على جعل إفريقيا تزدهر من خلال التعامل مع المحددات الرئيسية لتلك الثروة، مثل بناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والابتكارية.

وللقيام بذلك؛ سيكون من الضروري استغلال العناصر التي تمكّن من التدخل بفعالية للتأثير في تلك المحدّدات، والتي نوردها بشكلٍ موجز في:

- تعزيز رأس المال الطبيعي: المتمثل في الموارد الطبيعية الغنية.

- تعزيز رأس مال الإنتاج (أصول الإنتاج): المتمثل في الآلات والبنى التحتية، فضلًا عن الأراضي والمناطق الحضرية المتقدمة للسكن البشري.

– تعزيز رأس المال المعنوي: الذي يتشكّل من رأس المال البشري، ومن جهة أخرى من نوعية المؤسّسات، وهو أهم جزء في ثروة الأمم، وعلى الرغم من أن رأس المال المعنوي غير مكتمل في أي مكان، إلا أنه جزء من: ثمرة التكوين والتعليم والدراية الفنية التي تكتسبها الشعوب، ويجب أن يضاف إلى ذلك الثقة التي تسود بين مختلف مكونات الأمّة وقدرتها على العمل معاً بطريقة منسّقة من أجل إثراء نفسها.

– الحوكمة: التي تعزز الإنتاجية العامّة للاقتصاد.

ومن دون هذه العناصر؛ سيكون من الصعب وضع إدارة تشاركية تتسم بالفعالية والكفاءة والوظيفية، وبالمثل، فبدون وجود نخب مدرّبة تدريباً جيداً وذات توجّه استشرافي مستعدة للانخراط في إصلاحات حاسمة؛ سيكون لها آثار إيجابية على مؤسّسات الدولة، لن يتحقّق شيء.

المهمّة الثانية: تجديد النُخب الفكرية:

تجديد النُّخب الإفريقية يقتضي السماح للإفريقيين في المهجر بالإسهام بشكلٍ أفضل في تنمية القارة، والعمل على تشكيل جيلٍ جديدٍ من القادة.

وينتشر الإفريقيون في المهجر على ثلاث مناطق جغرافية رئيسية، هي: أوروبا، والولايات المتحدة، ودول الخليج، ويمكن أن يفيدوا إفريقيا في ثلاثة مجالات رئيسة:

– تحسين المهارات التقنية والأكاديمية.

– توفير الموارد المالية لأغراض التنمية، ويُقدّر حالياً تحويلات الأموال الجديدة من المهجر إلى إفريقيا بأكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الإفريقية.

– تمثيلٌ أفضل لإفريقيا في العالم؛ من خلال العلاقات التي يمكن لهم بناؤها في مختلف المناطق المضيفة.

ويعني تعزيز جيل جديد من القادة: ظهور النُّخب التي تجتمع فيها مهاراتٌ مختلفةٌ، بما في ذلك القدرة على:

– استيعاب المناقشات الجارية بشأن التنمية.

– اكتساب معارف جديدة تفتقر إليها إفريقيا، مثل: المعرفة الاستشرافية، ومهارات التفاوض، واستغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

– تبنّي قيم تنموية جديدة؛ مثل: الإنصاف، والنزاهة، والحكم الرشيد، والإدارة المشتركة للثروة المتاحة.

المهمّة الثالثة: تهيئة ظروفٍ جديدةٍ للسلام من أجل تعزيز الحرية:

إن إفريقيا معروفة في العالم بالأزمات التي تهزها، والعنف الذي تميزت به مجتمعاتها، وترجع هذه الأزمات إلى حدٍّ كبير إلى مصادرة السياسيين لحرية المواطنين.

وقد أصبحت مسألة «الحرية» مصدر قلق في البلدان التي لا تزال استبدادية، وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لتلك التي تزور الانتخابات وتتعرّض فيها مؤسّسات الجمهورية للتلاعب.

لقد كانت الحرية دائماً أحد العوامل الرئيسة للتقدّم في البلدان المتقدمة النمو، فمؤسسة التراث، وهي واحدة من مراكز التفكير في واشنطن في الولايات المتحدة، نشرت في وول ستريت جورنال في عام ٢٠٠٨م، مؤشّر الحرية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولا يزال مؤشّر الحرية منخفضاً في إفريقيا: فمن بين ٤٠ بلداً إفريقيا مدروسة، تحتل موريشيوس المرتبة العشرين في العالم من خلال احتلالها المركز الثامن عشر، تليها بوتسوانا في المرتبة ٣٦، آخر الدول في هذه القائمة العالمية كلّها هي الدول الإفريقية[١].

وفقاً لمؤشر «الحرية الاقتصادية»، هناك عشر فئات من الحرية، بدونها لا يمكن لأي بلد أن يزدهر[٢]، على الرغم من أنّ هذا المؤشر يتسق مع المفهوم الأمريكي للحرية؛ فإنه يظهر جهود القادة الأفارقة في مواكبة سياق الديمقراطية والمجتمع، وهكذا؛ فإنّ السعي إلى تحقيق هذه الفئات

(١) Holmes, K. R., E. J. Feulner et M. A. O'Grady. 2008. Index of Economic Freedom. Washington, DC : The Heritage Foundation ; New York : Dow Jones & Company.

(٢) هذه الفئات العشر هي: حرية المؤسسة، وحرية التجارة، وحرية الحماية من التهم الإلزامية، وحرية التحكم في حجم الحكومة، وحرية العمل المستقل، وحرية الاستثمار، والحرية المالية، وحرية الحق في الملكية، والتحرر من الفساد، والحرية في مكان العمل.

العشـــر من الحرية يصبح قضية رئيســـة في ظهور وتعزيز أجيال جديدة من القادة في إفريقيا.

ثالثاً: القادة الجدد كبديل لعجز الرأس المال الاجتماعي:

يشـــير مفهـــوم رأس المـــال الاجتماعـــي عموماً إلى الســـكان الذين يعزّزهم التعليـــم والصحّة، ويعتبر الاســـتثمار في التعليـــم عنصراً أساســـيّاً من عناصر السياســـة الاقتصادية، ومن المعتقـــد أنّ البلدان ذات المعدل المرتفع من التعليم تكون في حالةٍ أفضل.

فمســـألة رأس المال الاجتماعي تنطوي على ثلاثة مفاهيم: رأس المال البشري- والمؤسّسات- والقيم.

وعلى الصعيد المؤسســـي؛ تظـــلّ طبيعة ما ينبغي أن تكون عليه الدولة الإفريقيـــة موضوع نقاش لم يتم حســـمه، هل ينبغي لنا أن نشـــجع دولـــة «الخيرية» أو «التراثيـــة» أو «التنظيمية»؟ ومـــن دون تكثيف النقاش حول طبيعة «الدولـــة الإفريقية»؛ فمن الصعب أن نرى كيف يمكن للقادة الجُدد أن يوظّفوا أنفســـهم ويتحركوا إلى الأمام.

أما بالنســـبة لـ«المجتمع المدني»؛ فإنّه يواجه في إفريقيا تحديات خطيرة، مثل: عدم تجانســـه، والدَوْر الذي ينبغي أن يؤديه في المجتمع الإفريقي، وفي الوقت الراهن؛ فإنّ دَوْره بعيد من دَوْر التنمية، باستثناء بعض المبادرات التي ينبع معظمها من إفريقيي المهجر، ولا ســـيما على طول وادي نهر السنغال، وفي منطقة كايس فـــي مالي، فما عـــدا القليل من الإجـــراءات الإنمائية المعزولة، يؤدي المجتمع المدني دَوْراً يرتكز على رقابة الدولة من جهة، وتحريك الحركات الاجتماعية من جهة أخرى.

والمجتمع المدني بصفتـــه الرقابية؛ يحرص على تقديم رســـائل تذكير وتحذيرات ضدّ الانحرافات عن الديمقراطية وحقوق الإنســـان والبيئـــة، ولكن لا تزال قدرته على تقديم مقترحات بديلة ضعيفة.

والجانـــب الأخيـــر لرأس المـــال الاجتماعي هو «القيم» التي تشكل أســـاس المجتمع: القيم المبدئية تجاه العمل ومؤسّســـات الدولة والأموال، وبالنســـبة لإفريقيا؛ فإنّ أهمّ هذه القيم هي: المبادئ إزاء العمل، واحترام مؤسّســـات الدولة، وللأسف أصبحت القيم المالية المضادة من الأســـباب الرئيســـة للتملك غير المشروع والحكم السيئ.

ويجب أن يؤدي القادة الأفارقة الجدد دَوْراً رئيســـاً في هذه الجوانب المختلفة لـــرأس المال الاجتماعي، ويقتضـــي ذلك أن تلبّـــي عدداً من متطلّبـــات التكوين والمهارات، مثل:

- الجرأة والقدرة على التنبؤ؛ عن طريق التحكم في المتغيرات وإدارتها.
- الولاء للنفس وللشعب.
- احترام مبادئ القيادة، مثل: الواجب والشـــرف، والنضال من أجل الأمّة، والبصيرة، وما إلى ذلك.
- إنشاء نظام شراكة أكثر إنصافاً مع بقية العالم.

الخاتمة:

العالم الحالي يندفع إلى منافسة دائمة، حيث يكون عامل التميُّز الوحيد هـــو الرأس المال المعنوي؛ الذي يعـــوض تطبيقه الصحيح- على نحو فعّال- النقص في الموارد الطبيعية.

ويجـــب على إفريقيا الآن أن تعزز القيم الجديدة مـــن تاريخهـــا وثقافتها، من منطلق أنـــه فعلاً يمكن لإفريقيـــا الحصول عليها، ولديها القدرة الأصيلة في ذلك.

إن إفريقيا السوداء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا تســـتخدم لغاتها إلا للتواصل داخل المجموعات الاجتماعيـــة والثقافية، وينبغي أن يعمـــل قادتها على تمكين بعض اللغات الإفريقية لكي تصبح أدوات للعمل والمعرفة العلمية.

وبتحقيـــق ما ســـبق؛ ســـتصبح أجيـــال القادة الجُدد مـــن العناصر السياســـية الفاعلة المتأصلة في مجتمعاتها، وســـتتمكن من العمـــل بفعالية أكبر، واقتـــراح تحولات نوعيـــة جديدة، ضمانـــاً للتقدّم الاقتصادي والاجتماعي ■

قراءة في مجزرتي «كيمبي و بنقاسو» في إفريقيا الوسطى.. تقرير ميداني

د. محمد البشير أحمد موسى

باحث في الدراسات الإفريقية والقانونية - تشاد

تتوالى الأحداث بين الفينة والأخرى في إفريقيا الوسطى ما بين قتلٍ وتشريدٍ للمسلمين، في عددٍ من المدن الرئيسية، وبخاصّة الواقعة في المنطقة المحاذية لدولة الكونغو الديمقراطية، التي تتمركز بها ميليشيات «أنتي بالاكا»، حيث سهولة التنقل وسهولة الدّعم من خلال بعض دول الجوار، وبخاصة دولة جنوب السودان، وحيث السلاح المتدفق بغزارة في هذه المنطقة.

دور شركات الألماس والسلاح في الاحتراب الأهلي:

بدأت الأحداث بعد هدوءٍ نسبيّ بفوز الرئيس الحالي «فوستين توادیرا»، لكن محاولاته الجادة لإيجاد «حكومة وفاق وطني»، تشارك فيها معظم القوى المؤثرة، سواء المسلحة أو المدنية، تعترضها بعض المساومات من شركات الألماس الدولية، وشركات السلاح، التي ترى مصلحتها الدائمة في ديمومة الصراع، حتى تتمكن من السيطرة على مزيدٍ من حقول الألماس والذهب، وخصوصاً في منطقة «بنقاسو» والمناطق الوسطى

من البلاد، وتحديداً مدينة «بامباري» التي لم تهدأ بسبب الاحتراب الأهلي فيها منذ بداية الأحداث في ديسمبر ٢٠١٢م، وذلك لقلّة الوجود الحكومي بها، فما كان من هذه الشركات العابرة للقارات إلا الدفع نحو المزيد من الاحتراب الأهلي، لكي يسهّل لها عمليات النهب، وهي شركاتٌ تعمل تحت رايات دولٍ مختلفة، ويقف خلفها بعض المسؤولين في دولٍ أوروبية وإفريقية[1].

ولعلّ الخريطة الآتية تبيّن أماكن وجود الألماس، وغيره من المعادن الثمينة، التي تسبّبت في الاحتراب الأهلي في هذه الدولة الفقيرة في إمكانياتها، الغنية بثرواتها:

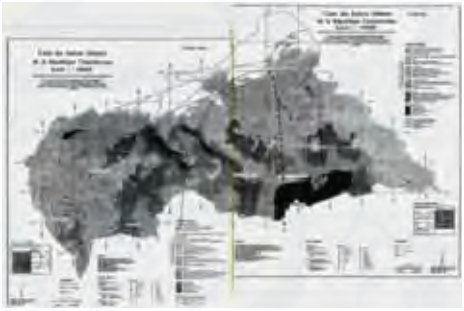

المصدر: https://wikileaks.org/car-mining/html/CAR-Tectonic-Mapping-1995/CAR-Tectonic-Mapping-1995_web.jpg

وحسب وثائق «وكيليكس»؛ تبيّن القائمة الآتية أهمّ الشركات التي تنهب هذه الثروات، وتساهم في إطالة أمد الأزمة، وهذه الوثيقة واحدة من الوثائق الكثيرة التي وقّعتها حكومة «بوزيزي» التي أطاح بها ثوار «حركة سيلكا»، والتي تمّ حجب دور بعضٍ منها بعد تسلّمها السلطة، وما تزال هذه الشركات تنشط، ولكن بطريقة غير شرعية:

مجزرة قرية كيمبي:

حدثت هذه المجزرة في ١٠ أكتوبر/٢٠١٧م، وراح ضحيتها قرابة (٢٦) مسلماً، وتم إعدام إمام المسجد ونائبه، وجُرح أكثر من (٤٠) شخصاً في أثناء صلاة الجمعة بالمسجد الكبير بمدينة «كيمبي»- جنوب شرق إفريقيا الوسطى.

كما وقعت في اليوم التالي مناوشاتٌ في قرية «بومبولو»، على بُعد ٣٥كم من مدينة «كيمبي»، بين «أنتي بالاكا» و «حركة سيلكا»، أدّى إلى مقتل عددٍ من عناصر ميليشيا «أنتي بالاكا»، وإصابة عددٍ من المسلمين في هذه الحادثة، وتُعدّ مجزرة قرية «كيمبي» واحدة من المجازر الممتدة في عددٍ من مدن الجنوب الشرقي من إفريقيا الوسطى.

الأمم المتحدة ودورها المخزي في إفريقيا الوسطى:

وقعت هذه الأحداث بدءاً من مدينة «بنقاسو»، مروراً ببعض القرى، وبخاصة قرية «كيمبي»، تحت مراقبة القوات الدولية والإقليمية بقيادة الجيش الفرنسي، ولم تشفع عندهم استغاثات الأهالي والضحايا، بل امتد دَوْر الأمم المتحدة إلى التورط في «قضايا أخلاقية»، وتحوّل بعض عناصر هذه القوات إلى «مسوّقين ومساهمين» في تجارة الألماس والمخدرات في مناطق المسلمين، يجري تغطيتها بخطاباتٍ رنانة، بين الفينة والأخرى، من بعض المسؤولين الأمميين، للتنديد ببعضٍ من هذه المجازر والأوضاع، مع تجنّب- واضحٍ- منهم لوصف الميليشيات التي ترتكب هذه المجازر بـ«الإرهابية»، وإنما توصف دائماً بـ«الإجرامية»!

(١) انظر: التقرير الخاص عن: الفساد في دولة إفريقيا الوسطى في أثناء حكم الرئيس بوزيزي، ومآلات هذا الفساد الذي تسبب في الحرب الأهلية، والدول المشاركة في هذه الحرب، وبخاصّة القوى الغربية المتحكمة في مصير إفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى الكنيسة الكاثوليكية التي تُعدّ واحدة من المؤسسات الدولية التي نشطت في مجال النهب بطريقة مقنّنة تحت ذريعة التدّين، وهذه الوثائق تبيّن الكثير ممّا خفي عن الحرب الدائرة اليوم في إفريقيا الوسطى، انظر: The New Dirty War for Africa›s uranium and mineral rights https://wikileaks.org/car-mining في ٢٠١٦/٠٢/٢٥م:

فـ«أنتي بالاكا» يصفونها بأنها ميليشيا «إجرامية» وليست «إرهابية»، ولم توضع حتى الآن، لا في الأمم المتحدة، ولا في غيرها من المنظمات والمؤسّسات الدولية، على قائمة «الإرهاب»!، بالرغم من أن ما تقوم به هذه الميليشيا من مجازر فاق كلّ أنواع الترهيب والإجرام!

وهذا «ستيفن أوبراين»، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يقول في إحدى حواراته: «إنّ ما يقرب من ١٨٠ ألف شخص أُجبروا على ترك منازلهم هذا العام ٢٠١٧م، ما يجعل العدد الإجمالي للنازحين في إفريقيا الوسطى يصل إلى أكثر من مليون نازح»، وأكد أنه: «علينا أن نتحرك الآن، لا أن نخفّف جهود الأمم المتحدة، وأن نصلّي كي لا نندم على ذلك في حياتنا»!

وقال: إنه حان الوقت للسماح بزيادة أفراد قوة الأمم المتحدة في إفريقيا الوسطى (مينوسكا) MINUSCA؛ لتتمكن من «تنفيذ مهمتها».

وأضاف أوبراين: أنه أصيب «بالهلع» خلال زيارته إلى كنيسة كاثوليكية في بلدة «بنقاسو» الجنوبية، حيث لجأ ألفا مسلم (٢٠٠٠)، يحيط بهم مقاتلو «أنتي بالاكا» الذين يهدّدون بقتلهم، حيث ذكر الأحداث.. لكن دون خطوات عملية لحماية هؤلاء المسلمين!

فإصابته «بالهلع» فقط، دون اتخاذ أية خطوات حقيقية لوقف هذه الدماء التي تُراق في الجانبين، وخصوصاً في المسلمين العُزّل في قرى ومدنٍ نائية، هو الذي أدّى إلى تلك النتائج المأساوية التي ذكرها في عرضه السابق!

وإذا كانت سياسة تفريغ العاصمة (بانقي) من المسلمين قد باءت بالفشل؛ فليس أمام القوى الغربية، وتحديداً الكنيسة الكاثوليكية، سوى تفريغ المدن الواقعة في الجنوب من الوجود الإسلامي، سواء كان متمثلاً في المظاهر العامّة كالمساجد، أو غيرها من المظاهر الإسلامية، لكي تكون العاصمة (بانقي) حدّاً فاصلاً بين الشمال «المسلم» والجنوب «غير المسلم» ذي الكثافة النصرانية، فهل ستتمكن القوى الغربية من تحقيق أهدافها؟.. الأيام القادمة حبلى بالكثير والمتغيّرات المختلفة، وخصوصاً بعد الأزمات التي تمرّ بها بعض دول الجوار، والتي كان بعضها سبباً في إطالة أمد الأزمة.

وفي يوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر، الذي يصادف اليوم العالمي للأمم المتحدة، زار الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريس» إفريقيا الوسطى، في زيارة أخرى من زياراته «البرتوكولية» لهذه الدولة، حيث قام بتكريم عددٍ من الجنود الذين سقطوا قتلى على يد الميليشيا الإرهابية «أنتي بالاكا»، ولم يأت الأمين العام بجديدٍ سوى النغمة المعتادة: «الدعوة إلى السلم والحوار»، بالإضافة إلى الشعار الرنان: بضرورة محاسبة «الجنود المتورطين» في جرائم واعتداءات جنسية، ولم يتخذ خطوات عملية بوضع ميليشيا «أنتي بالاكا» والداعمين لها على القائمة السوداء؛ حتى تتوقف عن جرائمها المتكررة التي تعدّت المسلمين إلى الجنود المسلمين في الأمم المتحدة من المغرب، ومن غير المسلمين كذلك من الدول المشاركة في القوة الدولية في إفريقيا الوسطى (مينوسكا).

وبعدها.. أخذ الصور التذكارية الإعلامية للدعاية واستجلاب العطف؛ ثم غادر دون اتخاذ أية خطوات عملية لوقف الدماء التي تُراق كلّ يوم في هذه الدولة المنكوبة[١].

(١) انظر: http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/266914/index.html#.Wf7WD9QrJkg

جدول يبين حالات القتل في إفريقيا الوسطى خلال الفترة: (١/١-٢٠١٧/١١/٥م):

م	اليوم / التاريخ	منطقة الاستهداف	الجهة المستهدَفة	عدد القتلى	ملاحظات
١	الثلاثاء: ٢٠١٧/١/٥م	مدينة أويو - شمال شرق العاصمة	القوات الدولية - القوة المغربية.	مقتل: عسكريَّيْن من الكتيبة المغربية؛ أحدهما برتبة ضابط.	ضابط مغربي + جندي من البنغال.
٢	الثلاثاء: ٢٠١٧/٢/٤م	مدينة بوكارانغا	المدنيون في هذه المدينة.	لم يُحدد العدد.	مقتل ٨٠ شخصاً في مدينة بريا في ٢٠١٦/١٢/٦م، وتواصل القتل حتى تاريخ سبتمبر ٢٠١٧م.
٣	الأحد: ٢٠١٧/٢/٩م	اقتحام ميليشيات أنتي بالاكا لمستشفى مجاور لحي بي كا٥- بالعاصمة بانغي	المرضى المسلمون في المستشفى.	مقتل (٣)، وجرح (٢٦) مريضاً.	يعدّ هذا الحي من الأحياء التي تمّ تهجير المسلمين منها قسراً؛ إلى حي كيلو خمسة بالعاصمة عند اندلاع الأزمة.
٤	الجمعة: ٢٠١٧/٢/١٤م	مدينة بامباري -بالجنوب الشرقي	اقتتال داخلي بين المسلمين.	مقتل عدد غير محدّد من المدنيين، ومن الطرفين.	صراع قبلي بين المسلمين لفرض الهيمنة والسلطة على المدينة ومصادر المال، وبخاصة الألماس، حيث نشب الصراع بين (الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية إفريقيا الوسطى)، ومنافستها المعروفة باسم: (الحركة من أجل الوحدة والسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى).
٥	الاثنين: ٢٠١٧/٢/١٧م	مدينة باكالا	المدنيون المسلمون في هذه المدينة.	إعدام ٥٤ مدنياً.	

٦	الثلاثاء: ٢٠١٧/٢/٢٣م	مدينة إيبي- محافظة واكا	كمين لدورية من دوريات الأمم المتحدة.	إصابات حرجة وسط جنود المنظمة الدولية.	صراع بين القوات الدولية وفصيل من فصائل «حركة سيلكا» التي رفضت تسليم سلاحها.
٧	الأربعاء: ٢٠١٧/٥/١٠م	مدينة بنقاسو - الحدود الجنوبية	القوات الدولية (مينوسكا).	إصابة ثمانية من الكتيبة: (١) كمبودي و(٧) من المغاربة.	كما فقد (٤) من هذه القوات، ووُجدوا لاحقاً ضمن القتلى، استهداف من ميليشيا «أنتي بالاكا».
٨	الخميس: ٢٠١٧/٥/١١م	مدينة بنقاسو - الحدود الجنوبية	القوات الدولية (مينوسكا).	العثور على جثة الجندي المغربي المفقود في مناوشات سابقة مع «أنتي بالاكا».	هذا واحد من ضمن الأربعة المفقودين.
٩	السبت: ٢٠١٧/٥/١٣م	مدينة بنقاسو - الحدود الجنوبية منطقة توكوبو	القوات الدولية (مينوسكا).	هجوم على المقر + مقتل عدد من المدنيين.	ميليشيا «أنتي بالاكا» تكثف من هجماتها على هذه المنطقة لتشريد المسلمين، ولكي يتم ذلك بطريقة عاجلة كانت الهجمات متوالية على القوات الدولية في هذه المدينة، وقد قُتل أعداداً كبيرة من المسلمين في هذه الاعتداءات، التي امتدت ليومين كاملين (الجمعة والسبت)، مما أسفر عن لجوء بعض المسلمين إلى الكنائس للاحتماء، وتعد من الجرائم المشهودة في هذا العام تحت أعين المنظمات الدولية التي لم تحرك ساكناً، وإنما أصدرت فقط بيانات تنديد لا غير..!
١٠	الجمعة: ٢٠١٧/٥/١٩م	مدينة بريا	المدنيون المسلمون.	مقتل أكثر من (٤٠) قتيلاً مسلماً، و(٣٠) جريحاً، ونزوح (١٥٠) مسلماً إلى خارج المدينة، بالإضافة إلى الكنيسة الرئيسة في المدينة، وتدمير (٣) من أقدم المساجد في المدينة.	في الاشتباكات التي دارت بين «أنتي بالاكا» و «حركة سيلكا» في هذه المدينة، والتي امتدت لأكثر من ٤ أيام متتالية.

١١	الثلاثاء: ٢٠١٧/٥/٢١م	مدينة بريا	المدنيون المسلمون.	مقتل أكثر من (١٠٠) مسلم، ونزوح قرابة ٨٥٪ من سكان هذه المدينة، تُعدّ هذه المقتلة من المقاتل المشهودة في هذه المدينة.	ضمن الاشتباكات المتواصلة بين «أنتي بالاكا» و «حركة سيلكا» في هذه المدينة. ومقتل عدد من الجنود من الجانبين.
١٢	الثلاثاء: ٢٠١٧/٧/١م	مدن: بريا، «كاغا بندارو»، زيمبو	المدنيون المسلمون.	مقتل قرابة (١٣٦) شخصاً، وجرح أكثر من (٤٠) في هذه المدن.	تم إحراق المحلات التجارية للمسلمين في هذه المدن، وحرق المساجد، وتهجير أكثر من ألف شخص من هذه المدن، ولجوء حوالي (٦٠٠) شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.
١٣	الخميس: ٢٠١٧/٧/٣م	مدينة«كاغا بندارو»– الشمال الشرقي	المدنيون المسلمون.	مقتل قرابة (٢٠) شخصاً، وجرح عدد منهم.	وهناك قتلى من الطرفين: «أنتي بالاكا» و «حركة سيلكا»، حوالي ١٥ قتيلاً من الجانبين.
١٤	الاثنين: ٢٠١٧/٧/٢٤م	مدينة بنقاسو	القوات الدولية (مينوسكا).	مقتل جندي مغربي، وإصابة ٣ آخرين.	
١٥	الأربعاء: ٢٠١٧/٧/٢٦م	مدينة بنقاسو – الجنوبي الشرقي	القوات الدولية (مينوسكا).	مقتل (٢) جنديين مغربيين، وإصابة عدد من الكتيبة المغربية في هذه المدينة.	استهداف مباشر ومتواصل للجنود المغاربة من قبل ميليشيات «أنتي بالاكا».
١٦	السبت: ٢٠١٧/٨/٢٦م	مدينة بريا	المدنيون المسلمون.	مقتل أكثر من (٣٠) مسلماً.	تجدد الاشتباكات في هذه المدينة المنكوبة.
١٧	الجمعة: ٢٠١٧/١٠/١٣م	مدينة كيمبي – على الحدود مع الكونغو	المصلون في صلاة الجمعة.	مقتل (٢٦) مسلماً وإعدام الإمام ونائبه.	المجزرة المشهورة في مدينة كيمبي، اقتحام مباشر من «أنتي بالاكا» وقتل هذا العدد، وجرح آخرين.
إجمالي القتلى في هذه الفترة			القوات الدولية	(٩) قتلى، جلّهم من المغاربة، وإصابة عدد من هذه القوات	
			المدنيون من المسلمين	(٦٠٠) قتيل مسلم خلال هذه الفترة	
إجمالي القتلى من ١/١-٢٠١٧/١١/٥م				(٦٠٩) ستمائة وتسعة قتلى خلال هذه الفترة	

المصدر: من إعداد الكاتب؛ اعتماداً على زيارات وشهادات وتقارير ميدانية.

مآلات الأزمة والحلول المتوقعة:

مع تكشّف كثيرٍ من الأوراق التي أسهمت في زعزعة الاستقرار في هذه الدولة، وتراجع بعض القوى والدول عن القيام بدورها السابق نتيجة أزمات داخلية تمرّ بها بعض هذه الدول، فإنّ جهود الحكومة لو تضامنت معها جهودٌ دولية صادقة؛ لاستطاعت أن توقف هذا النهب المقنّن، ومن ثمّ: لَتوقفت هذه الحروب المفتعلة- بين الفترة والأخرى- في عددٍ من القرى والمدن الغنية بالألماس والذهب، ولَعادَ الاستقرار إلى ربوع البلاد، ولعلّ زيارة رئيس إفريقيا الوسطى لعددٍ من الدول في آسيا، وطلب العون والدّعم والشراكة في بعض المشروعات الحيوية، تكون كفيلة باستتباب الأمن- ولو جزئيّاً- في المناطق المتوترة.

في زيارة ميدانية قمتُ بها لبعض الأحياء المدمّرة في العاصمة (بانقي)، في أغسطس الماضي ٢٠١٧م، تبيّن لي- بشكلٍ أساسي- أنّ الكلّ يبحث عن السلام، وبخاصّة الشعب المسيحي المغلوب على أمره، والذي يُسترزق باسمه في المحافل الدولية، حيث عانوا معاناةً لا تقلّ عن معاناة المسلمين، بل إنَّ بعض الأحياء من مناطقهم اجتاحتها المجاعة بسبب عدم تدفق السلع والمواد الغذائية الأساسية؛ بسبب هجرة التجار المسلمين وتدمير محلاتهم التجارية، وعلى هذا الأساس عيّنت الحكومة وزيراً للتجارة من المسلمين؛ علّه يساهم في إعادة هؤلاء التجار، وإنعاش الحركة التجارية التي تدهورت بشكلٍ كبير، وأثّرت في الوضع الإنساني بالعاصمة، ناهيك عن المناطق الأخرى.

شركات الألماس الدولية، وشركات السلاح، ترى مصلحتها الدائمة في ديمومة الصراع

لذا؛ فإنّ الدعوات المريبة إلى مؤتمرات السلام والسّلم الاجتماعي، التي تُقام بين وقتٍ وآخر هنا وهناك من قبل النصارى، وبخاصّة الكنيسة الكاثوليكية، ترجع لشعور الكنيسة والجهات الداعمة لها بأنّ الحقائق على أرض الواقع بيّنت أنَّ المسلمين هم الفئة المضطهدة التي عانت من هذه الحرب، وأنّ الملفات السرّية لهذه الحرب القذرة بدأت تظهر للعلن، كما أنّ غالبية اللاجئين في دول الجوار من المسلمين تعدّ دليلاً آخر على اضطهاد المسلمين؛ بعكس الادعاءات التي رفعتها بعض المنظمات التنصيرية، مثل «Save the Children»، ومجلس الكنائس العالمي، وبابا الفاتيكان في تصريحاته في بدايات الأزمة، حيث زعموا أنّ المسلمين اضطهدوا النصارى في إفريقيا الوسطى.

وكذلك؛ فإنَّه بعد إخفاق المشروع الكنسي بتفريغ إفريقيا الوسطى من المسلمين، بعد مرور خمسة أعوام على بداية الأزمة، أدرك مجلس الكنائس المحلّي أنه كان ضحيةً لوعود غربية لم يف الغرب بها كثيراً، فقد أصبحت شوكة المسلمين اليوم أكثر قوةً من

السابق، يتمثّل ذلك في وجود عددٍ كبير من المسلمين في عضوية البرلمان الانتقالي الحالي، وكذلك في الوزراء والضباط وغيرهم من الموظفين الأساسيّين في القطاعات الحكومية المختلفة، بل ارتفع سقف مشاركة المسلمين في السلطة إلى مدًى ما كان يتحقق بعد فضل الله- عزّ وجل- إلا بتضحيات المسلمين وثباتهم، بعد إراقة الدماء والمعاناة التي تعرضوا لها، كما أنَّ القوى الغربية، وتحديداً فرنسا، بدأت تنادي الآن بأنّ المسلمين مكوّنٌ أصيل للمجتمع الأفروسطي، بعد أن كانت بعض هذه القوى تدّعي بأنّ المسلمين عناصر وافدة من دول الجوار!

إذاً؛ فإنّ المستقبل أمام المسلمين اليوم لو توافرت شروطٌ معينة، ومن أهمها: الوحدة، والقضاء على الانقسام الداخلي وسط المسلمين ■

الصين والتماسيح والألماس.. صراع السلطة في زيمبابوي

إعداد: محمد الزواوي

باحث سياسي مصري

تمكّن الجيش من وضع نقطة النهاية لحكم رئيس زيمبابوي روبرت موجابي، بعد عقود قضاها في السلطة، جعلته من أكثر الذين حكموا مدّةً طويلة في تاريخ القارة السمراء.

جاءت نهاية حكم روبرت موجابي درامية؛ كما كانت بداياته إبّان مقاومة النفوذ الأجنبي في بلاده، فهو أحد قادة الحركة الوطنية لتحرير زيمبابوي واستعادة أراضيها من الأجانب أصحاب البشرة البيضاء.. وكانت نهاية حكمه مثيرة للجدل؛ لأنها تمّت بيد رفقاء السلاح

الذين حمَوا سلطته وشرعيته طيلة ثلاثين عاماً.

هذه النهاية الدرامية، لحكم روبرت موجابي، تثير عدّة تساؤلات، سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة، للكشف عن ملابسات الإطاحة به، وتوجّهات رجال السلطة الجُدد في البلاد، ودور العامل الخارجي في هذه الأحداث، وكذلك مستقبل زيمبابوي ما بعد موجابي.

الصراع.. وملابسات نهاية حكم موجابي:

بدأ الصراع على السلطة في زيمبابوي فعليّاً منذ أن وطئت أقدام «جريس موجابي» زوجة الرئيس قصرَ الرئاسة؛ حيث بدأت طموحاتها في خلافة موجابي تتزايد، في ظلّ مراقبة قادة الجيش الكبار الذين كافحوا مع موجابي ضدّ الاحتلال، ذلك الحرس القديم الذي بات يُعرف باسم «التماسيح»، وأبرزهم رئيس الاستخبارات الأسبق ونائب موجابي «إيميرسون منانغانوا»، وقد عزله موجابي في خطوةٍ وُصفت بأنها تمهيدٌ لخلافة زوجته جريس موجابي، فتدخل الجيش ليعيده إلى السلطة مرةً ثانية، ولكن هذه المرة في منصب الرئاسة، ذلك الرجل هو الذي أقسم اليمين الدستورية رئيساً للبلاد خلفاً لموجابي، بمباركة قائد الجيش «كونستانتينو تشيونجا» الذي وضع موجابي قيد الإقامة الجبرية تمهيداً لعزله عن السلطة.

لقد جاء الانقلاب على سلطة موجابي ليضع حدّاً للصراع على السلطة بين فصيلين داخل الحزب الحاكم زانو ZANU:

أحدهما: تقوده زوجة موجابي، والمعروف باسم «جيل ٤٠» أو G٤٠»، وهو تابع لفصيل الجبهة الوطنية في الحزب ZANU -PF.

والفصيل الآخر: الذي يمثّل الحرس القديم، والمعروفون بالتماسيح، على نفس كنية «إيميرسون منانغانوا»، والذي اشتهر بها أثناء كفاحه ضدّ الأقلية البيضاء في البلاد[١].

وقد بدأت الأحداث في التسارع في ١٤ نوفمبر الماضي، عندما قاد الجنرال «تشيونجا» انقلاباً ضدّ موجابي، اعتقل خلاله عدداً من مجموعة G٤٠، وعمل على إعادة «منانغانوا» إلى السلطة، في ظلّ شبكة من الملابسات الداخلية والخارجية، أبرزها ما يتعلّق بدور الصين في ذلك الانقلاب.

أبعاد الدور الصيني:

تتمتع زيمبابوي بتاريخ من العلاقات القوية مع الصين، وذلك منذ نضالها ضدّ الاستعمار الأوروبي؛ حيث وقفت الصين مع زيمبابوي، وعملت على تسليح الثوار منذ ستينيات القرن الماضي، حيث حصل موجابي وحزبه على الدعم المالي والسلاح، في حين تعاظمت الاستثمارات الصينية في البلاد منذ التسعينيات، حيث استثمرت في مجالات التعدين والزراعة والطاقة والبناء.

وفي عام ٢٠١٥م؛ أصبحت الصين سوق التصدير الأول لزيمبابوي، وحصلت على أكبر حصّة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٧٤٪)، وفي العام نفسه وعدت الصين بمنح زيمبابوي ٤ مليارات دولار في صورة مساعدات واستثمارات على مدى عامين، كما تعهدت بتقديم ٤٦ مليون دولار لبناء البرلمان الجديد للبلاد[٢]، وفي عام ٢٠١٥م؛ وقّعت شركة الكهرباء الصينية عقداً بقيمة ١,٢ مليار دولار لتطوير محطة الكهرباء الحرارية في زيمبابوي، وذلك لتخفيف انقطاع

(١) Diamonds and the Crocodile: China's Role in the Zimbabwe Coup, Vasabjit Banerjee and Timothy S. Rich, The Diplomat Magazine, November 22, 2017, on: https://thediplomat.com/2017/11/diamonds-and-the-crocodile-chinas-role-in-the-zimbabwe-coup/

(٢) Ibid.

الكهرباء في البلاد[١].

كما أنّ علاقة جيش زيمبابوي بالصين عميقة، خصوصاً مع فصيل «التماسيح» الذي يستمد قوّته من قادة الجيش، فقد باعت لهم الصين أسلحةً، ما بين خفيفة وحتى طائرات مقاتلة، كما موّلت الصين بناءَ كلية الدفاع الوطني الجديدة في زيمبابوي، كخطوة رمزية للعلاقات العسكرية المميزة ما بين البلدين، وهي الكلية التي تدرّب كلّاً من القوات الأمنية الدفاعية وقوات الشرطة في زيمبابوي.

كما تضخّ الصين تمويلات ضخمة في مجال حقول الألماس بزيمبابوي، حيث إنّ أكبر مستثمر في ذلك القطاع هو شركة أنجين للاستثمارات Anjin Investments.

وقد كان «قطاع الألماس» أحد أهمّ مخاوف الصين بعد سياسة موجابي لجعله قطاعاً وطنيّاً، حيث أصدر قانوناً يقضي بأن تكون الملكية الوطنية ٥١٪ على الأقلّ- في ذلك القطاع- مقابل حصّة الشركات الأجنبية، وبالرغم من أنّ الشركتين الصينيتَيْن «أنجين» و«جينان» بدأتَا العمل في ٢٠١٢م بحصص ٥١٪ مملوكة لزيمبابوي؛ فإنّ الحكومة أدمجت الشركتَيْن في (شركة الألماس الوطنية) عام ٢٠١٥م، ما أدى إلى اعتراضاتٍ كبيرة من الحكومة الصينية، وقد أدى ذلك بدوره إلى تدهورٍ كبير في العلاقات ما بين البلدين في ذلك الوقت[٢]، وهو ما دفع الصين إلى التخلّي عن دعم موجابي في قمعه للمعارضة عام ٢٠١٦م.

الألماس والجيش والصين:

تلك التهديدات التي تسبّب فيها موجابي للاستثمارات الصينية في مجال الألماس؛ باتت تمثّل تهديداً للجيش في البلاد أيضاً؛ لكونه يتعاون مع الشركات الصينية بقيادة قائد الجيش «تشيونجا»، حيث إنّ ٣٠٪ من حصة شركة أنجين- على سبيل المثال- يتحكّم فيها الجيش عن طريق شركة تابعة له، وأدى استثمار القوات الأمنية في زيمبابوي في مجال الألماس إلى إثراء كبار الضباط المرتبطين بنظام موجابي، وقد وُجّهت اتهامات إلى «منانغانغوا»- الذي عيّنه الجيش رئيساً بعد موجابي- بأنه يستخدم المؤسسة العسكرية للاستفادة بصورةٍ غير قانونية من تجارة الألماس، وهي الاتهامات التي وجهتها له الأمم المتحدة في أثناء تدخل قوات زيمبابوي، في الفترة ما بين (١٩٩٨م و٢٠٠٢م)، في الحرب الأهلية في الكونغو[٣].

وقد قام الجنرال «تشيونجا» بزيارةٍ رسمية إلى الصين، من ٨ إلى ١٠ نوفمبر الماضي، التقى فيها عدداً من كبار قادة الجيش الصيني، وكذلك صنّاع السياسات الدفاعية في الحزب الحاكم في البلاد، بالإضافة إلى وزير الدفاع الصيني، وهو ما فُسّر بأن «تشيونجا» قد حصل على الضوء الأخضر من الصين للقيام بالانقلاب؛ مقابل تأمين المصالح الصينية في البلاد، وتأكّد هذا بالتصريحات الأولية من وزارة الخارجية الصينية، عقب أنباء وضع موجابي قيد الإقامة

(١) Did China really give Zimbabwe's military tacit approval to launch a coup?, The Independent, 16 November 2017, on: http://www.independent.co.uk/infact/zimbabwe-coup-china-military-general-army-takeover-robert-mugabe-grace-wife-leadership-trade-money-a8058626.html

(٢) Is China Ready for a Post-Mugabe Zimbabwe? The Diplomat Magazine, By Samuel Ramani, August 13, 2016, on: https://thediplomat.is-china-ready-for-a-post-/08/com/2016/mugabe-zimbabwe/

(٣) انظر: قرار مجلس الأمن بهذا الصدد على الرابط الآتي: https://reliefweb.int/report/burundi/plundering-dr-congo-natural-resources-final-report-panel-experts-s20021146

الجبرية، حيث جاء فيها: أنّ الصين «تراقب عن كثب تطورات الوضع في البلاد»، دون أن تطالب بإعادة موجابي إلى السلطة، فيما بدَا أنه موافقة صينية بالتضحية بموجابي؛ نظير الحفاظ على مصالحها مع السلطة الجديدة في البلاد[١].

طبقاً للإحصـــاءات الصينية؛ تُعدّ زيمبابوي واحدةً من أهمّ ثلاث وجهات للاستثمار الصيني في إفريقيا، كما أنّ هناك ما يقرب من ١٠ آلاف عامل صيني في زيمبابوي، ومع تصاعد أصوات المعارضة في زيمبابوي بشأن الهيمنة الصينية علـــى مقدّرات البلاد؛ فإنّ الصين تعتمد بصورةٍ أكبـــر على الحزب الحاكم، ومـــن ورائه الجيش بقيادة فصيل «التماســـيح»، لتأمين نفوذها في زيمبابوي، بل يقول بعـــض المحلّلين إنّ الصين تدعم حزب موجابي والجيش؛ من أجل أن تصبح زيمبابوي مستعمرةً صينية كاملة[٢].

وقد أعـــرب ممثلو النقابـــات العمالية في زيمبابـــوي عـــن احتجاجهم على الســـلوكيات التجاريـــة للصيـــن، ومنهـــا: قمعهـــا لحقوق التفـــاوض الجماعية للنقابـــات، بالإضافة إلى سياســـة الإغراق الصينية ببضائعها الرخيصة للأسواق في زيمبابوي؛ مما يُفقد البلاد قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى قمع الشركات الصينية للعمّال المحليين، والانتهاكات الصارخة لقوانين التلوث البيئي في البلاد من قِبَل شركات الحديد الصينية، كما تصاعـــدت التوترات العِرقية بين العمّال الصينيين والعمّال الســـود في زيمبابوي، ولهذا أنشـــأت حكومة موجابي مكتباً في مركز

يُعدّ حكم موجابي نموذجاً صارخاً للسلطوية العسكرية التي تحكم باسم شرعية «التحرّر» من الاستعمار، بالرغم من أنهم باتوا يمثّلون معضلةً أكبر من الاستعمار

شرطة العاصمة (هراري) باللغة الصينية لتلقّي الشـــكاوى ضدّ العمّال الصينييـــن، كما عيّنت حكومته وزيراً للشؤون الصينية، وشجّعت حكومة موجابي كذلك الصينيّين على القدوم إلى البلاد والتجنّس بجنسية زيمبابوي، حيث باتوا يشكّلون طبقة من الأغنياء من أصـــول صينية؛ مما زاد التوتر العِرقـــي في البلاد، وهو مـــا اعتُبر أنه دعامة للحزب الحاكم كذلك[٣].

مستقبل الحكم في زيمبابوي:

المعارضـــة في البلاد كانـــت تأمل أن يأتي الحكـــم الجديـــد بتوافقٍ وطنـــي، وإدماج رموز المعارضة في الحكومة الجديدة، إلا أنّ الرئيس الجديد، الذي جاء تحت أعين الجيش، أتى بكبار مســـؤوليه من العسكريين في المناصب البارزة؛ حيـــث تمّ تعييـــن: «باتريك تشيناماســـا» وزيراً للمالية، والمارشـــال بالقـــوات الجوية «بيرانس شـــيري»- المتهم بانتهـــاكاتٍ واســـعة لحقوق الإنســـان- وزيراً للأراضـــي، والميجور جنرال «سيبوسيسو مويو»- الذي ألقى بيان الانقلاب- وزيـــراً للخارجية[٤]، و«كريس موتســـفانجوا»-

(١) Zimbabwe crisis: Did China give nod to army takeover?, Telegraph, 15 NOVEMBER 2017 , on: http://www.telegraph.co.uk/zimbabwe-general-visited-/15/11/news/2017/beijing-just-days-executing-coup/

(٢) Is China Ready for a Post-Mugabe Zimbabwe? Op. cit.

(٣) Ibid.

(٤) زيمبابوي بين رئيسين: أي دور سياسي للجيش في الحاضر والمستقبل؟ د. سيدي أحمد ولد الأمير، مركز الجزيرة

المقاتل الســـابق الذي قاد عملية حشد الشعب ضدّ موجابـــي- أصبح وزيراً للإعلام، كما أعاد «منانغانغوا» وجوهاً كثيرة من عهد موغابي؛ مما قد يشـــكّل إحباطاً لشـــعب زيمبابوي الذي كان يتوقع قطيعةً مع حقبة موغابي.

ومـــن ثمّ صـــرّح رمـــوز المعارضـــة: بأنهم سيُطلقون حملةً جديدة لإحلال الديمقراطية في البلاد، التي أُفقرت بسبب حكم موجابي وسيطرة الجيش علـــى الثـــروة، وخصوصاً بعـــد وعود «منانغانغوا» الأولية للشعب- بأنه سيشكّل حكومة وفاق وطني، وأنه ســـيتواصل مع كلّ المواطنين المخلصيـــن، ويعمل على بناء ديمقراطية كاملة- التي تبخّـــرت في الهواء؛ مع تشـــكيل الحكومة الجديدة التي هيمن عليها العسكريون.

ويقـــود جهـــود المعارضة «تينـــداي بيتي» وزير الاستثمار الأســـبق، والذي وصف تشكيل الحكومة الجديدة بأنـــه «خيانة»، مضيفاً: «إننا الآن نتعامل مع طغمة عسكرية، جاءت بانقلاب لتحمـــي مصالح فئة صغيرة من الحزب الحاكم، والآن يجـــب على الشـــعب أن يتّحد ويكافح من أجل الحصول على سلطة سياسية منتخبة»[١].

وقـــال «جوج كولترات» الناشـــط في مجال حقوق الإنســـان: إنّ الحكومة الجديدة لا تمثّل زيمبابوي الجديدة، ولكنها تمثّل «تحصيناً للنُّخبة السياسية القديمة الفاشلة، إنه شيءٌ يدعو للقلق، إنها حكومة مـــن المتطرفين، لا يوجد أيّ تغيير يُذكر مقابل الصراع والكفاح من الشـــعب لفتح المجال السياسي في البلاد، إنّ الشعب الآن بات أكثر قلقاً مما كان عليه في ظلّ موجابي»[٢].

الغرب المترقِّب:

من المؤكـــد أنّ الغرب يترقّـــب- عن كثب- الأحـــداث المتوالية في زيمبابـــوي، والتي كانت مســـتعمرةً بريطانية سابقة، ســـقطت من الفلك الغربي، ولكـــن تعاظَم فيها النفوذ الصيني، وذلك بسبب سياسات موجابي وحقبة ما بعد الاستعمار.

وبالرغم من الفرص الكبيرة للنفوذ الصيني في البلاد؛ فإنّ الغرب يعقد الآمال على المعارضة السياســـية من أجل تنصيب حكـــم ديمقراطي، يدفع زيمبابوي مرةً ثانيـــة إلى الجانب الغربي، فقبل ساعات من إعلان الحكومة الجديدة بقيادة «منانغانغوا»؛ أعلنت الخارجية البريطانية- على لسان وزيرها «بوريس جونسون»-: أنّ بريطانيا ســـتتخذ خطوات لإحلال الاستقرار في النظام السياسي في زيمبابوي، وتُقدّم قرضاً للمساعدة في ســـداد قروض البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، ولكن هذا الدعم يعتمد على «التقدّم الديمقراطي»- على حدّ قوله-.

ومن المتوقّع أن تعقـــد زيمبابوي انتخابات العام المقبـــل، ويقول «بيريـــس بيجو» المحلل بمجموعة الأزمات الدولية من جوهانســـبيرج: إنّ تشـــكيلة الحكومة الجديدة، التي حملت ذات الوجوه القديمة والعســـكريين، «لا تبشّـــر بخير بالتأكيـــد، ويجب علـــى المتفائلين بـــأنّ حكماً ديمقراطيّاً سيتمّ إرســـاؤه في البلاد أن يتمهّلوا قليلاً، يجب علينا أن ننتظر ماذا سيفعل الوزراء الجُـــدد، ولكن الأمـــر برمّته لا يُبشّـــر بخير»، فالحكومة الجديـــدة تعكس كيف أنّ نهاية حكم موجابي ليســـت إلا مجرد إعادة توزيع للسلطة

للدراسات، ٠٦ ديسمبر، ٢٠١٧م، على:
http://studies.aljazeera.net/ar/html.171206090641900/12/reports/2017

(١) Zimbabwe opposition promises push for reform after new cabinet revealed, The Guardian, 1 December 2017, on: https://www.theguardian.com/world/2017/dec/01/zimbabwe-military-officials-given-key-jobs-post-mugabe-cabinet-emmerson-mnangagwa.

(٢) Ibid.

والمحسوبية داخل الحزب وحلفائه داخل الجيش، وليس نتيجةً للمطالبات الشعبية للإصلاح وإعادة تنشيط الاقتصاد.

وبالرغم من أنّ النظام الجديد أعلن عفواً عن الفاسدين الذين سيتصالحون مع الدولة نظير إعادة الأموال التي نهبوها؛ فإنّ الكثيرين من المحيطين بموجابي والمتهمين بقضايا فساد سينجون من تلك الحملة؛ بسبب صلاتهم بالنظام الجديد/القديم.

بالرغم من الفرص الكبيرة للنفوذ الصيني في البلاد؛ فإنّ الغرب يعقد الآمال على المعارضة السياسية من أجل تنصيب حكم ديمقراطي

خاتمة:

تعكس حالة زيمبابوي حالات عديدة في القارة السمراء، والتي تعاني من تحكّم الجيوش التي تستند على شرعية «تحرير البلاد» من الاستعمار الأوروبي، ولكنها في الوقت نفسه تسيطر على الثروة والسلطة، وتقوّض التقدّم الاقتصادي والسياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثمّ يظلّ اضطراب العلاقات المدنية العسكرية عائقاً أمام تحقيق الحرية والعدل لدى معظم شعوب القارة الإفريقية التي لم تتخلص من إرث الأنظمة العسكرية حتى الآن.

ويُعدّ حكم موجابي نموذجاً صارخاً للسلطوية العسكرية التي تحكم باسم شرعية «التحرّر» من الاستعمار، بالرغم من أنهم باتوا يمثّلون معضلةً أكبر من معضلات الاستعمار ذاته في كثيرٍ من الأحيان؛ حيث إنهم يمثّلون عائقاً كبيراً أمام الشعوب لحياةٍ أفضل؛ بسبب فسادهم، وسياسات المحاباة التي يعقدونها مع مؤيديهم في الداخل والخارج، وكذلك السيطرة على الثروات الطبيعية وتقسيمها مع داعميهم الأجانب، وتلك قصة متكرّرة في أكثر من بلدٍ إفريقي، تغيب فيه الديمقراطية، والحكم الرشيد، والرقابة الشعبية على السلطة.

لقد أنشأ موجابي نظام حكم وحشيّ، يعتمد على قمع المعارضة، وأنشأ ثقافة الهروب من المساءلة له وللموالين له داخل الحزب الحاكم، وصنع سياسات كان لها تداعيات كارثية على شعبه، ولهذا؛ فإنّ رحيل موجابي عن السلطة يفتح نافذة أمل- ولو ضئيلة- لشعب زيمبابوي للتخلص من إرثه المتمثل في تحصين المجرمين، ومن ثمّ العمل على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتعويض الضحايا، واحترام حكم القانون[1].

وفي هذا السياق؛ تعقد المعارضة الأمل على عقد انتخابات نزيهة؛ من أجل الإطاحة بالحكم العسكري وإرث موجابي في البلاد، ومن المتوقّع أن يدعم الغرب الحركات الديمقراطية والأحزاب المعارضة، في ظلّ ترقّب صيني؛ يعمل على الحفاظ على مصالحه واستثماراته الضخمة في البلاد، وكذلك أقليته النافذة والمرتبطة بالسلطة والثروة، في حين تعقد المعارضة رهانها على انتخابات العام القادم؛ من أجل كسر تلك الحلقة الجهنمية من إرث موجابي الذي شارف على الأربعة عقود ■

(١) تقرير لمنظمة العفو الدولية عن حكم موجابي، على الرابط الآتي: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/12/zimbabwe-robert-mugabe-legacy/

University Academic Papers in African languages: an Observation and a follow-up

Mohamed Tafseer Baldi

PhD Researcher, Al-Quaraouiyine University University of the villagers / Dar Al-Hadith Al-Hassania

University academic writing in African languages is one of topics that have been overlooked by many researchers in African studies, despite its seriousness and direct attachment to the fate of local languages in Africa. Some spoke about it within a narrow scope which did not cover all African languages, while, for example, the American researcher Don Osborn in his blog focused briefly on theses and academic research papers in African languages, without any further elaborations.

There is no doubt that the academic writings significantly contribute to the development of the languages that have been written by, and constitute a reference framework to preserve the linguistic heritage from extinction and to achieve scientific and cognitive goals.

Although the majority of educational institutions in Africa adopted foreign education methods by the languages of their past occupiers, some of them opened up to local languages and allowed academic writings in African languages. A group of African universities recorded academic writings in national languages - as we shall see.

The aim of this research is to examine the academic literature in African languages; to focus on the efforts to support scientific research in African languages; to identify the applied strategies in language planning in academic field in sub-Saharan Africa; and to explain the role of educational institutions in the language policies in Africa ■

Tanzania as a model for social integration in Africa: Policies and challenges

Hafida Taleb

Doctoral Research in Political Sciences Expert in Political and International Studies M'hamed Bouguerra University – Boumerdes, Algeria

The mental image of Africa is often associated with poverty, famine, ethnic and ethnic conflicts because of the particularity of the continent, which was once a European colony. Its countries were unable to guarantee high classifications in various international political and economic reports. However, Tanzania was a different model in East Africa, being the only that contains ethnic and religious diversity within the models that have achieved social integration in Africa.

In this context, Tanzania has adopted a set of strategies at different levels to achieve social integration criteria by employing a range of societal, political and economic variables as a key step towards national unity within diversity. Noting that the political system in Tanzania finds that ensuring internal stability was an internal priority, it required the mobilization of all means and mechanisms to strengthen it in light of the cultural and religious diversity that the country is witnessing. Making social integration the primary means of maintaining the unity of the United Republic of Tanzania.

The Tanzanian experience has shown the real desire of the ruling elites to direct various policies to achieve the collective interest of a continental and maritime state, and of various religious and ethnic structures. It also reflected the popular response to the leadership's aspirations for social integration by accepting the outcomes of the Tanzanian political system and contributing to its success, but this does not negate the existence of a range of challenges that require dealing with them and managing them politically and socially to promote integration and national unity.

In this sense, this paper will attempt to answer several questions about the factors that helped Tanzania manage diversity and create one identity despite the economic problems of the country and understand the strategies of the Tanzanian political system to accommodate communities within a single social structure ■

Africa: Resource depletion and challenge of development

LAHCEN EL Hassnaoui
Researcher in International Relations and Political Science
University Hassan II- Casablanca, Morocco

Abstract: This study attempts to address how the ethnic and sectarian divisions inherited from the colonial era, have still contributed to the fueling of wars and conflicts in Africa, and so leaded to both the depletion of its human and material resources as well as the accumulation of its external debts and financial deficit. This is exactly the main result of the policies adopted by most authoritarian regimes in Africa that especially benefits the Western countries (whose interests in the continent are by both illegitimate and legal means). In fact, since the beginning of independence in the 1950s, the continent has seen more than 100 military coups in which Western countries' companies were really involved and played important roles. As a result, Africa seen only as a source of resources is still underdeveloped; prevented from advanced political and economic structures capable of better satisfying people's basic needs.

In addition, the study also try to show that Africa's economic growth in the last two decades hasn't realistically instigated economic diversification of development, as it came in a context of increasing global demand for natural resources, especially by emerging powers such as China and India. Development in Africa indeed remains very weak; it continues to suffer from all absence of peace, widespread poverty, unemployment, and lack of food security ■

Key-words: Africa, resource depletion, development, colonialism

Risks and challenges of environmental protection

Dr.Sobhi Ramadan Faraj
Lecturer - Faculty of Arts Menoufia, Egypt

The total volume of hazardous waste generated in African countries is 19.9 million tons (2016). Since 1970s, countries in the African continent have been suffering from a large movement of hazardous waste from major industrial countries to be dumped in their land or disposal in their territorial seas, This is environmental racism, and is contrary to the right of all individuals to healthy and safe environment.

The main types of hazardous waste are medical, electronic, nuclear and radioactive waste, in addition to explosive materials. These various types of waste have many negative health impacts and serious environmental and financial consequences, and most countries of the continent are lack qualified manpower, necessary infrastructure and appropriate legislation to deal with such wastes.

It is necessary to raise awareness of the risks related to hazardous waste, to deal with the countries of the third world on equal terms and without double standards, as well as to improve infrastructure facilities and rehabilitate the regulatory institutions, equipment and technical equipment necessary for detection and dealing with hazardous waste in Africa ■

Globalization and the price of stability in Africa: Towards the operationalization of the tripartite of security, development and democracy

Arbi Boumediene

Assistant Professor, Department of Political Science, Faculty of Law & Political Science, University Hassiba ben Bouali Chlef, Algeria.

Globalization, in its various manifestations, has and still represents a real opportunity and challenge for the African continent. It has opened up a theoretical and practical debate that argues that Africa will be one of the last battlegrounds of competing powers in the twenty-first century. This phenomenon has given rise to a set of theoretical trends in relation to its implications for Africa: the public of losers, given its increasingly marginal role in the global system, the winning public in view of its relatively positive results, and a middle-class audience trying to place it between the two directions. In addition, this study seeks to examine the relationship and impact of globalization on the African continent based on the scientific and practical importance that studies in this field have become for academics, research centers and decision makers alike. The study discusses this effect based on these three trends (losers, winners, middle group). The first part presents a general approach to understanding the implications of globalization in its conceptual aspects. The second part reviews the limits of the relationship between globalization and Africa by presenting the negative impacts of the phenomenon on the continent through a set of levels, the third part presents a vision of the alternative to get Africa out of the grip of globalization according to a range of dimensions (promoting a culture of local democracy, sustainable economic development, maintaining local privacy, stability and dismantling the security dilemma) ■

Keywords: globalization, stability, security, development, democracy, Africa

The Future of Cooperation in the Nile Basin in the post-Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Period

Dr. Hamdy Abdel Rahman Hassan

Professor of Political Science and Associate Dean, College of Humanities and Social Sciences - Zayed University.

What went wrong with the Nile Basin? The ancient philosopher Seneca once argued: "All rivers were 'vulgares aqua' but the Nile was the 'most noble' of all watercourses.", but today it has become a "river of discontent", according to Michele Dunne & Katherine Pollock. The announcement of the Ethiopian government on the construction of GERD in 2011 and the agreement to form a tripartite committee to assess the impact of the dam on the downstream state (Egypt and Sudan) in September of the same year, has dramatically changed the historical balance of power in the Nile Basin. This paper looks at combinations of different possible future scenarios that will shape the regional interactions and cooperation in the Nile Basin region.

Today, the shape and dynamics of cooperation in the Nile Basin remain uncertain and subject to a number of uncertainties. This raises many questions such as: will international donors continue their current level of support for the regional Nile Basin Initiative centres? Can adequate funding be provided for major investment projects in infrastructure aimed at increasing the benefits of Nile water? When can the Nile Basin Initiative shift from its current status to a permanent status that is supported by all the basin countries? Will Egypt re-engage in regional cooperation discussions in the Nile Basin in accordance with the power shift in the region? Based on these dynamic and uncertain situations, it is important to study the future scenarios in order to reach the best possible solutions.

The paper has argued that we should stand against the rhetoric that calls for the drums of war and uses scare tactics when it pertains to the Nile waters and threats to Egyptian presence, by saying that we are facing a war of survival. Similarly, we reject the hate speech and incitement against Egypt adopted by some writers and officials in Upper Nile states. We must all rise above, and adopt the values of dialogue and tolerance to promote the common interests and benefits of the peoples of the Nile Basin. As the wise Imam Ali, may God have mercy on him, once said: "O Malik, people are two types, either your brother in religion or your counterpart in creation." ■

From Kanem to Sokoto: the political history of central Sudan

Mosafa Anjay

Researcher & Head of Mabda Institute for Studies & Research Former Professor at Sahel University

In this article, we have tried to study the political history of Central Sudan from the 8th century until the European colonization at the end of the 19th century. We were mainly interested in the political life of 3 major political structures of the region, namely, the Kemen-Bournou Empire, the Haoussa Kingdoms, the Sokoto Caliphate.

Before going into the heart of the matter, we tried to highlight some issues related to the definition of the geographical limits of the area known as «Bilad es-Soudan», in this context we were interested in the proposed indices by Arabic, African, and colonial literature.

Emphasis was also placed on the habitation process of Central Sudan, on the history of the ethnic groups that played a vital role in the socio-political evolution of the region, on the advent of Islam, the process of its expansion, and its historical role in the political structures of the region.

The reader will find in this brief article the elements necessary for the understanding of the political history of the Central Sudan region, and this is the objective we have set for this work ■

Islamic Civilisation in Western Sudan: Its Components & Most Significant Cultural Elements

Dr. Abdel-Fattah Saed Sisi
University of Literature & Human Sciences

Abstract: This paper is about the emergence of the Arab scientific movement in the Western Sudan region. It highlights the role of the Arabic language in its success and development thanks to the efforts of erudite Arab traders who carried high the banner of Islam by teaching its rules and Arabic language to the Western Sudanese communities. This greatly contributed to opening up and spreading the Arab-Islamic culture in the region, and it enabled the region to have a good reputation and drove many Arab scholars towards it. Then, the paper accounts for the most important cultural elements which contributed to the revitalization of the scientific movement in the different scientific domains. At the end, we ended with a summary of the findings of the study in order to display the results we came across in due course. This paper will be an in depth study of the topic at hand & it hopes to spread light on an important topic, that will bring to life and share more information on the history of Islam and the Arabic language within the African continent, once again highlighting the long and rich history that exists between the Islamic faith and African people.

Key words: Islam, Western Sudan, Arabic Language, Arab Scientific Movement, Arab Scholars ■

its colonisation of the continent and even after. After the colonial period, it left leadership to those would do its work in its place, thus the wealth of Africa still finds its way into Western coffers, distributed amongst modern colonialist under the pretence of 'mutual co-operation', 'assistance' and 'investment' to take the remaining wealth. The crumbs that remain go to the pockets of gluttonous Western deputies, who put his and his private circles interests over that of his nation. Thus the result is that the remaining wealth of Africa is only a small morsel, as it was during occupation. What we've mentioned here, the reader will find greater details of in this issue from the articles: 'Dangerous litter in Africa: dangers and reforms for protecting the environment' and 'Africa: between problems of draining resources and challenges to development'.

We haven't forgotten to mention the angry reactions both locally and globally to this abhorrent phenomenon people have come up protesting in many countries, such as France. As usual UN has condemned these actions, as well the IOM and UN. Moussa Faki Mahamat, chair of the Africa Union has also denounced these events; describe them as 'vile' whilst demanding Guinean president and president of the African Union, Alpha Conde to bring prosecution on the perpetrators. The issue was discussed at an African Union summit in Ivory Coast on 29 and 30th November, at the request of Niger. Likewise many artists and sports stars have expressed their discontent, whilst the Libyan Government of National Accord has announced that investigations are taking place. However, these remain voices without action and aren't a cure to prevent the aggravation of this phenomenon.

These never ending crimes kill the aspirations of African youth in building a bright future, because he only thinks of taking this risky journey – even if it will lead him to great loss, where he is exploited and traded or will face death by drowning or hunger. Despite all the aforementioned, the most important thing to him is to escape the oppression and deprivation that surround him in his country ■

with the violations and exploitation. Additionally, the failure of African political organisations to facilitate an honourable standard of life for its citizens is another key factor. Corruption is pervasive and affects many areas; even whole organisations are formed on corruption. When the wealth of nations is plundered and its youngsters go to the West, whose will still extends to its past colonies, the youth find no real opportunity for an honourable life or work, or simply daily provisions for themselves and their families. Thus the most difficult decision is taken to travel to the unknown, knowing perfectly well that his chances of success are next to nothing. This, as well as the humiliation of rape, starvation and ridicule they face and finally kidnap by a human trafficking gang to be sold as a humiliated slave. The youth leave not having any freedom or hope in front of them, they don't even have the ability to dream, let alone achieve their dreams.

Dangerous and difficult choices:

According to the latest reports released by the UN, there are many violations which take place in detention centres such as hard labour, sexual assault and torture – the latter being widespread in these countries. IOM mentions that there are 700,000 – 1million migrants in Libya, more than 200,000 meet their demise by drowning in the Mediterranean Sea. Illegal migration is the responsibility of local and international organisations and it has made countries and its youth like pasture, to be taken at free will.

The reality of this matter is that this issue isn't only consistent of the shocking images we've seen; it's much greater than that. If this is open slave trade, then there is also a hidden type where nations and countries are being sold for petty prices and on other occasions for greater prices. There's an exploitation of Africa for its wealth, resources and youth by Western nations & their allies within African states. Africa is one of the richest continents despite the poverty that one sees; it has agricultural wealth, plentiful material resources as well as mineral, petrol and other rare and valuable resources. Above all it has unlimited human resources, however the West only sees Africa as a mine from which it quenches its thirst and satisfies its hunger, and it has remained that throughout

outlet to touch upon the plight of the migrants. In April 2017 The Guardian newspaper released news of African migrants being sold in slave markets based on information from the International Organization for Migration (IOM), an organisation that works in conjunction with the UN. Similarly, last May Reuters said that Libya has become a stage for trading slaves; it is a country that has been destroyed by conflicts and overtaken by militias, due to the absence of law and order and the absence of the state.

Those videos and reports, which confirm the sale of African youth in Libya, bring back the stories of forced slavery of the past and the types of injustices practiced against people, as well as the snatching away of humanity for work as slaves in Europe and America. Despite the slogans of the modern era and post-colonial independence, Africa still hasn't exonerated itself from the injustices of the past. It's still the victim of many crimes, violations and injustices to its humanity, nature, rights and resources.

Over the course of history the African content has been victim to the most horrendous exploitation & this time the barriers to wealth and possessions are being demarcated. We're at the beginning of the third millennium and images of slavery, where humans are kidnapped and sold, are being returned to us. These aren't just any humans, they are youth! They are the souls, strength and real wealth of their nations. A youth leaves his country and family selling his possessions & in the process incurring debts at his family's expense; all for the unknown. He travels to Europe not knowing what his fate will be. If he escapes death by drowning he could land in the hands of merciless gangs. This is a journey he makes believing that 'hell in Europe is better than paradise in Africa', however the human traffickers severe his dreams even before they begin by kidnapping and then selling him.

Illegal migration in and of itself is a crime, however when we say this we forget the main reasons for this migration; the West and its politics which still look at the African continent and its nations as its personal possession which it inherited from its forefathers. Thus it believes it doing Africans a favour by teaching 'civilisation' in exchange for complete adherence

African Youth & Slavery...Again!

A painful sight, as broadcast the CNN showing a public slave auction, where humans are sold in slave markets by human traffickers. Indeed! In the twentieth century! These people are taking us back centuries to a deep abyss, where individual dignity and the dignity of mankind as a whole is violated in the most despicable way – human trafficking.

The CNN report which exposed the crime of selling migrants in Libya published a short video taken by mobile phone camera, which shows two young men being presented for sale in a public auction in order to work on a farm. One of the young men is a 20 year old Nigerian. Furthermore, the presenter of the report mentioned that the two men were sold off for 1,200 Libyan dinars, the equivalent of $400 US dollars for each one of them. Subsequently, the CNN sent a special team to Libya to verify the veracity of the video and in order to undertake further investigations. The biggest surprise wasn't the authenticity of the videos, but the prevalence of these human auctions.

Traders would gather to choose the people they wanted, in exchange for an amount of money – differing from one youth to another, depending on his build, qualifications and physical strength for the required job. The CNN network also got hold of evidences and testimonies which confirm that these human auctions exist in at least eight Libyan cities. The CNN's network wasn't the first media

سلسلة إصدارات مجلة قراءات إفريقية

تهتم سلسلة «إصدارات مجلة قراءات إفريقية» بخدمة الجامعات والمراكز والهيئات والمؤسسات والجهات والأشخاص المتخصصين والمهتمين بالشأن الإفريقي، صدر منها:

الإصدار الأول: كشَّاف الكتب والرَّسائل العلميَّة عن إفريقيا
الإصدار الثاني: التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا.. واقعه ومستقبله
الإصدار الثالث: التنصير في إفريقيا.. أساليبه ووسائله وآثاره الاجتماعية
الإصدار الرابع: الشَّيخ عثمان دان فوديو وحركةُ التَّجديد الإسلاميِّ بغرب إفريقيا
الإصدار الخامس: (موسوعة مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية 25 عدداً)